



الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد
سلسلة التقارير التحليلية الوصفية

خصائص السكان في مخيمات الأراضي الفلسطينية

إعداد

هناء البخاري

د. حسين الريماوي

كانون أول/ديسمبر، 2002

"ثمان النسخة 3 دولار أمريكي"

تنويه:

- إن الآراء والأفكار الواردة في هذه الدراسة تعبر عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أو موقفه الرسمي.
- اعتمد الباحثون في دراستهم على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمصادر الأخرى، ولا يتحمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسؤولية أي خطأ في البيانات.
- البيانات الواردة في الفصل الأول، تعتمد بالأساس على البيانات المتوفرة لدى الوزارات والمؤسسات المعنية، لذا فإن جودة هذه البيانات تعتمد على منهجية جمعها من مصادرها.
- البيانات التفصيلية المنشورة في الفصول اللاحقة هي خاصة بالنتائج النهائية للسكان الفلسطينيين الذين تم عددهم خلال الفترة من 10-24/12/1997، ولا تشمل تقديرات عدد السكان الذين لم يتم عددهم على ضوء نتائج الدراسة البعدية، كما لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967. (وذلك ما لم يشر إلى عكس ذلك).

© شوال، 1423هـ - كانون أول، 2002 م.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة التقارير التحليلية الوصفية (03)، (خصائص السكان في مخيمات الأراضي الفلسطينية). رام الله - فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب. 1647، رام الله - فلسطين

فاكس: 2406343 (970/972-2)

هاتف: 2406340 (970/972-2)

صفحة إلكترونية: <http://www.pcbs.org>

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.pna.org

شكر وتقدير

يتم تنفيذ مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد بدعم مالي جزئي ومساعدة فنية محدودة من الحكومة البريطانية عبر الوكالة البريطانية الدولية للتنمية (DFID)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر الجزيل للحكومة البريطانية والوكالة البريطانية الدولية للتنمية (DFID) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على مساهمتهم في تنفيذ المشروع.

تقديم

تعتبر التعدادات من أهم مصادر البيانات، حيث قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997 وقد تم الحصول من خلاله على مجموعة متكاملة من البيانات المتعلقة بالخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

وحرصاً منه على الاستفادة القصوى من هذه البيانات قام الجهاز بإصدار سلسلة من التقارير الإحصائية من بيانات التعداد منها ملخصات النتائج النهائية، وتقارير تفصيلية للنتائج النهائية لكل من السكان والمساكن والمباني والمنشآت.

واستكمالاً لعمليات نشر وتعميم بيانات التعداد ولتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه البيانات يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، بالتعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، ومن ضمن فعاليات هذا المشروع إعداد سلسلة من التقارير التنفيذية والدراسات الوصفية والدراسات التحليلية المعمقة، لإتاحة المجال لأفراد المجتمع لفهم وإدراك أفضل لبيانات التعداد.

يسرنا أن نقدم هذه الدراسة التحليلية كأحد مخرجات المشروع كي تكون مرجعاً للمخططين ومنتخذي القرارات في القطاعين العام والخاص وجميع فئات المستخدمين ومن أجل بناء الدولة الفلسطينية على أسس علمية سليمة.

ونسأل الله أن يتكامل عملنا بالنجاح،،،

كانون أول، 2002

د. حسن أبو لبده

المدير الوطني للتعداد/

رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

قائمة المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
	مقدمة
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال البيانية
13	ملخص تنفيذي
17	1. الفصل الأول: المقدمة
17	1.1 لمحة عامة
20	2.1 التقدير الحالي لأعداد اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية والدول العربية
22	3.1 التوزيع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين في مخيمات الدول العربية
27	2. الفصل الثاني: الواقع الديمغرافي لسكان المخيمات
27	1.2 حجم السكان
30	2.2 الخصوبة
33	3.2 الوفيات
34	4.2 الحالة الزواجية
37	5.2 التركيب الأسري
41	3. الفصل الثالث: الواقع الاجتماعي لسكان المخيمات
41	1.3 الواقع الصحي
43	2.3 الواقع التعليمي
49	4. الفصل الرابع: الواقع الاقتصادي لسكان المخيمات
49	1.4 العلاقة بقوة العمل
50	2.4 نسبة البطالة
51	3.4 المهن الرئيسية

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
53	4.4 مكان العمل
54	5.4 الحالة العملية
55	6.4 معدل الإعالة الاقتصادية
56	7.4 قطاع العمل
59	5. الفصل الخامس: مستويات المعيشة وظروف السكن
59	1.5 مستويات المعيشة
60	2.5 ظروف السكن والمساكن
71	النتائج والتوصيات
73	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
20	جدول 1: تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين حسب جهة التقدير (1948-1950)
22	جدول 2: تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين حسب الدولة وحالة اللجوء، 1998
23	جدول 3: توزيع أعداد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث حسب الدولة وعدد المخيمات وعدد اللاجئين المسجلين داخل المخيمات وعدد اللاجئين المسجلين، منتصف 2001
24	جدول 4: توزيع أعداد اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية المسجلين لدى وكالة الغوث، منتصف 2001
25	جدول 5: توزيع أعداد اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات قطاع غزة المسجلين لدى وكالة الغوث، منتصف 2001
26	جدول 6: توزيع أعداد اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات الفلسطينية في الدول العربية المسجلين لدى وكالة الغوث، منتصف 2001
27	جدول 7: التركيب النوعي لسكان التجمعات الفلسطينية، 1997
32	جدول 8: النساء الفلسطينيات (12 سنة فأكثر) اللاتي سبق لهن الزواج حسب فئات العمر بالسنوات وعدد المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء ونوع التجمع السكاني، 1997
33	جدول 9: متوسط عدد المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء طيلة مدة الحياة الزوجية للنساء الفلسطينيات (15-49) سنة حسب المستوى التعليمي ونوع التجمع السكاني، 1997
35	جدول 10: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (12 سنة فأكثر) حسب الجنس ونوع التجمع السكاني والحالة الزوجية، 1997
36	جدول 11: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) الذين سبق لهم الزواج حسب العمر عند الزواج الأول ونوع التجمع والجنس في الأراضي الفلسطينية، 1997
38	جدول 12: متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة ونوع التجمع السكاني، 1997
39	جدول 13: الأسر الفلسطينية حسب نوع الأسرة ونوع التجمع السكاني، 1997
43	جدول 14: توزيع الأفراد حسب الإصابة بالأمراض المزمنة ونوع التجمع السكاني والجنس ونوع المرض، 2000
43	جدول 15: التوزيع النسبي لمعدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) حسب العمر والجنس ونوع التجمع السكاني، 1997

- 44 جدول 16: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية والجنس ونوع التجمع السكاني، 1997
- 45 جدول 17: التوزيع النسبي لمعدلات الالتحاق بالتعليم للسكان الفلسطينيين (6 سنوات فأكثر) حسب العمر والجنس ونوع التجمع السكاني، 1997
- 46 جدول 18: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) حسب سنوات الدراسة المكتملة والجنس ونوع التجمع السكاني، 1997
- 47 جدول 19: معدلات التسرب الإجمالية من التعليم للفئة العمرية (6 سنوات فأكثر) حسب العمر والجنس ونوع التجمع السكاني، 1997
- 50 جدول 20: السكان الفلسطينيون (15 سنة فأكثر) حسب نوع التجمع السكاني والجنس والعلاقة بقوة العمل، 1997
- 52 جدول 21: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب الجنس ونوع التجمع والمهنة الرئيسية، 1997
- 55 جدول 22: السكان الفلسطينيون (10 سنوات فأكثر) المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل حسب الجنس والحالة العملية ونوع التجمع، 1997
- 56 جدول 23: معدل الإعاقة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع السكاني والجنس، 1997
- 59 جدول 24: نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية لعام، 1998
- 60 جدول 25: متوسط استهلاك الأسرة الشهري بالدينار حسب مجموعات الاستهلاك ونوع التجمع السكاني، 1998
- 61 جدول 26: التوزيع النسبي للمساكن المأهولة حسب نوع المسكن ونوع التجمع السكاني، 1997
- 62 جدول 27: الأسر الفلسطينية حسب حيازة المسكن ونوع التجمع السكاني، 1997
- 64 جدول 28: التوزيع النسبي للأسر حسب نوع التجمع وكثافة السكن، 1997
- 65 جدول 29: الأسر حسب توفر السلع المعمرة ونوع التجمع السكاني، 1997

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	الشكل
28	شكل 1: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع السكاني، 1997
29	شكل 2: الهرم السكاني لسكان المخيمات في الأراضي الفلسطينية، 1997
30	شكل 3: نسبة الجنس في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع السكاني، 1997
31	شكل 4: معدل الخصوبة الكلي في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع السكاني، 1999
34	شكل 5: معدلات وفيات الرضع والأطفال في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع السكاني، 2000
37	شكل 6: التوزيع النسبي للنساء (12 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب مدة الحياة الزوجية ونوع التجمع السكاني، 1997
42	شكل 7: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين المعاقين حسب نوع التجمع السكاني والإعاقة، 1997
47	شكل 8: معدلات التسرب الإجمالية من التعليم للذكور (6 سنوات فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع السكاني، 1997
48	شكل 9: معدلات التسرب الإجمالية من التعليم للإناث (6 سنوات فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع السكاني، 1997
51	شكل 10: نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع السكاني، 1997
54	شكل 11: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب مكان العمل ونوع التجمع السكاني، 1997
57	شكل 12: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع السكاني وقطاع العمل، 1997
63	شكل 13: التوزيع النسبي للأسر حسب عدد الغرف للأسرة ونوع التجمع السكاني، 1997
67	شكل 14: التوزيع النسبي للمساكن المأهولة حسب الاتصال بالشبكة العامة للمياه ونوع التجمع السكاني، 1997
68	شكل 15: التوزيع النسبي للمساكن المأهولة حسب الاتصال بالشبكة العامة للكهرباء ونوع التجمع السكاني، 1997
69	شكل 16: التوزيع النسبي للمساكن المأهولة حسب الاتصال بالصرف الصحي ونوع التجمع السكاني، 1997

ملخص تنفيذي

- قرارات الأمم المتحدة الصادرة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين ما زالت قابلة للتنفيذ ولا تتداعى مع مرور الزمن.
- قدر عدد اللاجئين الذين طردوا من أراضيهم بين عامي 1948 و1950 حسب تقديرات الأمم المتحدة حوالي 957,000 لاجئ.
- تشير التقديرات الحالية للأمم المتحدة إلى أن عدد اللاجئين بلغ عام 1998 حوالي 5,118,552 لاجئاً.
- بلغ عدد السكان في المخيمات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية نهاية العام 1997 حوالي 414,430 فرداً منهم 209,162 ذكراً و205,268 أنثى.
- 15.9% من سكان الأراضي الفلسطينية يسكنون في المخيمات، و53.1% يسكنون في التجمعات الحضرية، مقابل 31.0% يسكنون التجمعات الريفية.
- بالاستناد إلى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت -1997، يشير التركيب النوعي لسكان المخيمات عام 1997 إلى أن هناك 101.9 ذكراً لكل مائة أنثى. أما واقع الأراضي الفلسطينية فيشير إلى أن هناك 103.3 ذكور لكل مائة أنثى.
- بلغ معدل الخصوبة في المخيمات 6.06 مواليد، أما في الأراضي الفلسطينية فقد بلغ هذا المعدل 5.93 مواليد.
- تشير النتائج إلى أن متوسط عدد المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء للنساء الفلسطينيات (12 سنة فأكثر) اللواتي سبق لهن الزواج حسب عمر الأم في المخيمات الفلسطينية بلغ 5.3 مولود.
- بلغ متوسط عدد المواليد الأحياء طيلة فترة الحياة الزوجية للنساء الفلسطينيات (15-49) سنة في المخيمات الفلسطينية 4.35 مولود حي.
- أظهرت النتائج أن معدل وفيات حديثي الولادة في المخيمات بلغت 20.1%، مقارنة بـ 15.3% في الأراضي الفلسطينية.
- تستقارب كثيراً نسب الحالات الزوجية المختلفة في التجمعات الحضرية والريفية حيث بلغت 39.8% في كل منهما و38.8% في المخيمات. ويعود هذا إلى امتياز الشعب الفلسطيني بتراث اجتماعي واحد خاصة وأنه يتواجد على مساحة أرض صغيرة.
- يتميز المجتمع بمدة حياة زوجية طويلة ونسب ضئيلة من حالات الطلاق.
- بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في المخيمات الفلسطينية 6.6 أفراد، مقارنة بـ 6.4 أفراد في الأراضي الفلسطينية.

- تشير النتائج إلى أن 1.9% من السكان في المخيمات معاقون، هذا وقد تبين أن الإعاقة الحركية هي الأكثر انتشاراً بين السكان الفلسطينيين المعاقين في المخيمات.
- تتميز التجمعات الحضرية باهتمام أكبر في التعليم ولكن تأخذ الأونروا على عاتقها هذه المهمة في المخيمات. حيث تشير النتائج إلى أن معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الأفراد (15 سنة فأكثر) في المخيمات 86.5%.
- بلغت نسبة السكان الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) في المخيمات الفلسطينية الحاصلين على درجة البكالوريوس فأعلى 4.3% من السكان.
- وصلت نسبة الذكور الذين لم ينعموا بأية سنة دراسية في المخيمات الفلسطينية حوالي 5.4%، أما نسبة الإناث فتصل إلى 20.1%.
- كلما ارتفعت الفئة العمرية للتلاميذ فإن نسبة التسرب من المدرسة تبدأ في الزيادة. ومن ناحية أخرى بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم في المخيمات الفلسطينية للفئة العمرية (6-11) سنة 98.5% ولكن تبدأ هذه النسبة بالتناقص كلما ارتفعت الفئة العمرية.
- شكل الذكور 88.6% من القوى العاملة الفلسطينية في المخيمات الفلسطينية، أما الإناث فشكلن فقط 11.4%.
- بلغت نسبة النشيطين اقتصادياً في المخيمات الفلسطينية للسكان (15 سنة فأكثر) 41.8%.
- بلغت نسبة البطالة 21.5% في المخيمات الفلسطينية، أما في الأراضي الفلسطينية فقد وصلت تلك النسبة إلى 17.5%.
- يشكل السكان (10 سنوات فأكثر) المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل في مهن العمل الأولية القطاع الأكبر في المخيمات الفلسطينية، حيث يشكلون ما نسبته 27.1%، أما المشرعون وموظفو الإدارة العليا فيشكلون 1.8% فقط.
- 58.6% من الأفراد في المخيمات الفلسطينية يعملون في محافظاتهم.
- 83.8% من السكان (10 سنوات فأكثر) المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل في المخيمات الفلسطينية يعملون كمستخدمين بأجر.
- أشارت النتائج إلى أن كل 100 فردٍ من النشطاء اقتصادياً يعيلون 590 فرداً غير نشيطين اقتصادياً في المخيمات الفلسطينية. أما في الأراضي الفلسطينية فقد اتضح أن كل 100 فردٍ من النشيطين اقتصادياً يعيلون 530 فرداً غير نشيطين اقتصادياً.
- 27.4% من القوى العاملة الفلسطينية في المخيمات تعمل في القطاع الحكومي، و34.7% تعمل لدى القطاع الخاص الوطني، و19.5% تعمل في القطاعات الخاصة الأجنبية والحكومات الأجنبية والهيئات الدولية.

- وصل متوسط الاستهلاك الأسري الشهري بالدينار الأردني في العام 1998 حسب مجموعات الاستهلاك في المخيمات 479.6 ديناراً، مقابل 563.3 ديناراً في التجمعات الحضرية ، و555.5 ديناراً في التجمعات الريفية.
- شكل الفقراء في المخيمات الفلسطينية 32.8% أي ما نسبته 26.5% من مجموع الفقراء في الأراضي الفلسطينية عام 1998 ، في حين بلغ خط الفقر في الأراضي الفلسطينية 1,460 شيكل شهرياً.
- بلغ عدد المساكن المأهولة في المخيمات الفلسطينية 57,227 مسكناً، وتشكل الدار النوع الأكثر شيوعاً حيث تشكل 61.4% من مجموع المساكن المأهولة في المخيمات الفلسطينية.
- ملكت غالبية الأسر داخل المخيمات الفلسطينية سلعا معمرة أساسية مثل الثلاجة وطباخ الغاز والتلفاز وغسالة الملابس والسخان الشمسي، وهناك 11.8% من هذه الأسر تمتلك سيارة خاصة.
- 98.5% من المساكن داخل المخيمات تتصل بالشبكة العامة للكهرباء، و96.3% تتصل بالشبكة العامة للمياه. إلا أن هناك 59.6% من المساكن تتصل بشبكة الصرف الصحي.

الفصل الأول

المقدمة

1.1 لمحة عامة

بعد أن استتبسل الشعب الفلسطيني في الدفاع عن أرضه ضد الاستيطان الصهيوني والاستعمار الإنجليزي ونتيجة للوضع المتدهور في الأراضي الفلسطينية فقد قررت الأمم المتحدة فرض خطتها لتقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة للعرب وأخرى لليهود. وقد جاء ذلك تنفيذا لوعده بلفور البريطاني سنة 1917، حيث دعا قرار تقسيم فلسطين رقم 181 إلى تأسيس دولة لليهود على 56.47% من مساحة فلسطين، وأخرى للعرب على 42.88% من هذه المساحة. وبحسب القرار فإن القدس وبمساحة قدرها 0.65% من مساحة فلسطين ستحول للإشراف الدولي. لم يراع هذا القرار الواقع السكاني، فقد كان يعيش في فلسطين في ذلك الوقت 1,380,000 عربي مقابل 609,000 يهودي. (والتر وشيشا، 1999، ص89).

رفض الشعب الفلسطيني هذه الخطة كما رفضته بعض الجماعات الصهيونية، وتوسعت الصدمات الفلسطينية الصهيونية إلى حرب عربية صهيونية سنة 1948. وكان من نتيجة تلك الحرب أن وسعت القوات الصهيونية رقعتها لتصبح 77% من مساحة فلسطين، وعملت على تفرغ 539 قرية من سكانها ومن ثم تدميرها بعد ذلك. وبهذا فقد تم تهجير حوالي مليون فلسطيني إلى الدول العربية المجاورة، وقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية العديد من الإجراءات لمنع عودة اللاجئين، وفي 16 تموز من العام 1948 اتخذ مجلس الوزراء الإسرائيلي قرارا بإطلاق النار على كل من يحاول العودة من اللاجئين. وبعد مضي أكثر من 50 عاما على اقتلاعهم يواصل اللاجئون الفلسطينيون المطالبة بعودتهم إلى ديارهم. (بديل، 2000، ص4). وقد أخذت وكالة الغوث على عاتقها رعاية شؤون اللاجئين في أماكن إقامتهم الجديدة.

تعريف اللاجئ

ينص تعريف وكالة الغوث على أن اللاجئ الفلسطيني يجب أن يعني "أي شخص كانت إقامته العادية في فلسطين وذلك لفترة لا تقل عن سنتين قبل النزاع في سنة 1948، والذي فقد من جراء هذا النزاع داره ومورد رزقه".

أما التعريف الفلسطيني للاجئ فقد قدمه رئيس الجانب الفلسطيني في الوفد المشترك الفلسطيني الأردني خلال الجلسة الأولى لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين في أوتوا في أيار 1992، وهو كما يلي: "اللاجئون الفلسطينيون هم كل الفلسطينيين وذرياتهم الذين طردوا من أو اجبروا على ترك بيوتهم في الفترة الممتدة ما بين تشرين الثاني 1947 (خطة التقسيم) وكانون ثاني 1949 (اتفاقيات هدنة رودس) من المنطقة الخاضعة لسيطرة إسرائيل في كانون ثاني 1949". (منظمة التحرير الفلسطينية: دائرة شؤون اللاجئين، 2001، ص 3).

وقد قدمت دائرة شؤون اللاجئين/منظمة التحرير الفلسطينية التعريف التالي للاجئ الفلسطيني:
اللاجئ الفلسطيني هو:

1. "أي شخص

أ. كان في التاسع والعشرين من تشرين ثاني 1947 أو بعد هذا التاريخ، مواطنا فلسطينيا وفقا لقانون المواطنة الفلسطيني الصادر في الرابع والعشرين من تموز 1925؛ أو كان في التاريخ المذكور أعلاه أو

- بعده مقيماً بشكل دائم في فلسطين ولم يكن مواطناً في أي بلد آخر أو كانت جنسيته غير محددة وغير واضحة و
- ب. كان مكان إقامته الطبيعي في فلسطين، في التجمعات التي أصبحت لاحقاً تحت سيطرة دولة إسرائيل بين 15 أيار 1948 و 20 تموز 1949؛ و
- ت. اجبر على ترك مكان إقامته الطبيعي بسبب الحرب ولم يكن بإمكانه الرجوع إليه نتيجة إجراءات وممارسات السلطات الإسرائيلية؛ أو
- ث. كان خارج مكان إقامته الطبيعي في 29 تشرين ثاني 1947، أو بعد هذا التاريخ ولم يكن بإمكانه الرجوع بسبب الحرب أو نتيجة إجراءات وممارسات السلطات الإسرائيلية؛ أو
- ج. فقد في أي وقت بين 29 تشرين ثاني 1947 و 20 تموز 1947 مصدر رزقه نتيجة الحرب، أو بسبب إجراءات وممارسات السلطات الإسرائيلية، سواء أكان هذا اللاجئ أو هذه اللاجئة:
- أحد سكان " القرى الحدودية" في الضفة الغربية الذي فقد حق الوصول إلى أراضيه الزراعية التي يزرعها بعد ذلك في التجمعات الخاضعة لسيطرة إسرائيل؛
 - أحد سكان الضفة الغربية أو قطاع غزة الذي فقد عمله في التجمعات الخاضعة لسيطرة إسرائيل؛
 - أحد أفراد القبائل البدوية، أو شبه البدوية، الذي لم يكن بإمكانه الوصول إلى التجمعات الخاضعة لسيطرة إسرائيل، حيث كان يقوم سابقاً برعي ماشيته والمتاجرة بها لاحقاً.

2. ذرية اللاجئ الفلسطيني وأزواجهم/زوجاتهم من اللاجئ الفلسطيني حسب تعريف اللاجئ المذكور أعلاه سواء كان هؤلاء الأشخاص على قيد الحياة أو لا. (منظمة التحرير الفلسطينية: دائرة شؤون اللاجئ. 2001، ص5).

أما تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للاجئ الفلسطيني وذلك لغايات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت -1997 فينص على ما يلي: إن حالة اللجوء هي خاصة بالفلسطينيين الذين هجروا من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1948، ويصنف كل فرد فلسطيني حسب الحالات التالية:

1. لاجئ مسجل: إذا كان الفرد لاجئاً وله اسم في بطاقة التسجيل (المؤن) الصادرة عن وكالة الغوث.
2. لاجئ غير مسجل: إذا كان الفرد لاجئاً إلا أنه غير مسجل في بطاقة وكالة الغوث (المؤن) لأي سبب كان.
3. ليس لاجئاً: كل فلسطيني ليس من الفئتين السابقتين.

قرارات الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئ الفلسطيني

صدرت العديد من القرارات الهامة التي تؤكد حق المهجرين الفلسطينيين في العودة إلى أوطانهم التي هجروا منها ومن هذه القرارات على سبيل المثال لا الحصر:

1. قرار الجمعية العامة رقم 194 (الدورة 3) بتاريخ 11 كانون الأول (ديسمبر) 1948. إن الجمعية العامة :

"11- تقرر وجوب السماح بالعودة، في اقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع التعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى

ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعرض عن ذلك فقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة".

2. قرار مجلس الأمن رقم 242 (1967) بتاريخ 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967

إن مجلس الأمن،

"أ - وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيها بأمان؛

ب- يؤكد أيضاً الحاجة إلى: تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين".

3. قرار مجلس الأمن رقم 338 (1973) بتاريخ 22 تشرين أول (أكتوبر) 1973

إن مجلس الأمن،

"يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 (1967) بجميع أجزائه".

4. قرار لجنة الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان 1987/4، 1987

تؤكد "حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة إلى بلدهم فلسطين والى ممتلكاتهم التي اقتلعوا منها بالقوة".

5. مؤتمر جنيف الرابع حول حماية المدنيين في أوقات الحرب، 12 آب 1949 مادة 49 (1):

"تحظر عمليات النقل القسري الفردية أو الجماعية، وكذلك عمليات إبعاد الأشخاص "ربما" المشمولين (وردت في النص الأصلي العربي المسؤولين) بالحماية من الأراضي المحتلة إلى إقليم دولة الاحتلال أو إلى إقليم أي بلد آخر، محتل أو غير محتل، بصرف النظر عن بواعثها".

6. قرار الجمعية العامة 51/129، 3 كانون أول (ديسمبر) 1996:

"1- يحق للاجئين فلسطين الحصول على ممتلكاتهم والدخل المستمد من ذلك، بما يتوافق مع مبادئ العدل والإنصاف". (منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون اللاجئين، ص 11-16).

أعداد اللاجئين الفلسطينيين:

اللاجئون الفلسطينيون بين (1948-1950): لقد صدرت عدة تقديرات رسمية عن أعداد اللاجئين الفلسطينيين لهذه الفترة من مصادر مختلفة ومنها التقديرات البريطانية والأمريكية والفلسطينية والإسرائيلية الرسمية، وكذلك تقديرات الأمم المتحدة. يوضح (الجدول 1) هذه التقديرات ومنه يتضح أن التقديرات البريطانية والأمريكية والفلسطينية متقاربة، إلا أن للأمم المتحدة تقديرين حيث يبين التقدير الأول أن عدد اللاجئين الفلسطينيين بلغ 726,000 لاجئاً، بينما بلغ التقدير الثاني 957,000 لاجئاً. ويعود هذا الاختلاف إلى أن التعداد الأول جرى عام 1949 والتعداد الثاني عام 1950، بينما قدر عدد اللاجئين حسب المصادر الإسرائيلية الرسمية 520,000 لاجئاً بفارق 437,000 لاجئاً عن التقدير الثاني للأمم المتحدة.

جدول 1: تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين حسب جهة التقدير (1948-1950)

المنطقة	تقديرات أعداد اللاجئين			
	التقديرات البريطانية	التقديرات الأمريكية الرسمية	تقديرات الأمم المتحدة	تقديرات إسرائيلية رسمية
قطاع غزة	210,000	208,000	280,000	-
الضفة الغربية	**320,000	-	190,000	-
الدول العربية	280,000	667,000	256,000	-
المجموع	816,000	875,000	726,000	520,000
	-	-	*957,000	*590,000
	-	-	-	-
	-	-	-	-

المصدر: منظمة التحرير الفلسطينية: دائرة شؤون اللاجئين، 2001، ص7.

* تقديرات أخرى لأعداد اللاجئين الفلسطينيين.

** وردت هذه المعلومة خطأ (أي 32,000) في مطبوعة دائرة اللاجئين مما لزم الرجوع إلى المصدر الأصلي في زريق، 1996؛

ص 17.

2.1 التقدير الحالي لأعداد اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية والدول العربية:

تشير البيانات المتوفرة لسنة 1998 إلى أن 82.7% من اللاجئين الفلسطينيين كانوا يعيشون في فلسطين أو في محاذاتها (الجدول 2). ويعود هذا التواجد إلى أن الفلسطينيين سكنوا في دول الطوق بعد أن طردتهم القوات الصهيونية من أراضيهم. وكانت الأمم المتحدة قد أقامت لهم مخيمات على أراضي هذه الدول. لم يبتعد الفلسطينيون عن أرضهم لمسافات كبيرة أمليين في عودة قريبة منذ اليوم الأول لطردهم من بلادهم. مع أن نصيب الضفة الغربية من اللاجئين الفلسطينيين في الفترة (1948-1950) كان الأكبر. إلا أن نصيبها منهم في العام 1998 بلغ فقط 11.6%.

إضافة إلى ذلك فقد هاجر الكثير من اللاجئين مرة أخرى نحو دول الخليج العربي الذي كان يشهد ازدهاراً اقتصادياً نتيجة لتدفق النفط بشكل كبير حيث استقادت أسر العاملين بالخليج العربي اقتصادياً. وبعد بضع سنوات سارت تلك الأسر في طريق الهجرة إلى الخليج للحاق بأزواجهم أو الأبناء واستقرت هناك إلى أن جاءت الأزمة العراقية الكويتية في بداية التسعينيات من القرن الماضي مما أدى إلى عودة أكثر من نصف مليون فلسطيني إلى الأردن وفلسطين مرة أخرى.

بلغت نسبة اللاجئين بقطاع غزة حوالي 15.6% من المجموع الكلي للاجئين الفلسطينيين وهذا يعود إلى تكديس هؤلاء في القطاع لسنوات طويلة لان الكثير من الدول لم تستقبل أعداداً كبيرة منهم لأنهم حملوا وثائق سفر فلسطينية.

عاش حوالي ربع مليون لاجئ فلسطيني داخل الخط الأخضر (ضمن الأراضي التي أصبحت تدعى إسرائيل بعد عام 1948)، وهؤلاء لم يغادروا فلسطين بعد أن طردتهم السلطات الإسرائيلية من أرضهم. بلغ عدد الفلسطينيين الذين بقوا داخل الخط الأخضر حوالي 150 ألف نسمة، ومن هؤلاء تم طرد حوالي 60 ألف نسمة من أرضهم ولكنهم انتقلوا للعيش في مدن أو قرى فلسطينية أخرى حيث اعتبرتهم السلطات الإسرائيلية غائبين (والتر وشيشا، 1993 ص132).

استحوذ الأردن على 34.5% من المجموع الكلي للاجئين الفلسطينيين، بحيث أصبح مستقرباً للاجئين بعد عام 1950 بحكم ضم الضفة الغربية له وبدء تطوره ونموه الاقتصادي آنذاك بشكل أكثر من الضفة الغربية. هذا التجمع الفلسطيني الكبير سيكون له الأثر الكبير على صعيد الحل النهائي والعدل للشعب الفلسطيني والأراضي الفلسطينية وكذلك على مصير الصراع العربي الإسرائيلي.

بلغ نصيب لبنان من اللاجئين الفلسطينيين حوالي 7.5% من المجموع الكلي للاجئين الفلسطينيين، وهذه نسبة قليلة إذا ما قورنت بالأعداد الكبيرة التي قدمت إليه بعد عام 1948. يعيش اللاجئون الفلسطينيون في لبنان ظروفًا صعبة للغاية على صعيد العمل والتعليم والحركة. وقد ازدادت ظروفهم سوءاً خلال الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990)، ونتيجة لهذه الظروف القاسية كان لبنان طارداً لهذا الجزء من الشعب الفلسطيني الذي قاسى كثيراً من الاجتياحات والاعتداءات والمذابح الإسرائيلية. فهاجر الكثير من اللاجئين من لبنان نحو الدول العربية والأجنبية، ونظراً للظروف بالغة القسوة التي يعيشها اللاجئون في لبنان وصعوبة التركيب السكاني في هذا البلد، فإن البدء في ترتيب عودة هؤلاء اللاجئين نحو فلسطين يصبح ذا أهمية قصوى عند التوصل للحل النهائي لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

أما في سوريا فبلغت نسبة اللاجئين 8.4% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين، وهذه أيضاً نسبة قليلة إذا ما قورنت بالأعداد الكبيرة التي قدمت إلى هذا البلد بعد عام 1948. وقد هاجر الكثير من اللاجئين من سوريا إلى دول الخليج طلباً للرزق. تمت معاملة الفرد الفلسطيني في سوريا مثل معاملة المواطن السوري، لذلك فإن ظروفه المعيشية لم تكن صعبة مثل تلك الظروف التي عاشها اللاجئ الفلسطيني في لبنان .

أظهرت النتائج أن 0.8% من مجموع اللاجئين يعيشون في مصر وفي حقيقة الأمر فإن الشعب الفلسطيني لم يلجأ في عام 1948 وما بعده إلى مصر. ولم تنشئ هيئة الأمم المتحدة مخيمات لهم على الأراضي المصرية حيث ذهب غالبية اللاجئين إلى قطاع غزة وأقيمت لهم مخيمات على أرض القطاع. ولم يكن بإمكانهم استكمال هجرتهم إلى الأراضي المصرية بحكم صعوبة الانتقال إلى وادي النيل من خلال صحراء سيناء القاحلة.

عاش حوالي 9.6% من اللاجئين الفلسطينيين في بقية الدول العربية (السعودية، بقية دول الخليج، العراق، ليبيا) وكان من الممكن أن تكون هذه النسبة أعلى لأن أعداداً كبيرة منهم اتجهت بعد أن طردت من أرضها نحو هذه الدول لأجل العمل. إلا أنه وبسبب الظروف والخلافات السياسية بين الدول، وخاصة المشكلة العراقية الكويتية عام 1990، اضطر الكثير من اللاجئين الفلسطينيين لمغادرة دول الخليج وليبيا مكرهين. إضافة إلى ذلك فإن الكثير من اللاجئين الفلسطينيين العاملين في الدول العربية وفي الدول غير العربية، لا تظهر وثائق سفرهم أنهم لاجئون لأنهم في كثير من الحالات يحملون جوازات سفر أردنية.

جدول 2: تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين حسب الدولة وحالة اللجوء، 1998

التقديرات الحالية لأعداد اللاجئين الفلسطينيين				الدولة
النسبة المئوية	المجموع الكلي للاجئين 1998	اللاجئون غير المسجلين مع وكالة الغوث 1998	اللاجئون المسجلون مع وكالة الغوث 1998	
11.6	593,724	30,987	562,737	الضفة الغربية
15.6	797,449	11,898	785,551	قطاع غزة
4.3	219,325	219,325	-	عرب إسرائيل
34.5	1,766,057	278,608	1,487,449	الأردن
7.5	382,594	14,984	367,610	لبنان
8.4	431,986	61,951	370,035	سوريا
0.8	40,468	40,468	-	مصر
82.7	4,231,603	658,221	3,573,382	مجموع اللاجئين في فلسطين ودول الطوق
5.4	274,762	274,762	-	المملكة العربية السعودية
2.7	139,948	139,948	-	دول الخليج الأخرى
1.4	73,284	73,284	-	العراق وليبيا
0.1	5,544	5,544	-	الدول العربية الأخرى
9.6	493,538	493,538	-	مجموع اللاجئين في باقي الدول العربية*
7.7	393,411	393,411	-	الدول الغربية
100.0	5,118,552	1,545,170	3,573,382	المجموع

المصدر: منظمة التحرير الفلسطينية: دائرة شؤون اللاجئين، 2001.

* مجموع الدول العربية باستثناء فلسطين ودول الطوق.

3.1 التوزيع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين في مخيمات الدول العربية:

كانت المأساة الإنسانية التي حلت بالشعب الفلسطيني عام 1948 مأساة مدمرة، فقد طرد ونزح من الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل حوالي 957 ألف عربي فلسطيني حسب تقديرات الأمم المتحدة عام 1950. فقد تشتت الأسر بشكل اعتباطي، وتركت الأراضي والمنازل والأماكن، وحشد اللاجئون في مخيمات مكتظة موزعة في الأراضي العربية المجاورة، على الرغم من أن المخيمات الفلسطينية ليست هي المكان الشرعي للاجئين من وجهة نظر حقوقية، وقد خصصت الحكومات المضيفة أراضٍ لإقامة اللاجئين عليها، بعضها مملوك للدولة، لكن معظمها ملكية فردية ومؤجرة للحكومة المضيفة، فوكالة الغوث لا تملك أرضاً. ووكالة الغوث لا تعترف رسمياً بمخيمين من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالأراضي الفلسطينية، فالمخيمات التي تعتبرها رسمية هي المخيمات المقامة على أرض مخصصة لهذه الغاية من قبل الحكومة المضيفة. وقد تطلق الحكومة المضيفة اسم مخيم على بعض المناطق التي يتجمع فيها عدد كبير من اللاجئين رغم أنها لم تخصص أصلاً لهذه الغاية. (الصفحة الإلكترونية WWW.UN.ORG/UNRWA).

يوضح (الجدول 3) توزيع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث في الدول العربية والأراضي الفلسطينية داخل وخارج المخيمات، حيث بلغ عدد المخيمات الفلسطينية الرسمية التي تعترف بها وكالة الغوث في الأراضي الفلسطينية والدول العربية 59 مخيماً، حيث بلغ عدد المخيمات في لبنان 12 مخيماً، في حين تتساوى عدد المخيمات في الأردن وسوريا حيث بلغ عددها 10 مخيمات في كل دولة. أما في الأراضي الفلسطينية فقد بلغ عدد المخيمات 27 مخيماً، موزعة بواقع 19 مخيماً في الضفة الغربية و8 مخيمات في قطاع غزة. ومن جانب آخر وبالاستناد إلى بيانات

التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت -1997 فقد أظهرت النتائج أن عدد المخيمات في الأراضي الفلسطينية 29 مخيماً منها 20 مخيماً في الضفة الغربية مقابل 9 مخيمات في قطاع غزة.

جدول 3: توزيع أعداد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث حسب الدولة وعدد المخيمات وعدد اللاجئين المسجلين داخل المخيمات وعدد اللاجئين المسجلين، منتصف 2001

الدولة	عدد المخيمات	اللاجئون المسجلون داخل المخيمات	المجموع الكلي للاجئين المسجلين
الأردن	10	287,951	1,639,718
لبنان	12	214,728	382,973
سوريا	10	*109,466	391,651
الضفة الغربية	19	**163,139	607,770
قطاع غزة	8	460,031	852,626
المجموع	59	1,235,315	3,874,738

المصدر: (الصفحة الإلكترونية WWW.UN.ORG/UNRWA)

* الأرقام كما وردت من المصدر، فهناك خطأ في المجموع، حيث يوضح الجدول (6) أن عدد اللاجئين المسجلين في سوريا بلغ 110,427 لاجئاً أي يفارق مقدارة 961 لاجئاً.

** الأرقام كما وردت من المصدر، فهناك خطأ في المجموع، حيث يوضح الجدول (4) أن عدد اللاجئين المسجلين في الضفة الغربية بلغ 147,884 لاجئاً أي يفارق مقدارة 15,255 لاجئاً.

(1) اللاجئون الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية:

شكل اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى وكالة الغوث ما نسبته 28.9% من سكان الضفة الغربية في منتصف عام 2001 والبالغ عددهم 2,102,360 وذلك حسب تقديرات الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني (السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025). وسجل اللاجئون المسجلون داخل المخيمات في الضفة الغربية ما نسبته 13.2% من مجموع اللاجئين المسجلين داخل المخيمات لدى وكالة الغوث (جدول 3). كما أشارت البيانات في (الجدول 4) إلى أن عدد اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث في منتصف عام 2001 في الضفة الغربية بلغ 147,884 لاجئاً أي ما نسبته 24.3% من مجموع لاجئ الضفة الغربية. يتضح إلى أنه ليس بمقدور الضفة الغربية استيعاب لاجئين عائدين جدد خاصة وأن عدد اللاجئين الفلسطينيين بها 607,770 لاجئاً. حيث تعاني من كثير من المشاكل المفصلية مثل ندرة المياه والأراضي الزراعية وأراضي البناء. وفي حالة فتح المجال لعودة أعداد من اللاجئين الفلسطينيين في الشتات إلى الضفة الغربية، فإن هذا يتطلب أموالاً طائلة لسنوات عديدة قادمة حتى يتم استيعابهم اقتصادياً وبيئياً. إن أفضل الحلول لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي عودتهم إلى ديارهم التي طردوا منها عام 1948 خاصة وأن التركيز السكاني اليهودي يتواجد في مناطق محدودة من فلسطين⁽¹⁾ ويحتل التركيز السكاني اليهودي حوالي 3,000 كم² من مساحة إسرائيل، وهذا يعني إمكانية عودة اللاجئين إلى ديارهم، خاصة وأن غالبية مدنهم والكثير من آثار قراهم المدمرة ما زالت شاهدة للعيان. يعيش 78% من اليهود في المدن والتي تشكل 15% من مساحة إسرائيل.

¹ تبلغ مساحة فلسطين التاريخية 27,000 كم² كما تبلغ مساحة الأراضي الفلسطينية 6,020 كم² ومساحة إسرائيل 20,980 كم².

جدول 4: توزيع أعداد اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية
المسجلين لدى وكالة الغوث، منتصف 2001

اسم المخيم	اللاجئون المسجلون لدى وكالة الغوث
مخيم جنين	13,055
مخيم الفارعة	6,178
مخيم نور شمس	7,429
مخيم طولكرم	14,328
مخيم عين بيت الماء	5,678
مخيم عسكر	12,311
مخيم بلاطة	18,672
مخيم دير عمّار	2,038
مخيم الجازون	8,040
مخيم الأمعري	7,273
مخيم عين السلطان	2,145
مخيم عقبه جبر	4,637
مخيم قلنديا	7,964
مخيم شعفاط	8,684
مخيم عايدة	3,785
مخيم بيت جبرين	1,681
مخيم الدهيشة	9,624
مخيم العروب	8,184
مخيم الفوار	6,178
المجموع الكلي	147,884

المصدر: (الصفحة الإلكترونية WWW.UN.ORG/UNRWA).

أما في قطاع غزة فقد شكل اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى وكالة الغوث ما نسبته 38.4% من سكان قطاع غزة، وبلغ عددهم 1,196,591 وذلك في منتصف عام 2001 (السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025). وسجل اللاجئون المسجلون داخل المخيمات في قطاع غزة ما نسبته 37.2% من مجموع اللاجئين في مخيمات اللجوء المختلفة والمسجلين لدى وكالة الغوث (جدول 3). كما أشارت البيانات في (الجدول 5) إلى أن عدد اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث في منتصف عام 2001 في قطاع غزة بلغ 460,031 لاجئاً أي ما نسبته 54.0% من مجموع لاجئي قطاع غزة. ومما يجدر ذكره أن الكثافة السكانية في قطاع غزة في عام 2001 وصلت إلى 3,278 فرداً / كم² على اعتبار أن مساحة قطاع غزة تساوي 365 كم². وتعتبر هذه الكثافة من أعلى الكثافات السكانية في العالم، وستفاقم المشكلة إلى درجة كبيرة خلال 16 سنة القادمة حين يتضاعف عدد السكان، وسيعرض قطاع غزة إلى كوارث بيئية وصحية وربما يصبح غير قابل لسكن البشر في المستقبل. يزداد الوضع تفاقماً في قطاع غزة إذا علمنا أن بضع مئات من الأسر الصهيونية تعيش في مستوطنات وتسيطر على ربع مساحة القطاع وعلى 80% من المياه فيه. والحل الأكثر فاعلية هو عودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم وأرضهم التي طردوا منها (أبو سته، سلمان حسين. سجل النكبة: 1948). إن عودة

اللاجئين إلى بلادهم لن تؤدي إلى الإخلال بسكن اليهود الذين ينحصر في تجمعات محدودة في إسرائيل، ومن الأسهل عودة اللاجئين إلى أراضيهم طالما أن هنالك متسعاً لمهاجرين يهود جدد من كافة أنحاء العالم إلى إسرائيل.

**جدول 5: توزيع أعداد اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات قطاع غزة
المسجلين لدى وكالة الغوث، منتصف 2001**

مخيمات قطاع غزة	اللاجئون المسجلون لدى وكالة الغوث
مخيم جباليا	101,605
مخيم الشاطئ	75,746
مخيم النصيرات	62,374
مخيم البريج	29,716
مخيم دير البلح	19,715
مخيم المغازي	22,129
مخيم خانيونس	59,524
مخيم رفح	89,222
المجموع	460,031

المصدر: (الصفحة الإلكترونية WWW.UN.ORG/UNRWA).

ب) اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية:

لقد بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين (الجدول 6) داخل المخيمات في لبنان منتصف عام 2001 حوالي 214,728 لاجئاً أي ما نسبته 17.4% من مجموع اللاجئين في مخيمات اللجوء المختلفة والمسجلين لدى وكالة الغوث، في حين بلغ عدد اللاجئين في الأردن 287,951 لاجئاً (23.3%) من مجموع اللاجئين في مخيمات اللجوء المختلفة والمسجلين لدى وكالة الغوث، مقابل 110,427 لاجئاً في سوريا بنسبة 8.9% من مجموع اللاجئين في مخيمات اللجوء المختلفة والمسجلين لدى وكالة الغوث. يعود السبب في ارتفاع نسبة اللاجئين الفلسطينيين بالأردن إلى أن إقامة الكثير منهم في الضفة الغربية لم يدم طويلاً حيث هاجر كثير منهم إلى شرق الأردن بعد أن أصبحت ضفتي النهر الغربية والشرقية تشكلان المملكة الأردنية الهاشمية. خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي أصبحت الضفة الغربية طاردة للاجئين الفلسطينيين الذين لم يجدوا لهم عملاً، وقد ضاقت السبل بالكثير منهم مما اضطرهم للهجرة إلى الضفة الشرقية. أقام الكثير منهم في مخيمات اللاجئين التابعة للأمم المتحدة حول مدينة عمان أو مدينة الزرقاء مستفيدين من الحركة التجارية والصناعية والخدماتية النشطة فيها.

جدول 6: توزيع أعداد اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات الفلسطينية في الدول العربية
المسجلين لدى وكالة الغوث، منتصف 2001

عدد اللاجئين	مخيمات الأردن	عدد اللاجئين	مخيمات سوريا	عدد اللاجئين	مخيمات لبنان
14,641	سوف	15,352	خان الشيخ	5,043	المية ومية
3,839	الطالبة	7,973	خان ذي النون	9,712	البص
17,019	الزرقا	15,857	سبيبة	17,927	برج الشمالي
27,831	جبل حسين	13,066	قبر الست	24,241	الرشيدية
23,085	اربد	16,951	النيرب	12,540	شاتيلا
14,434	جرش	13,349	حمص	1,403	مار الياس
40,349	ماركا	5,380	درعة 1	19,028	برج البراجنة
49,034	مخيم عمان الجديد	5,805	درعة 2	43,639	عين الحلوة
78,163	البقعة	7,223	حماة	27,815	نهر البارد
19,146	الحصن	8,950	حرمانا	15,433	البداوي
410	غير مبين **	521	غير مبين **	7,285	ويقل
				4,234	ضبية
				15,738	النبطية (مدمر)
				10,690	غير مبين *
287,951	المجموع الكلي	110,427	المجموع الكلي	214,728	المجموع الكلي

المصدر: (الصفحة الإلكترونية WWW.UN.ORG/UNRWA).

* غير مبين: تشمل أعداد اللاجئين داخل المخيمات والمتزوجين من غير لاجئين وموزعين على كل المخيمات.

** غير مبين: تشمل أعداد اللاجئين داخل المخيمات وموزعين على كل المخيمات.

الفصل الثاني

الواقع الديمغرافي لسكان المخيمات

1.2 حجم السكان

عدد السكان الفلسطينيين:

تشير النتائج النهائية للتعديد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997 (الجدول 7) إلى أن عدد السكان الكلي في المخيمات الفلسطينية في نهاية عام 1997 بلغ 414 ألف فرد منهم 209 آلاف ذكر و205 آلاف أنثى. من ناحية أخرى بلغ عدد الذكور في الأراضي الفلسطينية 1,322 مليون ذكر مقابل 1,279 مليون أنثى. أما في التجمعات الحضرية فقد بلغ عدد الذكور 704 آلاف ذكر مقابل 678 ألف أنثى، في حين بلغ عدد الذكور في التجمعات الريفية 409 آلاف ذكر مقابل 396 ألف أنثى.

جدول 7: التركيب النوعي لسكان التجمعات الفلسطينية، 1997

نوع التجمع السكاني	ذكور		إناث		كلا الجنسين	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
حضر	703,962	50.9	677,917	49.1	1,381,879	100.0
ريف	409,140	50.8	396,220	49.2	805,360	100.0
مخيمات	209,162	50.5	205,268	49.5	414,430	100.0
الأراضي الفلسطينية	1,322,264	50.8	1,279,405	49.2	2,601,669	100.0

توزيع السكان حسب نوع التجمع السكاني:

كما أشارت البيانات إلى أن نسبة سكان المخيمات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية بلغت 15.9% من مجموع السكان، وهذه النسبة لا تمثل الواقع تماما. ويعود السبب إلى أن الكثير من اللاجئين انتقلوا للعيش في المدن أو الأرياف، والبعض هاجر للخارج طلبا للرزق. بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من العائلات الفلسطينية (من غير اللاجئين) تحولت للسكن في المخيمات نظرا لانخفاض أسعار السكن والسلع فيها ولمجاورتها للمدن التي تقع المخيمات في ضواحيها.

أما بالنسبة للضفة الغربية فإن نسبة سكان المخيمات فيها تشكل 6.4% من مجموع سكان الضفة الغربية (شكل 1). ويعود السبب في ذلك إلى محدودية عدد سكان مخيمات الضفة الغربية لأن الكثير منهم هاجر إلى الأردن أو الخليج العربي أثناء فترة الحكم الأردني، أو انتقل إلى المدن الفلسطينية. ومن ناحية أخرى تصل نسبة سكان المخيمات في قطاع غزة إلى 31.1% من مجموع سكان قطاع غزة، وهذه نسبة عالية ويمكن تفسيرها بأن معظم اللاجئين الفلسطينيين استقروا في قطاع غزة، وقد واجهوا صعوبات كثيرة في تدبير أمور خروجهم للعمل في الدول العربية المختلفة التي لم تكن تسمح لحملة وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين بدخول أراضيها.

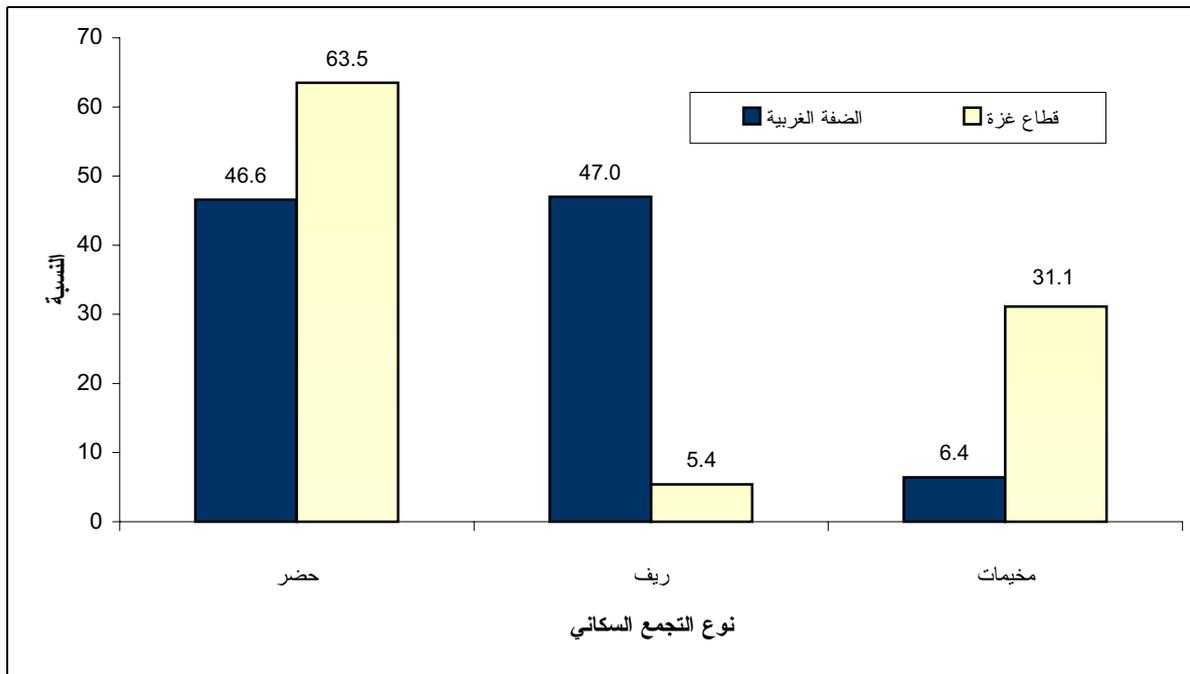
أكثر من نصف سكان الأراضي الفلسطينية (53.1%) يسكنون في التجمعات الحضرية، أما نسبة سكان الحضر في الضفة الغربية فقد بلغت 46.6%. ولكن نسب سكان الحضر في قطاع غزة (63.5%) ترتفع عن نسبة الأراضي

الفلسطينية، وذلك لارتفاع الكثافة السكانية في المناطق المبنية وتوفر مواصفات الحضر في معظم المناطق المكتظة سكانياً في القطاع.

بعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية فقد برزت هجرة واضحة من الأرياف نحو مراكز المحافظات بسبب وفرة العمل في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. إضافة إلى ذلك فقد عاد الكثير من أفراد الشعب الفلسطيني بعد عام 1993 وسكن معظمهم في التجمعات الحضرية.

من جانب آخر بلغت نسبة سكان التجمعات الريفية في الأراضي الفلسطينية 31.0%، وهذه النسبة لا تعني أن هؤلاء يعملون بالزراعة، حيث يشير واقع الحال إلى أن نسبة العاملين بالزراعة بدأت بالتناقص الكبير منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، حيث تحول سكان الأرياف للعمل في قطاعات العمل الإسرائيلية المختلفة إذ بلغت نسبة العاملين من التجمعات الريفية داخل إسرائيل 29.0% (انظر الشكل 11). ولكن نسب سكان الريف في الضفة الغربية أعلى كثيراً من نسب مجموع الأراضي الفلسطينية، لأن غالبية الأراضي الريفية توجد في الضفة الغربية، إذ بلغت 47.0%، في حين شكل سكان الريف في قطاع غزة حوالي 5.4%، وهذه النسبة ضئيلة جداً خاصة أنها تقلل من نسبة مشاركة سكان الريف في الإنتاج الغذائي رغم أن قطاع غزة يعتمد كثيراً على استخدام التقنية في الزراعة.

شكل 1: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع السكاني، 1997



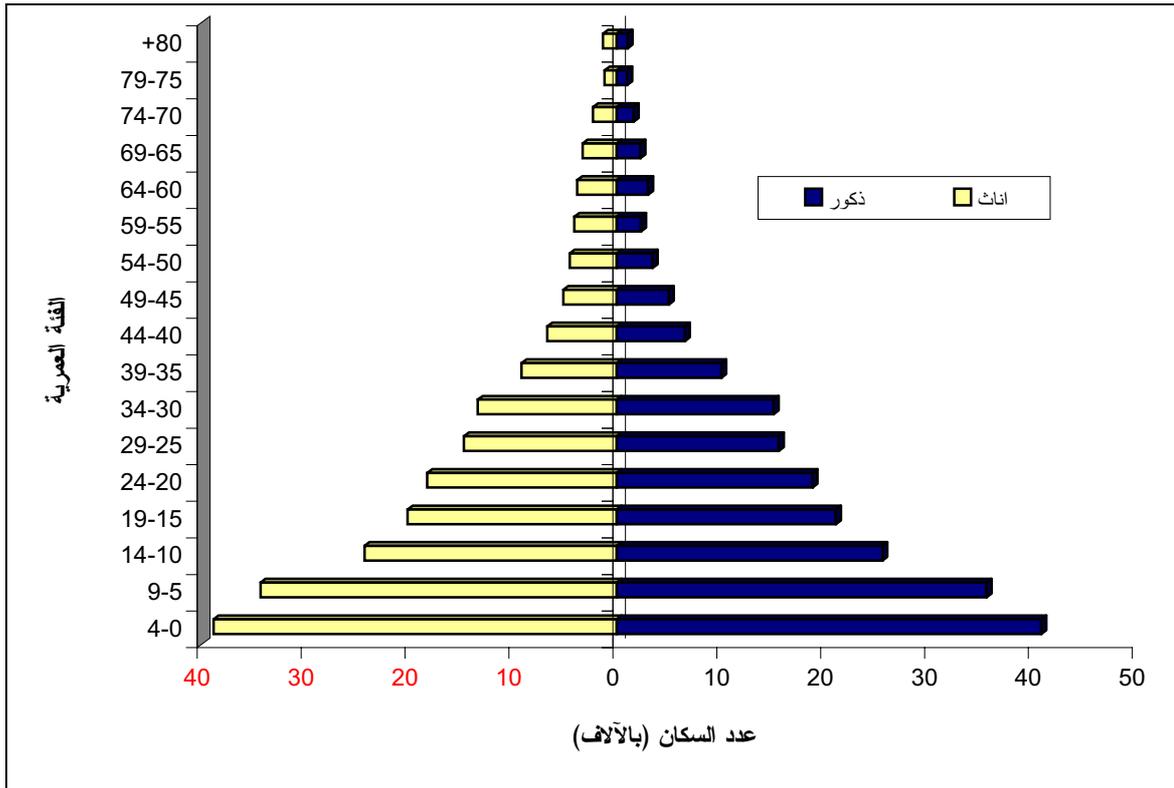
التركيب العمري:

يتميز المجتمع الفلسطيني في المخيمات الفلسطينية بأنه مجتمع فتي، حيث بلغت نسبة (الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة) 48.7% في حين بلغت نسبة (الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 64 سنة) 3.9%، وهذه النسب تتقارب مع النسب في الأراضي الفلسطينية التي بلغت 47.0% و 3.5% على التوالي. أما السكان في التجمعات الريفية

والحضرية فإن نسبة الذين دون سن 15 سنة بلغت 47.0% و46.5% في التجمعات الحضرية والريفية على التوالي. وبلغت نسبة الذين تزيد أعمارهم عن 64 سنة 3.2% في التجمعات الحضرية و 4.0% في التجمعات الريفية.

وإذا ما نظرنا إلى الهرم السكاني للمخيمات الفلسطينية (الشكل 2) نجد أنه لا يختلف عن سكان باقي التجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية، حيث يتميز بقاعدة عريضة ممثلة في الفئة العمرية (0-4) سنوات ومن ثم يبدأ الهرم السكاني بالتناقص مع تقدم العمر.

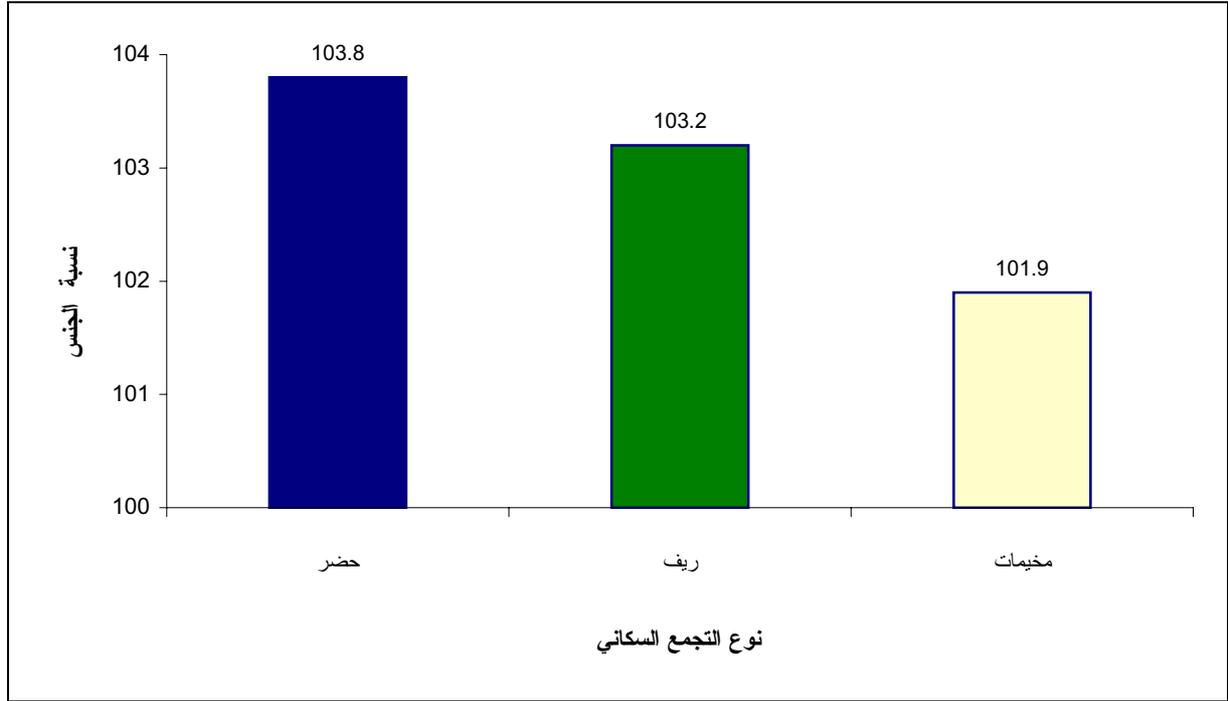
شكل 2: الهرم السكاني لسكان المخيمات في الأراضي الفلسطينية، 1997



التركيب النوعي:

يوضح (الشكل 3) التركيب النوعي للسكان في التجمعات الحضرية والريفية والمخيمات. ويطلق مصطلح التركيب النوعي أو نسبة الجنس على عدد الذكور لكل 100 أنثى. ويستخدم هذا المصطلح في عمليات التخطيط المختلفة مثل التقديرات السكانية والتعليم واسواق العمل والإنتاج. وبلاستناد إلى بيانات التعداد العام للسكان والمنشآت -1997 فإن نسبة الجنس في المخيمات الفلسطينية منخفضة مقارنة بالتجمعات الأخرى حيث بلغت 101.9، وربما يعود هذا إلى عوامل اجتماعية واقتصادية، حيث تستقطب التجمعات الحضرية الفلسطينية المهاجرين الذكور أكثر من الإناث خاصة من فئة الشباب القادمين بقصد العمل أو التعلم. بالمقابل ارتفعت نسبة الجنس في التجمعات الحضرية والريفية إلى 103.8 و103.2 على التوالي عنها في المخيمات الفلسطينية. وقد بينت النتائج أيضاً أن نسبة الجنس في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت تقريباً 103.2 ذكوراً لكل 100 أنثى.

شكل 3: نسبة الجنس في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع السكاني، 1997

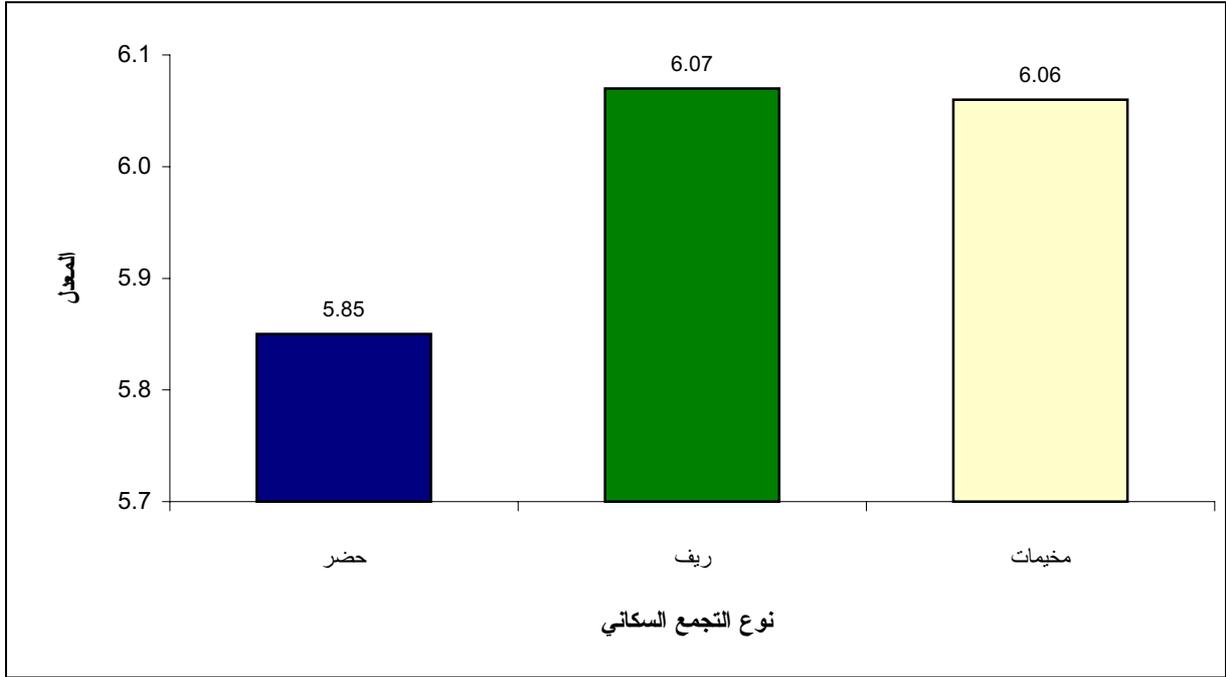


2.2 الخصوبة

معدل الخصوبة الكلي:

بالاستناد إلى بيانات المسح الصحي 2000 والذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد بلغ معدل الخصوبة الكلي في العام 1999 في المخيمات الفلسطينية 6.06 مواليد أحياء، بينما ينخفض في التجمعات الحضرية إلى 5.85، ويرتفع في التجمعات الريفية إلى 6.07 مواليد أحياء، أما في الأراضي الفلسطينية فقد بلغ 5.93 مولوداً. ومن بين أسباب ارتفاع نسبة الخصوبة بين النساء في الريف والمخيمات أن الأطفال لا يعتبرون تكلفة عند الأهل، بل ينظر إليهم كمساعدين لذويهم في العمل والحصول على الرزق (ويكس، 1999، ص 113). أما في التجمعات الحضرية فإن تكلفة الإنجاب وتربية الأطفال أعلى من الريف والمخيمات. إضافة إلى ذلك فإن الأسر التي تسكن المدن تفضل إنجاب عدد أقل من الأطفال، وذلك لكي تتمكن من التربية والتنشئة النوعية على الكثرة العددية. تتوفر لدى المرأة التي تسكن الحضر إمكانية أفضل للعمل من نظيراتها في الريف والمخيمات، الأمر الذي يؤدي إلى إنجاب عدد أقل من الأطفال. وقد بينت العديد من الدراسات انه كلما زاد مستوى تعليم الأسر فإن إنجاب الأطفال يكون قليلاً والولادات تكون متباعدة، وذلك ناتج عن وعيها بالطرق السليمة لتنظيم الأسرة. وعلى أي حال فإن المجتمع الفلسطيني يفضل إنجاب الذكور ويشعر الفرد الفلسطيني انه يفرح أعضاء العائلة ويجلب لنفسه القوة والمكانة عندما ينجب طفلاً ذكراً (ويكس، 1999، ص 113).

شكل 4: معدل الخصوبة الكلي في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع السكاني، 1999



إنجاب الفوج:

تشير النتائج إلى أن نسبة النساء (12 سنة فأكثر) اللاتي سبق لهن الزواج في المخيمات الفلسطينية بلغت 16.0% من مجموع النساء في الأراضي الفلسطينية (الجدول 8). وقد بلغت نسبة المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء في المخيمات الفلسطينية 16.1% مولود وذلك من المواليد الأراضي الفلسطينية.

بلغ متوسط عدد المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء في المخيمات الفلسطينية 5.3 مولوداً، مقابل 5.1 مولوداً في التجمعات الحضرية و5.4 مولوداً في التجمعات الريفية. وعند مقارنة بيانات المخيمات الفلسطينية مع التجمعات الحضرية والريفية حول متوسط المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء، فتشير إلى أن متوسط عدد المواليد بلغ 0.7 مولوداً لكل امرأة في سن الإنجاب في المخيمات الفلسطينية والتجمعات الحضرية للنساء في الفئة العمرية (15-19) سنة، مقابل 0.6 مولوداً لكل امرأة في سن الإنجاب في التجمعات الريفية. كما أشارت البيانات إلى تساوي متوسط عدد المواليد للنساء في الفئة العمرية (25-29) سنة في المخيمات والتجمعات الحضرية والريفية حيث بلغ 3.4 مولوداً لكل امرأة في سن الإنجاب، أما المتوسط للنساء في الفئة العمرية (40-44) سنة فقد بلغ 7.4 مولوداً لكل امرأة في سن الإنجاب في المخيمات الفلسطينية مقابل 7.2 و7.6 مولوداً لكل امرأة في سن الإنجاب في التجمعات الحضرية والريفية على التوالي. من جانب آخر تساوى متوسط عدد المواليد للنساء في الفئة العمرية من (55-59) سنة في كلا من المخيمات الفلسطينية والتجمعات الريفية حيث بلغ 8.5 مولوداً لكل امرأة في سن الإنجاب، في حين انخفض المتوسط في التجمعات الحضرية إلى 8.1 مولوداً لكل امرأة في سن الإنجاب.

جدول 8: النساء الفلسطينيات (12 سنة فأكثر) اللاتي سبق لهن الزواج حسب فئات العمر بالسنوات وعدد المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء ونوع التجمع السكاني، 1997

الفئة العمرية	حضر		ريف		مخيمات	
	مجموع النساء (12 سنة فأكثر) اللاتي سبق لهن الزواج	مجموع المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء	مجموع النساء (12 سنة فأكثر) اللاتي سبق لهن الزواج	مجموع المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء	مجموع النساء (12 سنة فأكثر) اللاتي سبق لهن الزواج	مجموع المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء
14 - 12	130	3	36	1	22	-
19 - 15	17,223	12,544	9,125	5,781	4,624	3,183
24 - 20	40,017	81,033	23,263	45,458	12,015	23,552
29 - 25	39,484	135,619	23,751	81,435	12,075	40,844
34 - 30	36,382	176,710	20,403	101,119	11,486	56,200
39 - 35	28,313	174,443	16,150	104,386	8,196	52,736
44 - 40	21,856	157,063	12,333	93,721	6,059	45,109
49 - 45	17,041	125,034	8,778	69,041	4,623	34,445
54 - 50	14,872	111,762	8,388	68,159	4,191	32,143
59 - 55	11,620	93,675	7,283	62,121	3,942	33,547
64 - 60	10,890	87,300	7,305	60,986	3,703	30,814
+65	23,227	187,404	16,791	136,430	7,878	64,632
المجموع	261,055	1,342,590	153,606	828,638	78,814	417,205

الزواج والتعليم:

بالاستناد الى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت -1997 فقد بلغ متوسط عدد المواليد الأحياء طيلة فترة الحياة الزوجية للنساء الفلسطينيات (15-49) سنة في المخيمات الفلسطينية 4.35 مولود حي، من جانب آخر بلغ المتوسط في التجمعات الحضرية والريفية 4.32 و 4.42 مولود حي على التوالي، وتتقارب هذه المتوسطات مع المتوسط في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ 4.35 مولود حي.

بينت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي للنساء الفلسطينيات (15-49) سنة اللاتي سبق لهن الزواج وعدد المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء طيلة الحياة الزوجية في المخيمات الفلسطينية. يوضح (الجدول 9) أن متوسط عدد المواليد الأحياء للأمهات الأميات والملمات 5.62 مولود حي، في حين بلغ المتوسط للأمهات اللواتي مستواهن التعليمي أقل من ثانوي 4.43 مولود حي، أما النساء الحاصلات على مستوى تعليمي ثانوي فقد بلغ متوسط عدد المواليد الأحياء 5.99 مولود حي، من جانب آخر بلغ متوسط عدد المواليد أحياء للنساء الفلسطينيات اللواتي مستواهن التعليمي دبلوم متوسط فأكثر 3.38 مولود حي. ومما يلاحظ أن الفروق في متوسطات عدد المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء لا يعود فقط للفروق في المستويات التعليمية بل يلاحظ أن معظم النساء الأميات والملمات هن من فئات كبار السن مما يعني زيادة مدة الحياة الزوجية وسنوات التعرض للحمل مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الخصوبة لدى هذه الفئة.

تتقارب متوسطات المواليد الأحياء طيلة فترة الحياة الزوجية لدى النساء الفلسطينيات (15-49) سنة لكل مستوى تعليمي في كل من التجمعات الحضرية والريفية والمخيمات وهذه بدورها تتقارب أيضا بمستويات الأراضي الفلسطينية،

ويعود هذا التقارب للظروف التي مر بها الشعب الفلسطيني مجتمعا، حيث بلغ متوسط عدد المواليد للأمهات الأميات والملمات في التجمعات الحضرية والريفية 6.09 و6.28 مولود حي على التوالي. وأشارت البيانات أيضا أن متوسط عدد المواليد الأحياء للأمهات الواتي مستواهن التعليمي دبلوم متوسط فأكثر في التجمعات الحضرية 3.07 مولود حي، في حين انخفض المتوسط في التجمعات الريفية إلى 2.53 مولود حي

جدول 9: متوسط عدد المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء طيلة مدة الحياة الزوجية للنساء الفلسطينيات (15-49) سنة حسب المستوى التعليمي ونوع التجمع السكاني، 1997

المستوى التعليمي	نوع التجمع السكاني		
	حضر	ريف	مخيمات
أمي وملم	6.09	6.28	5.62
أقل من ثانوي	4.23	3.99	4.43
ثانوي	3.68	3.07	3.99
دبلوم متوسط فأكثر	3.07	2.85	3.38
غير مبين	6.25	6.51	5.33
المجموع	4.32	4.42	4.35

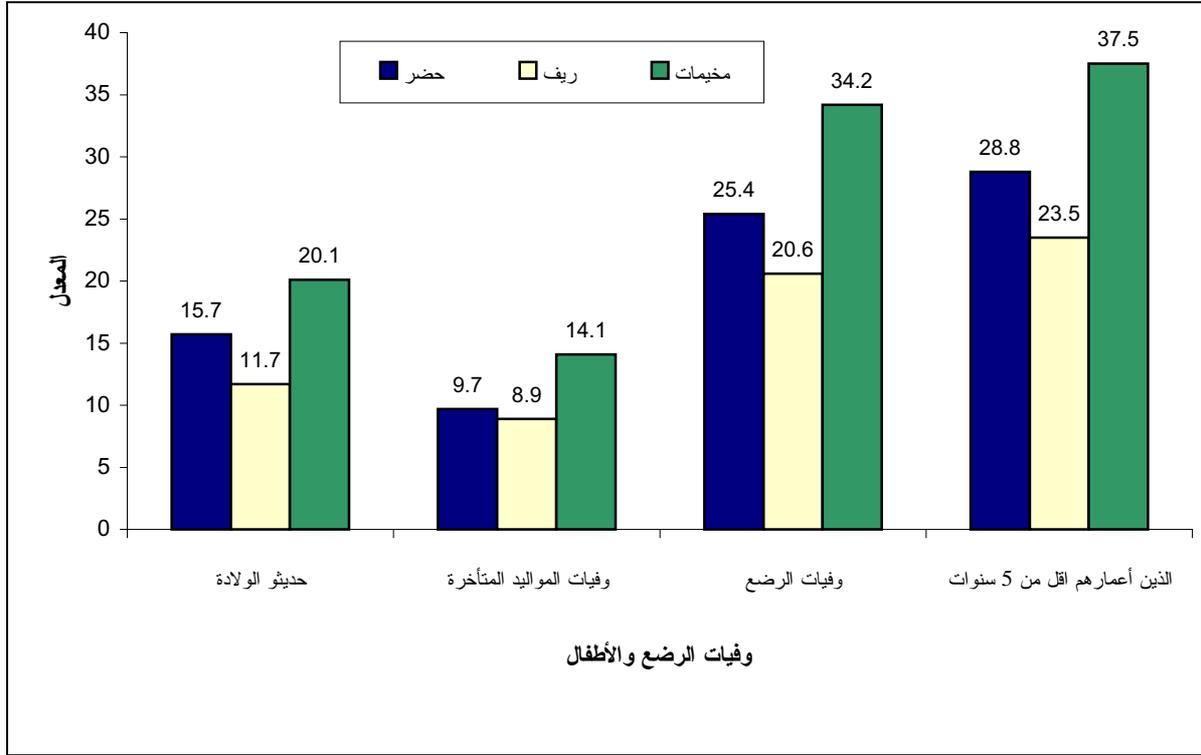
3.2 الوفيات

معدلات وفيات الرضع والأطفال

بالاستناد إلى بيانات المسح الصحي 2000 (الشكل 5)، أظهرت النتائج أن معدل وفيات حديثي الولادة في الأراضي الفلسطينية بلغ 15.3%، ولكنها تختلف حسب نوع التجمع. ففي المخيمات الفلسطينية تبلغ نسبة وفيات حديثي الولادة حوالي 20.1%، وهذه النسبة أعلى من مثيلاتها في التجمعات الحضرية والريفية. ويعود ذلك لأسباب منها الأوضاع المعيشية في المخيمات بالمقارنة مع المناطق الأخرى.

تبلغ نسبة وفيات حديثي الولادة في الحضر 15.7%، وهذه النسبة أعلى من مثيلاتها في الريف، حيث تبلغ حوالي 11.7%، إذ من المفترض أن تكون نسب وفيات حديثي الولادة الأقل في التجمعات الحضرية، لان الرعاية الصحية أثناء الحمل تتوفر بطريقة أفضل. ولكن يمكن القول أن دقة التسجيلات الحيوية في المخيمات والحضر تظهر أن نسب وفيات حديثي الولادة فيها أعلى من تلك المتوفرة في الأرياف. تحدث الكثير من وفيات حديثي الولادة في الأرياف ولكن لا يتم تسجيلها في السجلات الحيوية. تتكرر نفس الفروق في وفيات المواليد المتأخرة ووفيات الرضع والذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات في المخيمات والتجمعات الحضرية والريفية، ويمكن تفسير هذه الفروق بنفس اسباب فروق وفيات حديثي الولادة في التجمعات الثلاث.

شكل 5: معدلات وفيات الرضع والأطفال في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع السكاني، 2000



4.2 الحالة الزوجية:

يوضح (الجدول 10) الحالة الزوجية في المخيمات الفلسطينية ومنه يظهر أن 38.8% من أفراد الشعب الفلسطيني لم يتزوجوا أبداً، وهذا يعود إلى أن الشعب الفلسطيني داخل المخيمات هو شعب فتي، فهناك حوالي 48.7% هم تحت عمر 15 سنة. وتصل نسبة الذين تم عقد قرانهم إلى 1.2% فقط، وهذا يعود إلى أن الأسر الفلسطينية لا تطيل فترة عقد القران، وإنما تميل إلى تزويج أبنائها وبناتها مباشرة بعد عقد القران أو بعد فترة قصيرة. ولهذا علاقة بمسائل دينية وتراثية وعادات وتقاليد الشعب الفلسطيني. تعتبر الفترة الفاصلة بين عقد القران والزواج عبارة عن فترة ترتيب بيت الزوجية واجتماع الأهل الذين يغيب جزء منهم في اغلب الأحيان عن أرض الوطن.

تصل نسبة المتزوجين إلى 54.7%، وهذه نسبة عالية لان لدى الشعب الفلسطيني ظاهرة الزواج المبكر من جهة وإلى استمرارية الزواج من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك فان نسبة الإناث المتزوجات أكثر من نسبة الذكور المتزوجين بحوالي 1.8%، وهذا يعود إلى ظاهرة تعدد الزوجات وان كانت قليلة في المجتمع الفلسطيني. أما نسبة الأرمال فتصل إلى 4.3%، وهي نسبة طبيعية إلا انه ومن الملاحظ أن نسبة الأرمال من الذكور تصل إلى 0.7%، ونسبة الأرمال من الإناث تصل إلى 7.9%. وهذا يعود إلى أن الذكور في المجتمع الفلسطيني غالباً ما يتزوجون بعد أن يفقدوا زوجاتهم. وعادة لا تقوم النساء الفلسطينيات بالزواج بعد أن يفقدن أزواجهن ويفضّلن أن يعشن بين أولادهن. ويلاحظ أيضاً أن نسبة المطلقين تصل إلى 1.0%، وهذه نسبة قليلة جداً، لان الطلاق في المجتمع الفلسطيني محدود، وهذا لا يعني أن جميع الزوجات ناجحة، وإنما بعضها يبقى قائماً نتيجة للضغط العائلي، واصحاب الرأي، وتدخّل المحاكم الشرعية في توفيق الزوجين حتى بعد أن يتم الطلاق أحياناً، ويلاحظ أيضاً أن نسبة الذكور المطلقين هي 0.3%، وهي ربع عدد

النساء المطلقات اللاتي تصل نسبتهن إلى 1.6%. ويمكن تفسير ذلك أيضاً بان الرجل الفلسطيني يتزوج مرة أخرى بعد أن يطلق زوجته ولا تقوم المرأة بذلك في اغلب الأحيان.

تستقارب كثيراً نسب الحالات الزوجية المختلفة في التجمعات الحضرية والريفية والمخيمات مع النسب في الأراضي الفلسطينية، وهذا يعود إلى امتياز الشعب الفلسطيني بتراث اجتماعي واحد، خاصة وانهم يتواجدون على مساحة صغيرة من الأرض، وشهدوا ظروف سياسية واقتصادية وثقافية وأمنية متشابهة خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

جدول 10: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (12 سنة فأكثر) حسب الجنس ونوع التجمع السكاني والحالة الزوجية، 1997

النسبة	الحالة الزوجية					الجنس/نوع التجمع السكاني
	أرمل	مطلق	متزوج	عقد قران لأول مرة	لم يتزوج أبداً	
100	0.6	0.3	53.4	1.0	44.7	حضر
100	6.6	1.1	56.5	0.9	34.9	ذكور
100	3.6	0.7	54.9	1.0	39.8	إناث
100	0.6	0.2	52.6	1.7	44.9	كلا الجنسين
100	7.2	1.0	55.6	1.5	34.7	ريف
100	3.9	0.6	54.1	1.6	39.8	ذكور
100	0.7	0.4	53.8	1.3	43.8	إناث
100	7.9	1.6	55.6	1.0	33.9	كلا الجنسين
100	4.3	1.0	54.7	1.2	38.8	مخيمات
100	0.6	0.3	53.2	1.3	44.6	ذكور
100	7.0	1.1	56.1	1.1	34.7	إناث
100	3.8	0.7	54.7	1.2	39.6	كلا الجنسين
						الأراضي الفلسطينية
						ذكور
						إناث
						كلا الجنسين

العمر عند الزواج الأول

يوضح (الجدول 11) العمر عند الزواج في الأراضي الفلسطينية، ومنه يظهر أن نسبة الإناث اللاتي تزوجن وعمرهن اقل من 14 سنة في المخيمات تصل إلى 2.3%، وهذه نسبة عالية. وقد كان الزواج المبكر اكبر حجماً وأكثر قبولاً لدى المجتمع قبل حوالي 40 عاماً. أما نسبة الذكور الذين تزوجوا قبل بلوغهم (14 سنة) فتبلغ 0.1% فقط. هناك 4.9% و 34.8% ذكوراً وإناثاً على التوالي تزوجوا وقد كانت أعمارهم بين (14-17) سنة، ونسبة الإناث عالية جداً وترتبط ارتباطاً مباشراً بظاهرة الزواج المبكر السائدة في المجتمع الفلسطيني. وكانت هذه الظاهرة موجودة لدى المجتمع الفلسطيني قبل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967، إلا أنه وبسبب ظروف الاحتلال ولما له من آثار اجتماعية واقتصادية فقد استمرت هذه الظاهرة حتى الوقت الحاضر.

ويتضح من الجدول أيضاً أن أعمار الذكور والإناث عند الزواج تبدأ بالزيادة ابتداءً من سن 14 سنة حتى تصل إلى 18 سنة، وبعد ذلك تبدأ نسب أعمار الإناث عند الزواج الأول في التناقص حتى سن 24 عاماً. أما نسب أعمار الذكور

عند الزواج الأول فتتساوى تقريباً عند الفئة العمرية (20-24) سنة. في المخيمات كانت أعمار 34.8% من الذكور عند الزواج الأول (25 سنة فأكثر) مقابل 10.4% للإناث. ويفضل الذكور في المجتمع الفلسطيني أن يتزوجوا إناثاً يصغرونهم عمراً وذلك لضمان إنجاب الأطفال وللعناية بهم عند الكبر. ويفضل الآباء أن يزوجوا بناتهم في سن مبكرة، وهذه الظاهرة نابعة من المعتقدات الدينية. أما بالنسبة للذكور فانهم يفضلون أن يتزوجوا بعد سن الخامسة والعشرين وذلك بهدف استكمال دراساتهم الجامعية والحصول على وضع وظيفي يمكنهم من تكوين أسرة. تتقارب النسب بين التجمعات الحضرية والريفية والمخيمات في نسب أعمار الذكور والإناث عند الزواج الأول مع نسب الأراضي الفلسطينية ويفسر ذلك النسيج الاجتماعي الواحد لدى جميع أفراد الشعب الفلسطيني.

جدول 11: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) الذين سبق لهم الزواج حسب العمر عند الزواج الأول ونوع التجمع والجنس في الأراضي الفلسطينية، 1997

الأراضي الفلسطينية		نوع التجمع السكاني						العمر عند الزواج الأول
		مخيمات		ريف		حضر		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
2.2	0.1	2.3	0.1	2.1	0.1	2.2	0.1	أقل من 14
13.5	0.8	12.8	0.8	13.1	0.9	14	0.7	15-14
23.7	4.3	22.0	4.1	23.6	4.5	24.2	4.2	17-16
22.1	11.1	22.4	11.2	22.3	11.1	21.9	10.9	19-18
21.2	28	22.5	30	21.7	28.8	20.5	27.1	22-20
7.0	18.0	7.6	19.0	6.9	18.4	7.0	17.4	24-23
10.3	37.7	10.4	34.8	10.3	36.2	10.2	39.6	+25
493,501	426,394	78,815	66,714	153,316	131,197	260,008	227,462	المجموع

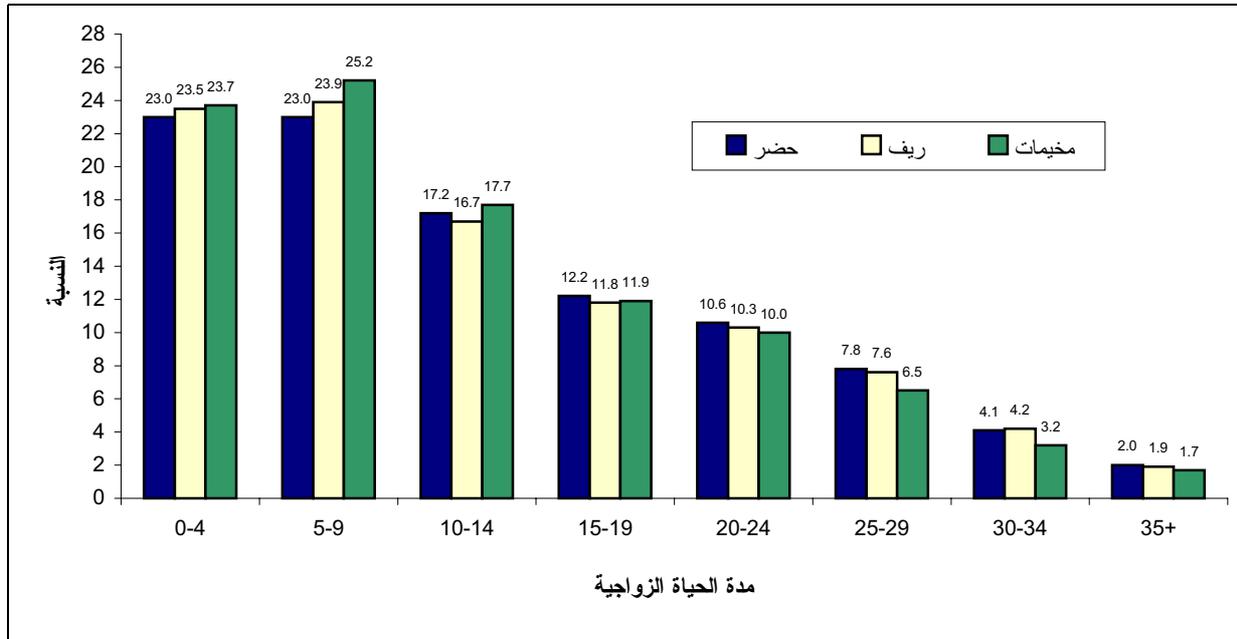
مدة الحياة الزوجية:

تعرف مدة الحياة الزوجية بأنها الفترة الفاصلة بين تاريخ الزواج الفعلي وتاريخ المقابلة بالنسبة للمتزوجات حالياً ولمرة واحدة، أو مجموع الفترات الفاصلة بين تاريخ الزواج الفعلي وتاريخ انحلال الزواج سواء بالطلاق أو الترميل للمتزوجات أكثر من مرة أو متزوجات لمرة واحدة، أي مجموع السنوات التي قضتها المرأة في عصمة زوج. وكما رأينا سابقاً فإن نسب الطلاق في المجتمع الفلسطيني قليلة، وتعود إلى أن النسيج الاجتماعي الفلسطيني لا يحبذ مثل هذه الظاهرة. ولهذا أيضاً ارتباطاً بالمسائل الدينية، فهناك الحديث الشريف الذي يقول "ابغض الحلال إلى الله الطلاق" وبناء على ذلك فمن المتوقع أن تكون مدة الحياة الزوجية طويلة في هذا المجتمع. ومن (الشكل 6) يتضح أن مدة الحياة الزوجية لها ارتباط مع الفئات العمرية الصغيرة في الأراضي الفلسطينية ويمكن القول أن هناك تناسباً طردياً بين الفئة العمرية ومدة الحياة الزوجية.

أشارت النتائج إلى أن النساء الفلسطينيات (12 سنة فأكثر) اللاتي سبق لهن الزواج في المخيمات توزعن حسب مدة الحياة الزوجية لهن كالتالي: 23.7% من (0-4 سنوات) و 25.2% من (5-9 سنوات) و 10.0% من (20-24 سنة) و 3.2% من (30-34 سنة) و 1.7% من (35 سنة فأكثر). تتقارب نسب مدة الحياة الزوجية لمختلف الفئات العمرية في كل من التجمعات الحضرية والريفية والمخيمات مع واقع مدة الحياة الزوجية في الأراضي الفلسطينية. فهناك أكثر

من 60% من النساء اللاتي تراوحت مدة حياتهن الزوجية من سنة وحتى عشر سنوات، وهذا بحد ذاته انعكاس لشبابية الشعب الفلسطيني، ولمسألة الزواج المبكر بين صفوفه. إضافة إلى ذلك يمكن القول أن التوزيع النسبي لمدد الحياة الزوجية المختلفة تتماثل إلى حد بعيد في التجمعات الحضرية والريفية والمخيمات.

شكل 6: التوزيع النسبي للنساء (12 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب مدة الحياة الزوجية ونوع التجمع السكاني، 1997



5.2 التركيب الأسري

حجم الأسرة

تتميز الأسرة الفلسطينية بكبر حجمها، وهناك عدة أسباب لذلك: منها أسباب ثقافية وسياسية. وتميز العرب خلال تاريخهم الطويل بحبهم للإنجاب لما في ذلك من منزلة اجتماعية يحققها الأب والأم والعائلة. وتنتظر العائلة الفلسطينية إلى الأبناء على أنهم دعامة المستقبل، وآخرون يرون في الأبناء عمالة ضرورية في المزرعة أو الورشة أو المتجر. إضافة إلى ذلك فإن الكثير من الفلسطينيين يعتقدون أن إنجاب الأطفال هو من الله سبحانه وتعالى. وبناء على ما سبق فإننا نجد أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في المخيمات يصل إلى 6.6 أفراد، مقابل 6.4 أفراد في الأراضي الفلسطينية (الجدول 12). في حين بلغ متوسط حجم الأسرة في التجمعات الحضرية 6.4 أفراد و6.3 أفراد في التجمعات الريفية. ولهذا ارتباط كبير بالتعليم فكلما زاد تعليم الزوجين فإنه يتولد لديهما قناعة بضرورة تنظيم حجم الأسرة، لأن ذلك يوفر لهم ولأولادهم مستقبلاً أفضل. وقد شجعت منظمة التحرير الفلسطينية الشعب الفلسطيني على الإنجاب، لأنها ترى في الخصوبة العالية وبالتالي الزيادة السكانية سلاحاً في معركته في استرداد أراضيه (ويكس 1999، ص116).

وعلى أي حال فإن متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية يتقارب مع متوسط حجم الأسر في التجمعات الحضرية والريفية والمخيمات. وهذا يؤكد الظروف المتشابهة التي مر بها الشعب الفلسطيني منذ عام 1948، ويؤكد الثقافة والإرث الاجتماعي والحضاري الذي تتمتع به كافة شرائح النسيج الاجتماعي الفلسطيني.

جدول 12: متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة ونوع التجمع السكاني، 1997

المجموع	نوع التجمع السكاني			المنطقة
	مخيمات	ريف	حضر	
6.4	6.6	6.3	6.4	الأراضي الفلسطينية
6.1	6.0	6.3	5.9	الضفة الغربية
6.9	6.8	6.6	7.0	قطاع غزة

نوع الأسرة

الأسرة الفلسطينية: هي الأسرة الخاصة التي تكون فيها جنسية رب الأسرة فلسطيني. أما الأسرة غير الفلسطينية فهي الأسرة التي تكون فيها جنسية رب الأسرة غير فلسطيني بغض النظر عن جنسية باقي الأفراد. تقسم الأسر الخاصة (المعيشية) حسب تركيبها الأسري إلى الأنواع التالية: أسرة من فرد واحد: وهي الأسرة التي تتكون من شخص واحد فقط. أسرة نووية (الأسرة النواة): وهي الأسر المعيشية التي تتكون كافةً من نواة أسرية واحدة، وتتشكل من أسرة مؤلفة من زوجين فقط أو من زوجين مع ابن أو ابنة (بالدم فقط وليس بالتبني) أو أكثر أو أب (رب الأسرة) لديه ابن أو ابنة أو أكثر أو أم (رب الأسرة) لديها ابن أو ابنة أو أكثر، مع عدم وجود أي شخص من الأقرباء الآخرين أو من غيرهم. أسرة ممتدة: تتشكل من نواة أسرية واحدة أو أكثر مع وجود شخص أو أكثر في الأسرة تربطه أو تربطهم برب الأسرة صلة قرابة (بالدم أو بالنسب) مع عدم وجود أي شخص من غير الأقارب (الآخرين) أو تتكون من شخصين أو أكثر تربط بينهما صلة قرابة دون أن يشكل أي منهم نواة أسرية. باختصار يجب وجود رب أسرة ووجود شخص واحد على الأقل من الأقارب من غير الزوج/الزوجة ومن غير الأبناء مع عدم وجود أي شخص من غير الأقارب. أسرة مركبة: تتشكل من نواة أسرية واحدة أو أكثر مع وجود شخص أو أكثر في الأسرة تربطه أو تربطهم برب الأسرة صلة قرابة (بالدم أو بالنسب) مع وجود شخص واحد على الأقل من غير الأقارب (الآخرين) أو تتكون من شخصين أو أكثر لا تربط بينهما صلة قرابة دون أن يشكل أي منهم نواة أسرية. باختصار يجب وجود رب أسرة ووجود شخص واحد على الأقل من غير الأقارب بغض النظر عن باقي أفراد الأسرة.

أشارت النتائج إلى أن عدد الأسر التي تم عدها فعلياً في المخيمات الفلسطينية بلغ 62,941 أسرة. في حين بلغ عدد الأسر في التجمعات الحضرية 215,823 أسرة و127,812 أسرة في التجمعات الريفية. وقد شكلت الأسر النووية في المخيمات الفلسطينية ما نسبته 71.4%، مقابل 73.8% في التجمعات الحضرية و73.2% في التجمعات الريفية. من جانب آخر بلغت نسبة الأسر الممتدة في المخيمات الفلسطينية 24.8% مشكلة بذلك أعلى نسبة للأسر الممتدة في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت نسبة الأسر الممتدة في التجمعات الحضرية والريفية حوالي 22.7%. ويعود ارتفاع نسبة الأسر الممتدة في المخيمات إلى الوضع الاقتصادي وعدم امتلاك اللاجئين الأراضي وغلائها وارتفاع أسعار مواد البناء. في حين تساوت نسب الأسر المركبة في المخيمات الفلسطينية والتجمعات الريفية حيث بلغت 0.3%، مقابل

0.6% في التجمعات الحضرية وهي بذلك أعلى من نسبة الأسر المركبة في الأراضي الفلسطينية والتي بلغت 0.4%. أما الأسر المؤلفة من شخص واحد فقد تراوحت نسبتها ما بين (3.0% - 3.6%) في التجمعات الفلسطينية.

جدول 13: الأسر الفلسطينية حسب نوع الأسرة ونوع التجمع السكاني، 1997

نوع التجمع السكاني								نوع الأسرة
الأراضي الفلسطينية		مخيمات		ريف		حضر		
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
3.3	13,318	3.5	2,184	3.6	4,628	3.0	6,506	أسرة من شخص واحد
73.3	297,864	71.4	44,968	73.2	93,606	73.8	159,290	أسرة نووية
23.0	93,587	24.8	15,606	22.8	29,188	22.6	48,793	أسرة ممتدة
0.4	1,807	0.3	183	0.3	390	0.6	1,234	أسرة مركبة
100.0	406,576	100.0	62,941	100	127,812	100	215,823	المجموع

الفصل الثالث

الواقع الاجتماعي لسكان المخيمات

1.3 الواقع الصحي

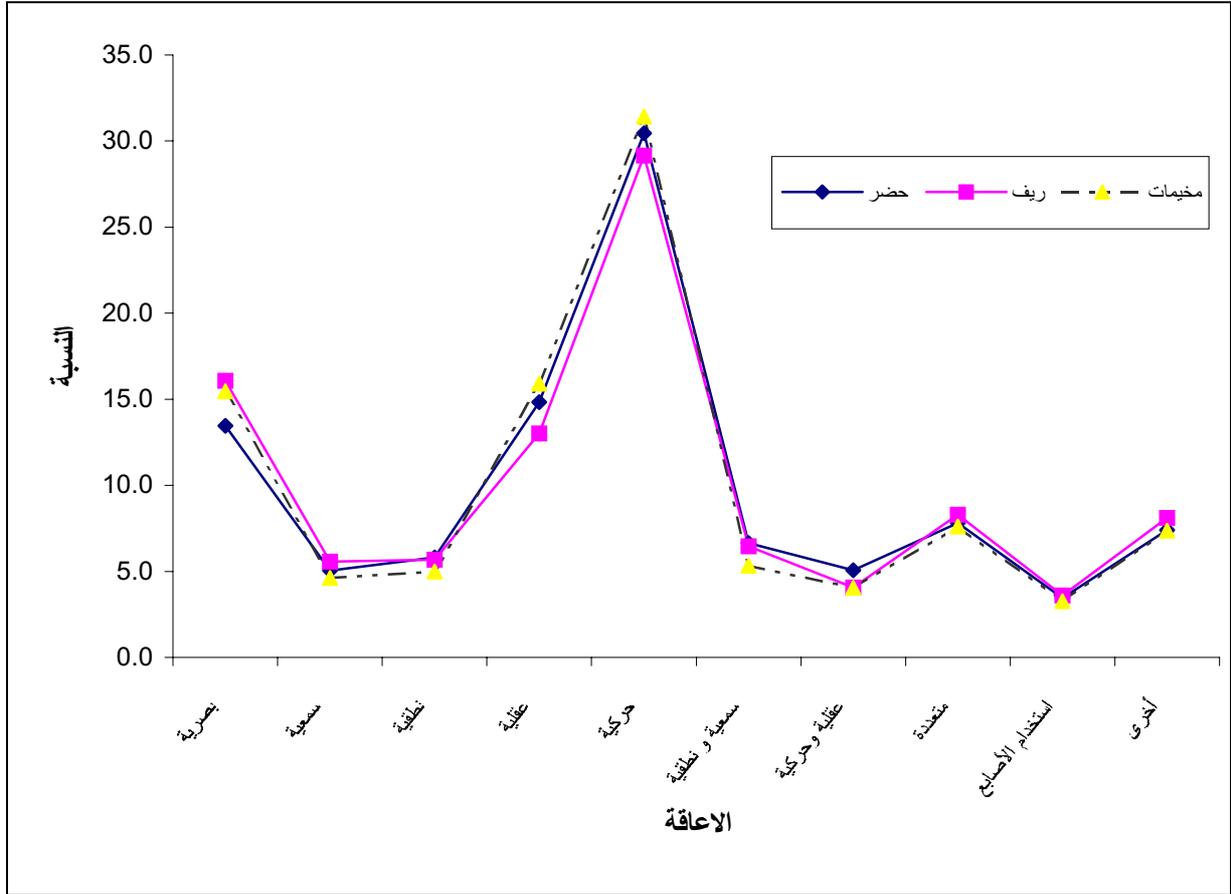
الإعاقة

بالاستناد الى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997، فإن 1.9% من سكان المخيمات الفلسطينية معاقون، إلا أن نسبة المعاقين الذكور أكثر من الإناث حيث بلغت 2.2% للذكور مقابل 1.5% للإناث، وقد يعود ذلك إلى أن الكثير من الأسر الفلسطينية لا تقر بأن لديها إناثا معاقات، وهذا راجع لأسباب موروثية في المجتمع الفلسطيني، لأن الإقرار بإعاقة أنثى يعني صعوبة زواجها مستقبلا. وتهمل الكثير من الأسر الفلسطينية إعاقات أبنائها خاصة إذا كانت تلك الإعاقات بسيطة. وإذا وزعنا الإعاقات حسب نوعها داخل المخيمات فإننا نجد أن هناك 31.4% إعاقات حركية، و15.9% إعاقات عقلية، و15.5% إعاقات بصرية، وتتراوح نسبة الإعاقات الأخرى في المخيمات بين (3.3%-7.6%).

تفيد البيانات أن الذكور أكثر من الإناث في الإعاقات الحركية، والعقلية والحركية معا، واستخدام الأصابع، والإعاقات الأخرى. بينما تنتشر الإعاقات البصرية، والسمعية، والنطقية، والسمعية والنطقية معا، والعقلية، والمتعددة بين الإناث أكثر من الذكور. وهذه التباينات محدودة ولا تتجاوز الواحد في المائة في غالب الأحيان. إلا أن هناك فرقا في الإعاقة الحركية (31.8% للذكور مقابل 30.8% للإناث)، وإعاقة استخدام الأصابع (4.0% للذكور مقابل 2.2% للإناث). ويمكن تفسير هذه الفروق بكون الذكور أكثر تعرضا للأخطار أثناء تأدية أعمالهم. وفي دراسة أجرتها لجنة غزة الوطنية للتأهيل اتضح أنه عند الولادة تكون نسب إصابات المواليد الذكور بالإعاقات المختلفة أعلى مما لدى المواليد الإناث (Gaza National Committee for Rehabilitation, 1993, 34-35). وربما يعود ارتفاع نسب الإعاقات البصرية والعقلية 15.5% و15.9% على التوالي إلى الظروف القاسية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني خلال الانتفاضة الأولى (Heibeerg and Qvensen, 1993, 99-121).

يلاحظ أن نسب الذكور المعاقين في التجمعات الحضرية أعلى من نسب إعاقات الإناث في جميع الإعاقات وبشكل ملفت للنظر في بعض الحالات. وربما يعود السبب إلى أن التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997 شمل الكثير من المعاقين في التجمعات الحضرية، وهؤلاء أصلا جاءوا من الأرياف للإقامة في دور العناية بالمعاقين. أما في التجمعات الريفية والمخيمات فإن الظاهرة تشهد عكس ما هو متوفر في التجمعات الحضرية، ويمكن ملاحظة أن نسب الإعاقات المختلفة لدى الإناث أعلى منها لدى الذكور باستثناء الإعاقات الحركية واستخدام الأصابع. وربما يعود السبب إلى توجه الذكور من أجل تأهيلهم لمهن مستقبلية في التجمعات الحضرية، وقد تم اعتبار هؤلاء من سكان التجمعات الحضرية عند إجراء التعداد العام للسكان والمساكن-1997، إضافة إلى ذلك فإن المعاقين من التجمعات الريفية أو المخيمات الواقعة في الأرياف يهجرون أماكن سكنهم ويتجهون نحو المدينة للعمل والإقامة فيها. لأن ذلك يريحهم من مشقات الذهاب والإياب اليومي.

شكل 7: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين المعاقين حسب نوع التجمع السكاني والإعاقة، 1997



الإصابة بالأمراض المزمنة

بالاستناد إلى بيانات المسح الصحي 2000 (الجدول 14)، أشارت النتائج إلى أن ما نسبته 94.1% من السكان الفلسطينيين في المخيمات الفلسطينية لا يعانون من أية أمراض مزمنة. أما أولئك الذين أجابوا بأنهم يعانون من مثل هذه الأمراض ويتلقون علاجاً لها فبلغت نسبتهم 5.9%، وقد أشاروا إلى أنهم تلقوا علاجاً لأمراض مثل السكري، وضغط الدم، والسرطان، والقرحة، والأزمة، والصرع، وكان ضغط الدم والسكري أكثر الأمراض المزمنة انتشاراً. وبمقارنة التجمعات السكانية فإن نسبة الأفراد الذين يعانون من الأمراض المزمنة تقترب بين سكان هذه التجمعات والأراضي الفلسطينية حيث بلغت 5.9% و5.6% في التجمعات الحضرية والريفية على التوالي. كما أن أمراض ضغط الدم والسكري هي من الأمراض الأكثر انتشاراً بين السكان في الأراضي الفلسطينية. وفي مقابلة مع الدكتور حسام الريماوي عام 2002 أفاد أن انتشار مرض السكري وضغط الدم يعود إلى مسألة زواج الأقارب ونظام التغذية والضغط السياسية والاقتصادية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

جدول 14: توزيع الأفراد حسب الإصابة بالأمراض المزمنة ونوع التجمع السكاني والجنس ونوع المرض، 2000

نوع التجمع السكاني والجنس	نوع المرض							
	سكري	ضغط دم	أمراض القلب	سرطان	قرحة	ربو (أزمة)	صرع	غير مصاب
نوع التجمع السكاني								
حضر	2.2	2.5	1.2	0.1	0.8	0.6	0.2	94.2
ريف	1.5	2.3	1.1	0.1	0.9	0.8	0.3	94.4
مخيمات	2.1	2.6	1.2	0.1	0.8	0.6	0.4	94.1
الأراضي الفلسطينية	2.0	2.5	1.2	0.1	0.8	0.7	0.3	94.3
الجنس								
ذكور	1.7	1.6	1.1	0.1	1.0	0.7	0.3	94.9
إناث	2.3	3.3	1.3	0.1	0.7	0.6	0.2	93.6
كلا الجنسين	2.0	2.5	1.2	0.1	0.8	0.7	0.3	94.3

2.3 الواقع التعليمي

معرفة القراءة والكتابة

تحاول كل أسرة فلسطينية أن يحصل كل فرد فيها على التعليم الكافي الذي يؤمن له مستقبلاً زاهراً وحياة كريمة. حيث بلغت معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الأفراد الذين أعمارهم (10 سنوات فأكثر) في المخيمات الفلسطينية 88.7%، وتفاوتت هذه النسبة بين الذكور والإناث، حيث بلغت بين الذكور 93.6% في حين بلغت بين الإناث 83.8% (الجدول 15). أما في الأراضي الفلسطينية فقد بلغت معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الذين أعمارهم (10 سنوات فأكثر) 88.3%، إلا أن نسبة الذكور أعلى من الإناث حيث بلغت 93.3% بين الذكور مقابل 83.2% بين الإناث.

وعند مقارنة معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الأفراد الذين أعمارهم (10 سنوات فأكثر) حسب نوع التجمع السكاني، فقد أظهرت النتائج أن المعدل كان بين الأفراد القاطنين في التجمعات السكانية الحضرية 89.6%، حيث بلغت 93.3% بين الذكور مقابل 85.7% بين الإناث. في حين كان المعدل بين الأفراد القاطنين في التجمعات الريفية 86.0%، إلا أن نسبة الإناث كانت منخفضة بشكل ملحوظ عن باقي التجمعات (93.1% و 78.6% لكل من الذكور والإناث على التوالي). وبشكل عام فإن معرفة القراءة والكتابة منتشرة أكثر بين سكان المخيمات مقارنة بالريف.

جدول 15: التوزيع النسبي لمعدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) حسب العمر

والجنس ونوع التجمع السكاني، 1997

العمر	ذكور			إناث			كلا الجنسين		
	حضر	ريف	مخيمات	حضر	ريف	مخيمات	حضر	ريف	مخيمات
14-10	97.5	98.0	97.9	98.3	98.0	98.4	97.9	98.0	98.1
19-15	96.5	97.5	97.4	98.0	97.0	98.3	97.2	97.3	97.8
24-20	96.5	97.3	97.5	96.8	95.6	97.4	96.6	96.5	97.5
34-25	95.9	96.9	97.1	94.5	91.3	96.1	95.2	94.2	96.7
44-35	94.6	95.4	96.2	87.9	78.6	91.9	91.4	87.1	94.1
54-45	92.4	90.7	93.8	67.0	42.4	62.6	79.8	65.8	77.3
64-55	76.7	69.3	71.5	32.0	9.1	14.5	52.4	34.6	37.8
+65	54.6	49.5	42.1	17.5	3.3	4.1	34.2	24.4	20.4
المجموع	93.3	93.1	93.6	85.7	78.6	83.8	89.6	86.0	88.7

الحالة التعليمية

يشير (الجدول 16) أن هناك تقارباً في نسب أفراد المجتمع الفلسطيني الذكور الأميين في التجمعات الحضرية والريفية والمخيمات، فهذه النسب تتراوح ما بين (6.4% - 6.9%). ولكن نسب الإناث الأميات ترتفع إلى حوالي 16.1% في المخيمات و14.2% في التجمعات الحضرية والى 21.2% في التجمعات الريفية. حيث تتميز التجمعات الحضرية باهتمام أكبر في التعليم وتأخذ وكالة الغوث على عاتقها هذه المهمة في المخيمات.

بشكل عام تتقارب ثمانية نسب الذكور والإناث في التحصيل الابتدائي والإعدادي والثانوي والدبلوم المتوسط مع انخفاض نسبة الإناث في التجمعات الريفية عن باقي التجمعات في الأراضي الفلسطينية. حيث تشير البيانات إلى أن نسبة الذكور الحاصلين على ابتدائي بلغت 23.4% في المخيمات و27.0% في التجمعات الحضرية و28.4% في التجمعات الريفية. في حين بلغت نسبة الإناث الحاصلات على ابتدائي 22.2% و25.2% و27.7% على التوالي في كل من المخيمات الفلسطينية والتجمعات الحضرية والريفية. وتصل نسبة الذكور الحاصلين على درجة البكالوريوس إلى حوالي 5.5% في المخيمات و6.1% في التجمعات الحضرية و4.1% في التجمعات الريفية. أما نسبة الإناث الحاصلات على درجة البكالوريوس فقد بلغت 2.3% في المخيمات و3.0% في التجمعات الحضرية و1.3% في التجمعات الريفية. أما نسب الذكور الحاصلين على درجات الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه فهي قليلة جداً وتتراوح بين (0.1% - 0.7%)، ولكن تقل نسبة الإناث الحاصلات على الدراسات العليا حيث بلغت 0.1% في التجمعات الحضرية، وذلك لأسباب اجتماعية وثقافية مختلفة منها الزواج المبكر، محدودية العرض من الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية وعدم السماح للإناث للسفر إلى الخارج بهدف التحصيل العلمي، ويمكن أن تشكل الشهادة الجامعية الأولى الحد الأقصى من طموح الإناث والأسر بسبب تغيب وسائل التعبئة الجماهيرية لضرورة الاهتمام بالتحصيل العلمي المتقدم لدى الإناث.

جدول 16: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية والجنس ونوع التجمع السكاني، 1997

الحالة التعليمية	ذكور				إناث			
	حضر	ريف	مخيمات	المجموع	حضر	ريف	مخيمات	المجموع
أمي	6.6	6.9	6.4	6.7	14.2	21.2	16.1	16.7
ملم	17.5	18.3	16.3	17.6	16.0	17.7	14.4	16.3
ابتدائي	27.0	28.4	23.4	26.8	25.2	27.7	22.2	25.4
إعدادي	22.2	24.8	24.8	23.4	22.7	20.8	23.5	22.2
ثانوي	15.0	12.1	16.8	14.4	13.8	7.8	15.4	12.2
دبلوم متوسط	4.2	4.5	5.9	4.5	4.3	2.6	5.6	4.0
بكالوريوس	6.1	4.1	5.5	5.4	3.0	1.3	2.3	2.4
دبلوم عالي	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0
ماجستير	0.7	0.4	0.4	0.6	0.1	0.0	0.0	0.1
دكتوراه	0.3	0.1	0.1	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	458,549	268,147	132,623	859,319	443,477	261,585	131,818	836,880

الالتحاق بالتعليم:

يعرف الالتحاق بالتعليم كما يلي: تسجيل الفرد بأحد مراحل التعليم النظامية، سواء أكان منتظماً أو منتسباً. ومراحل التعليم النظامية تشمل الابتدائية أو الإعدادية (الأساسية) أو الثانوية أو الكليات والمعاهد الأكاديمية أو المهنية التي تعطي شهادات دبلوم متوسط أو المرحلة الجامعية. وتكون إحدى الحالات التالية: **ملتحق حالياً**: إذا كان الفرد ملتحقاً حالياً بأحد مراحل التعليم النظامي. التحق وترك: إذا كان الفرد قد ترك أحد مراحل التعليم النظامي دون الحصول على شهادة إتمام هذه المرحلة. **التحق وتخرج**: إذا كان الفرد قد تخرج من أي مرحلة تعليمية نظامية ولم يلتحق بأي مرحلة بعدها. **لم يلتحق أبداً**: إذا كان الفرد غير ملتحق حالياً ولم يسبق له الالتحاق بأي مرحلة تعليمية نظامية. يوضح (الجدول 17) أن نسبة الالتحاق الفلسطيني بالمدرسة في المخيمات الفلسطينية تصل إلى 98.5% للفئة العمرية (6-11) سنة لكل من الذكور والإناث. ولكن هذه النسبة العالية تبدأ بالتناقص التدريجي للفئة العمرية (12-14) سنة، ثم إلى 71.2% للفئة العمرية (15-17) سنة، ثم إلى 8.3% فقط للفئة العمرية 18 عاماً فما فوق. ويعود هذا الانخفاض إلى أن مرحلة الثانوية العامة تكون قد اكتملت بالوصول إلى العمر 17 سنة واستمرار نسبة قليلة حتى العمر 18.

لا يلتحق الكثير من الشعب الفلسطيني بالتعليم العالي لعدم توفر جامعات تستوعب أعداداً كبيرة من الطلبة. إضافة إلى ذلك فقد نظر الشاب الفلسطيني خلال سنين الاحتلال إلى أن العمل بعد الثانوية العامة في الأعمال الحرة يعطيه مردوداً أفضل من أي مردود سيأخذه بعد تخرجه من الجامعة. وتتكرر الحالة في كل من التجمعات الحضرية والريفية والمخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة لكل من الذكور والإناث.

يمكن ملاحظة أن انخفاض نسبة الالتحاق في مدارس المخيمات ليس بنفس الحدة التي تتخفف فيها نسب الالتحاق في مدارس الحضر والريف. تأخذ وكالة الغوث على عاتقها تعليم أبناء الشعب الفلسطيني الذين يعيشون في المخيمات. إضافة إلى ذلك فإن حدة الحياة التي يعيشها شعبنا في المخيمات تدفعهم إلى التعليم بدرجة كبيرة لأن هذا يشكل لهم مستقبلاً حياتياً لائقاً.

ومن ناحية أخرى فإن نسب الالتحاق بالتعليم للذكور أفضل من نسب التحاق الإناث في كل من التجمعات الحضرية والريفية والمخيمات. إلا أن نسب الالتحاق لكلا الجنسين في الريف أقل من نسب التحاق الجنسين في التجمعات الحضرية والمخيمات خاصة في السنوات العليا للدراسة. يعود هذا إلى أن التعليم الإلزامي في التجمعات الريفية لا يطبق كلياً، وتقوم الكثير من العائلات بالاستفادة من أبنائها في العمل الزراعي، وتجد كذلك الكثير من الإناث طريقتهم إلى بيت الزوجية في سن مبكرة.

جدول 17: التوزيع النسبي لمعدلات الالتحاق بالتعليم للسكان الفلسطينيين (6 سنوات فأكثر) حسب العمر والجنس ونوع التجمع السكاني، 1997

العمر	ذكور				إناث				كلا الجنسين			
	حضر	ريف	مخيمات	المجموع	حضر	ريف	مخيمات	المجموع	حضر	ريف	مخيمات	المجموع
11-6	98.2	98.4	98.5	98.3	98.4	98.1	98.6	98.3	98.3	98.3	98.5	98.3
14-12	91.6	92.6	92.8	92.1	93.9	91.6	93.7	93.2	92.7	92.1	93.2	92.6
17-15	67.8	65.1	72.0	67.6	70.1	63.0	70.4	68.0	68.9	64.1	71.2	67.8
+18	9.7	7.3	11.1	9.2	6.3	3.8	5.6	5.4	8.0	5.5	8.3	7.3
المجموع	42.8	41.1	44.5	42.5	40.6	37.6	40.1	39.6	41.7	39.4	42.3	41.1

عدد سنوات الدراسة

بالاستناد إلى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت -1997 (الجدول 18)، فإن نسبة الذكور الذين لم ينعموا بأية سنة دراسية في المخيمات الفلسطينية بلغت 5.4%. أما نسبة الإناث اللاتي حرمن من الدراسة فتصل إلى حوالي 15.3%. وتوضح هذه النسب حقيقة تفضيل تعليم الذكور على تعليم الإناث في المجتمع الفلسطيني وذلك يؤثر على الأسرة اجتماعيا وثقافيا في المستقبل. وتبقى نسب الذكور أعلى من الإناث في سنوات الدراسة المختلفة، وتصبح أكثر وضوحا مرة أخرى في المراحل الدراسية العليا (13 سنة دراسية فأكثر) وهنا تبلغ نسبة الذكور حوالي 17.0%، أما نسبة الإناث فتبلغ حوالي 10.5%، ويمكن أن نفسر هذا الفرق بأن الكثير من الإناث يتزوجن قبل أن ينهين المرحلة الثانوية العامة.

وتستكرر هذه الصورة في كل من التجمعات الحضرية والريفية والمخيمات. فعلى سبيل المثال حرم 6.2% من التعليم من الذكور في التجمعات الريفية مقابل 20.1% للإناث، أما في التجمعات الحضرية فقد بلغت نسبة الذكور الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين لم يتموا أي سنة دراسية بنجاح 4.9% من الذكور مقابل حوالي 13.3% من الإناث.

جدول 18: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) حسب سنوات الدراسة المكتملة والجنس ونوع التجمع السكاني، 1997

إناث				ذكور				عدد سنوات الدراسة
المجموع	مخيمات	ريف	حضر	المجموع	مخيمات	ريف	حضر	
15.7	15.3	20.1	13.3	5.4	5.4	6.2	4.9	0
28.3	24.1	31.9	27.5	30.1	27.1	30.4	30.8	6-1
24.8	24.2	24.6	25.1	25.8	25.0	27.0	25.2	9-7
22.2	25.8	17.8	23.7	23.7	25.4	23.8	23.2	12-10
8.8	10.5	5.4	10.3	14.9	17.0	12.4	15.8	+13
836,880	131,818	261,585	443,477	859,319	132,623	268,147	458,549	المجموع

التسرب

يعتبر التعليم إلزاميا في فلسطين للمرحلة الأساسية، وهذا يتوازى مع اهتمام الشعب الفلسطيني بالتعليم منذ بداية القرن العشرين. وساعدت نسبة التعليم المرتفعة في تيسير عمل الكثير من أفراد الشعب الفلسطيني في دول الوطن العربي المختلفة، بعد أن طردوا من أراضيهم على أيدي العصابات الصهيونية عام 1948. ومع ذلك، فإنه عند إلقاء نظرة (للجدول 19) يتضح لنا أن نسبة التسرب من المدارس في المخيمات الفلسطينية للفئة العمرية من (6-18) عاما يصل إلى 26.0%، توزعت بواقع 25.2% للذكور و26.8% للإناث. يبدو أن هناك فرقا واضحا بين نسب التسرب في التجمعات الحضرية والريفية مقارنة بالمخيمات، حيث تصل نسبة التسرب في التجمعات الحضرية إلى 29.2% موزعة بواقع 31.2% للذكور و26.3% للإناث. أما في التجمعات الريفية فتصل النسبة إلى 33.5%، موزعة بواقع 33.0% للذكور و32.9% للإناث.

يزداد تسرب التلاميذ من المدارس في المخيمات كلما ارتفعوا إلى المراحل الأعلى من مراحل دراستهم، ففي المرحلة التعليمية الأولى لطلاب المدارس في الفئة العمرية (6-11) سنة لا يوجد تسرب، تقريبا وذلك بسبب الزامية التعليم في

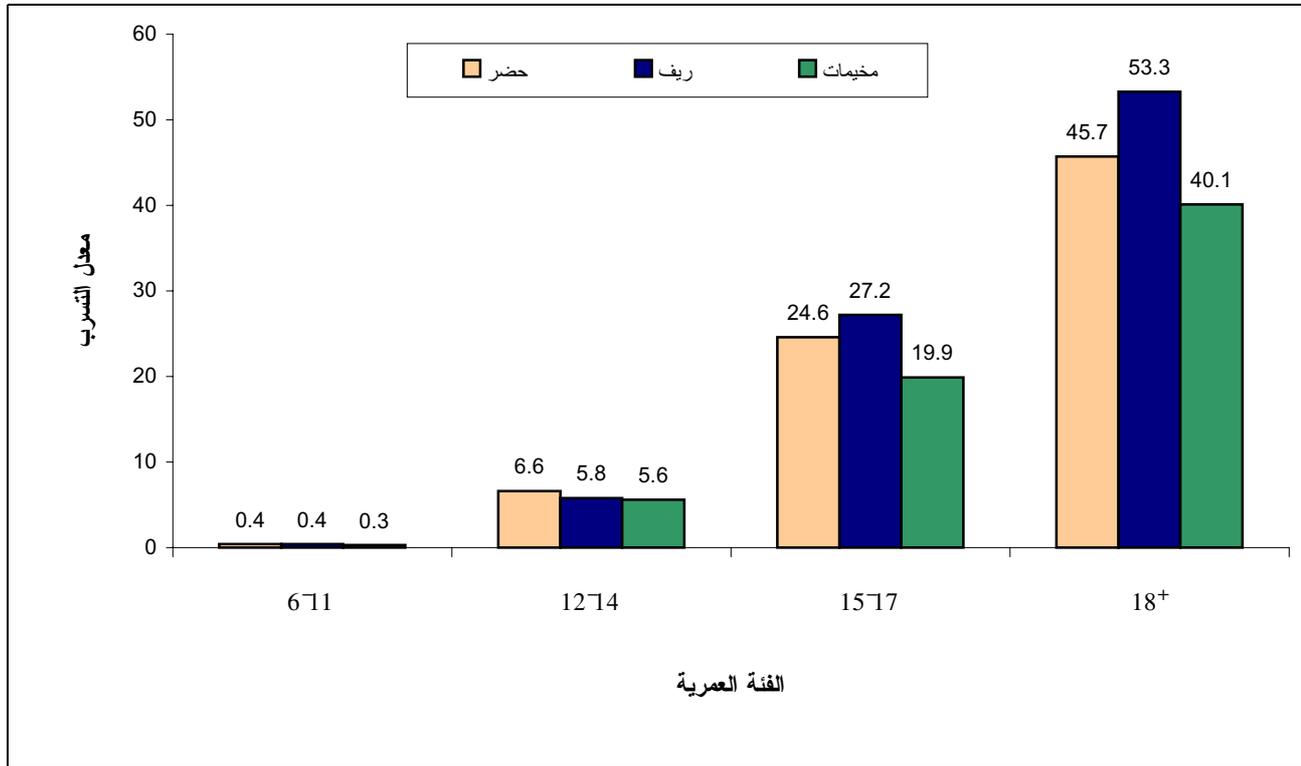
الأراضي الفلسطينية. وكلما ارتفعت الفئات العمرية يبدأ التسرب في الازدياد حيث يصل إلى 19.9% للذكور و21.0% للإناث في الفئة العمرية (15-17) سنة، ويصل إلى 40.1% للذكور في سن ثمانية عشر عاما فأكثر و44.6% للإناث لنفس العمر.

يبدأ التسرب تدريجيا من مراحل التعليم المختلفة مع ارتفاعه في الفئة العمرية في كل من التجمعات الحضرية والريفية والمخيمات. ولكن هناك تفاوت ملحوظ في هذه النسبة من فئة إلى أخرى، فقد بلغت 0.4% بين الأفراد في الفئة العمرية (6-11) سنة في كل من الحضر والريف، و5.5% في الفئة العمرية (12-14) سنة في التجمعات الحضرية مقابل 6.0% في التجمعات الريفية.

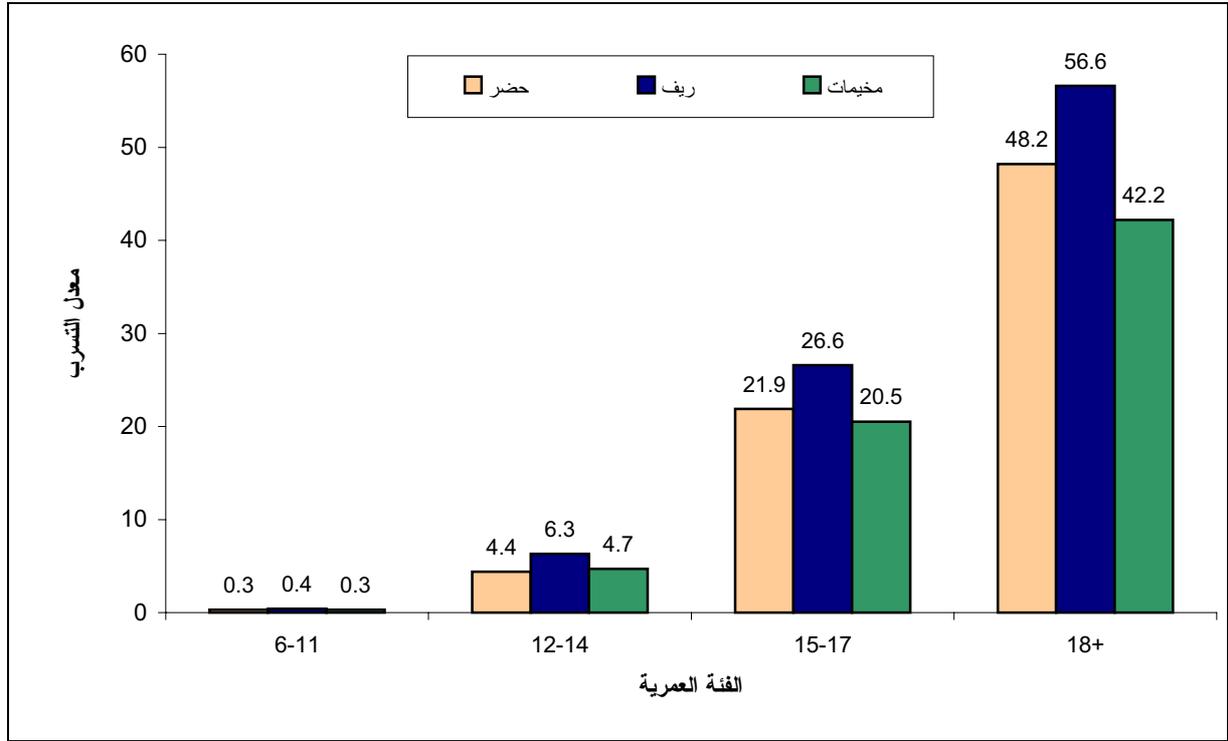
جدول 19: معدلات التسرب الإجمالية من التعليم (6 سنوات فأكثر) حسب العمر والجنس ونوع التجمع السكاني، 1997

العمر	حضر			ريف			مخيمات			الأراضي الفلسطينية		
	ذكور	اناث	كلا الجنسين	ذكور	اناث	كلا الجنسين	ذكور	اناث	كلا الجنسين	ذكور	اناث	كلا الجنسين
11-6	0.4	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.3	0.3	0.3	0.4	0.3	0.4
14-12	6.6	4.4	5.5	5.8	6.3	6.0	5.6	4.7	5.2	6.2	5.0	5.6
17-15	24.6	21.9	23.3	27.2	26.6	26.9	19.9	21.0	20.5	24.8	23.2	24.0
+18	45.7	48.2	46.8	53.3	56.6	54.8	40.1	44.6	42.2	47.2	50.1	48.5
المجموع	29.3	29.1	29.2	33.7	33.4	33.5	25.2	26.8	26.0	30.0	30.0	30.0

شكل 8: معدلات التسرب الإجمالية من التعليم للذكور (6 سنوات فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع السكاني، 1997



شكل 9: معدلات التسرب الإجمالية من التعليم للإناث (6 سنوات فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع السكاني، 1997



الفصل الرابع

الواقع الاقتصادي لسكان المخيمات

1.4 العلاقة بقوة العمل:

النشيطون اقتصادياً: " هم جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة " (مسح القوى العاملة، 2002). بالاستناد إلى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت -1997 فقد بلغت نسبة النشيطون اقتصادياً⁽¹⁾ في المخيمات الفلسطينية 41.8% من إجمالي سكان المخيمات الفلسطينيين (15 سنة فأكثر)، مقابل 58% غير نشيطين اقتصادياً. وتشكل الإناث أكثر من ثلاثة أرباع غير النشيطين اقتصادياً، وهذه النسبة العالية تؤكد تهميش دور الإناث ضمن عجلة النشاط الاقتصادي الفلسطيني. يمكن القول إنه مقابل كل ذكر غير ناشط اقتصادياً هناك أربع إناث غير نشيطات اقتصادياً. تنعكس إلى حد بعيد نسب غير النشيطين اقتصادياً من الذكور والإناث في الأراضي الفلسطينية على التجمعات الريفية والحضرية والمخيمات. ويمكن تفسير ذلك بأن الشعب الفلسطيني مر بظروف متشابهة خلال سنوات الاحتلال الطويلة.

تعتبر نسبة النشيطون اقتصادياً المذكورة آنفاً في المخيمات الفلسطينية نسبة قليلة وتتضح الصورة أكثر عند مقارنة نسب النشاط الاقتصادي لكل من الذكور والإناث، حيث يلاحظ أن هذه النسبة لدى الذكور تصل إلى 74.2% مقارنة بـ 10% للإناث. تعود النسبة القليلة لدى الإناث لأن عدد النشيطات اقتصادياً (10,110) قليلاً أيضاً حيث أنه مقابل كل أنثى ناشطة يوجد 10 إناث غير ناشطات اقتصادياً (96,686). ويمكن القول أن نسبة النشاط الاقتصادي لدى الذكور يفوق مثلية لدى الإناث بحوالي ثمان أضعاف. وتشير البيانات أيضاً إلى تقارب نسب النشاط الاقتصادي في التجمعات الحضرية والريفية إلى حد كبير.

أشارت البيانات أن نسبة التشغيل⁽²⁾ في المخيمات الفلسطينية بلغت 78.5% وتقترب نسبة تشغيل الذكور (78.5%) من نسب تشغيل الإناث (79.0%)، ويعود هذا التقارب إلى أن نسبة التشغيل تأخذ في حسابها النشيطين اقتصادياً فقط ويستبعد غير النشيطين اقتصادياً. تتماثل إلى حد بعيد نسب التشغيل في المخيمات مع نسب التشغيل في التجمعات الحضرية والريفية.

بلغت نسبة البطالة⁽³⁾ في المخيمات الفلسطينية 21.5% من إجمالي سكان المخيمات (15 سنة فأكثر) النشيطين اقتصادياً منهم 21.5% ذكور و21.0% إناث. وهذه النسب على أية حال نسب مرتفعة، وتعود لظروف الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية لأكثر من ثلاثين عاماً ولعدم كفاية فرص العمل في الأراضي الفلسطينية لأن فرص الاستثمار خلال سنوات الاحتلال كانت قليلة جداً وتواجه صعوبات كبيرة من قبل الإدارة العسكرية الإسرائيلية.

1 نسبة النشيطون اقتصادياً= مجموع النشيطين اقتصادياً/إجمالي السكان (15 سنة فأكثر) *100.

2 نسبة التشغيل= مجموع المشتغلين / مجموع النشيطين اقتصادياً *100.

3 نسبة البطالة= (المتعطل الذي سبق له العمل +متعطل لم يسبق له العمل)/مجموع النشيطين اقتصادياً *100

جدول 20: السكان الفلسطينيون (15 سنة فأكثر) حسب نوع التجمع السكاني والجنس والعلاقة بقوة العمل، 1997

المجموع	العلاقة بقوة العمل				نوع التجمع السكاني والجنس
	غير نشيطين اقتصادياً	نشطون اقتصادياً			
		متعطّل لم يسبق له العمل	متعطّل سبق له العمل	مشتغل	
					حضر
368,357	85,601	18,485	29,223	235,048	ذكور
357,422	321,591	4,359	2,853	28,619	إناث
725,779	407,192	22,844	32,076	263,667	كلا الجنسين
					ريف
215,844	46,928	7,449	18,753	142,714	ذكور
211,407	193,083	2,187	1,480	14,657	إناث
427,251	240,011	9,636	20,233	157,371	كلا الجنسين
					مخيمات
106,499	27,499	6,891	10,127	61,982	ذكور
106,796	96,686	1,460	667	7,983	إناث
213,295	124,185	8,351	10,794	69,965	كلا الجنسين
					الأراضي الفلسطينية
690,700	160,028	32,825	58,103	439,744	ذكور
675,625	611,360	8,006	5,000	51,259	إناث
1,366,325	771,388	40,831	63,103	491,003	كلا الجنسين

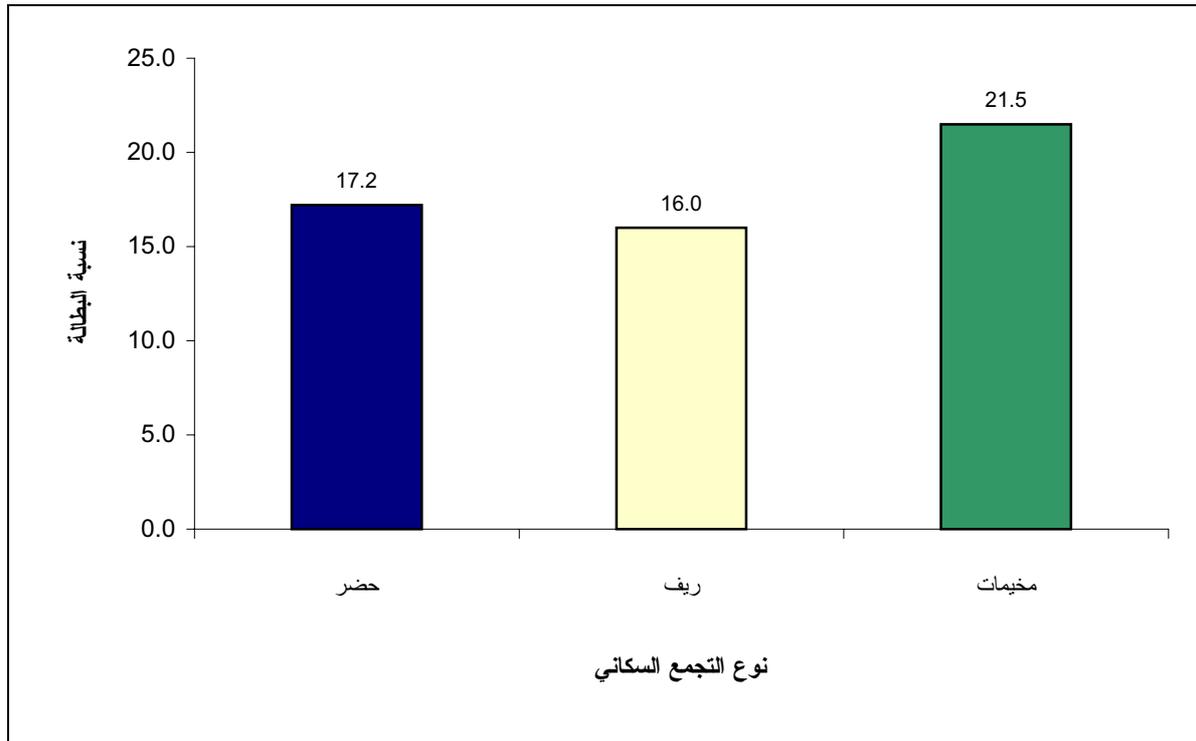
2.4 نسبة البطالة :

أشارت النتائج (الشكل 10) إلى أن نسبة البطالة بين الأفراد (15 سنة فأكثر) في المخيمات الفلسطينية بلغت 21.5%، في حين بلغت نسبة البطالة على مستوى الأراضي الفلسطينية 17.5%، وهذه نسبة مرتفعة للغاية، وإن ظروف الاحتلال التي فرضت على شعبنا لعبت دوراً كبيراً في الإبقاء على نسبة بطالة مرتفعة خاصة بعد بدء الانتفاضة الأولى عام 1987. وقد أجرى التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت -1997 بعد عام واحد من تصاعد وتيرة الصراع في فلسطين عام 1996 حيث فقد الكثير من أفراد الشعب الفلسطيني عمله لدى آلة العمل الإسرائيلية. إضافة إلى ذلك فإن عمر السلطة الوطنية الفلسطينية لم يتجاوز عام التعداد الثلاث سنوات. ولم تعط السلطة في ذلك العام الوقت الكافي لاستيعاب الأيدي العاملة، بل أنها أيضاً لم تبدأ في إنشاء مؤسسات إنتاجية تتمكن من استيعاب تلك الأيدي العاملة. ونتيجة للمشكلة العراقية -الكويتية التي حدثت بين عامي 1990 و1991، فإن استيعاب الدول العربية في الخليج للأيدي العاملة الفلسطينية انخفض إلى حد بعيد، لأن الشعب الفلسطيني اعتبر مؤيداً للعراق في احتلاله للكويت.

أما نسبة البطالة في التجمعات الحضرية والريفية فهي متقاربة حيث بلغت 17.2% و16.0%. إن لم يجد سكان التجمعات الريفية أعمالاً يقومون بها أو وظائف يشغلونها فإنهم يعودون إلى أرضهم ليعملوا فيها، ومن هنا فإن نصيب المخيمات هو الأعلى في نسبة البطالة.

أوضحت نتائج التعداد أن نسب البطالة بين الإناث أعلى منها بين الذكور بحوالي 4%، وهذه نتيجة طبيعية لأن فرص العمل المتاحة للرجل في المجتمع الفلسطيني أكبر من تلك المتاحة للإناث سواء كان ذلك في الأراضي الفلسطينية أو في قطاع العمل الإسرائيلي.

شكل 10: نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع السكاني، 1997



3.4 المهنة الرئيسية :

يشكل المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل في المهن الأولية القطاع الأكبر من السكان الفلسطينيين (10 سنوات فاكثر) في المخيمات الفلسطينية، حيث يشكلون ما نسبته 27.1% من هؤلاء السكان، في حين تساوت نسبة العاملين في الحرف وما إليها من المهن ونسبة العاملين في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق حيث بلغت 21.3%، و1.8% للمشرعين وموظفي الإدارة العليا، وأخيراً العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك حيث يشكلون 1.7% من مجموع السكان الفلسطينيين (10 سنوات فاكثر) المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل.

وعند المقارنة بين الذكور والإناث حسب المهنة الرئيسية التي يعملون بها داخل المخيمات الفلسطينية فإننا نجد أن نسبة المهن الرئيسية للذكور متمثلة في المهن الأولية 29.2%، وأن نسبة العاملين في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق 22.9%، ونسبة العاملين في الحرف وما إليها من المهن 22.4%. في حين أن المهن الرئيسية التي تعمل

بها الإناث هي مهنة الفنيين والمتخصصين المساعدين وقد بلغت نسبتهم 39.3%، أما المتخصصات فنسبتهم 15.6%، بينما العاملات في الحرف وما إليها من المهن فنسبتهم 12.0%.

وعند المقارنة حسب نوع التجمع نجد أن هناك اختلافاً في توزيع السكان (10 سنوات فأكثر) المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب المهنة الرئيسية التي يعملونها في التجمعات الفلسطينية الحضرية والريفية والمخيمات. نجد أن سكان التجمعات الحضرية يتوزعون كالتالي: العاملون في الحرف وما إليها من المهن 23.5%، وفي المهن الأولية 23.4%، والعمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك 4.1%، وأخيراً المشرعون وموظفو الإدارة العليا 3.2%. أما سكان التجمعات الريفية (10 سنوات فأكثر) المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل فيتوزعون كالتالي: 33.3% يعملون في المهن الأولية و11.5% يعملون في الخدمات وبيع المحلات التجارية والأسواق و7.6% يعملون كمشغلي الآلات ومجمعيها و5.0% يعملون كفنيين ومتخصصين مساعدين ومتخصصين، و1.6% يعملون مشرعين وموظفي الإدارة العليا.

جدول 21: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب الجنس ونوع التجمع والمهنة الرئيسية، 1997

المجموع	المهنة الرئيسية									الجنس ونوع التجمع السكاني
	المهن الأولية	مشغلو الآلات ومجمعوها	العاملون في الحرف وما إليها من المهن	العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	العاملون في الخدمات والبايع في المحلات التجارية والأسواق	الكتابة	الفنيون والمتخصصون المساعدون	المتخصصون	المشرعون وموظفو الإدارة العليا	
100.0	25.5	8.9	25.0	4.1	19.8	3.0	4.3	6.5	3.0	حضر ذكور
100.0	5.1	0.5	11.1	3.8	7.9	14.7	29.0	22.9	5.0	إناث
100.0	23.4	8.0	23.5	4.1	18.5	4.2	6.9	8.2	3.2	كلا الجنسين
100.0	35.4	8.3	22.7	10.1	12.1	2.0	3.6	4.2	1.6	ريف ذكور
100.0	12.7	0.9	18.5	22.3	5.2	7.0	18.9	12.9	1.6	إناث
100.0	33.3	7.6	22.3	11.2	11.5	2.4	5.0	5.0	1.6	كلا الجنسين
100.0	29.2	7.1	22.4	1.8	22.9	3.2	5.7	5.9	1.7	مخيمات ذكور
100.0	9.9	0.6	12.0	0.7	7.4	11.8	39.3	15.6	2.7	إناث
100.0	27.1	6.4	21.3	1.7	21.3	4.1	9.3	7.0	1.8	كلا الجنسين
100.0	29.3	8.4	23.9	5.7	17.8	2.7	4.3	5.7	2.3	الأراضي الفلسطينية ذكور
100.0	8.0	0.6	13.4	8.7	7.1	12.0	27.7	18.9	3.7	إناث
100.0	27.1	7.6	22.8	6.0	16.7	3.6	6.6	7.0	2.5	كلا الجنسين

4.4 مكان العمل

بالاستناد إلى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت -1997 نجد أن حوالي 0.9% من الأفراد المشتغلين والمتعطلين في الأراضي الفلسطينية يعملون في المسكن، وهذه نسبة ضئيلة جدا ولكنها تتقارب مع المخيمات 1.2% والتجمعات الحضرية 1.0% والريف 0.8% (الشكل 11).

يعمل 58.6% من الأفراد في المخيمات الفلسطينية ضمن محافظاتهم، وهذه النسبة هي الأعلى بين نسب التوزيع المكاني للعمل. حيث يميل الفرد الفلسطيني للعمل بالقرب من مكان مسكنه، لأن ذلك يوفر عليه الكثير من تكاليف المواصلات والكثير من الوقت الذي يمضيه في الذهاب والإياب. إضافة إلى ذلك فإن المخيمات قريبة من التجمعات الحضرية بل هي تحيط بها من جميع الجهات. إذا نظرنا إلى طبيعة العمل في الأراضي الفلسطينية فإننا نجد صناعاتها بسيطة أو تجاريا أو زراعية أو خدماتيا. وهذا النوع من العمل يتواجد في كافة المحافظات. بحيث لا تتميز محافظة فلسطينية عن غيرها بصناعاتها المتقدمة أو المتخلفة. ويمكن تفسير هذه الحالة بالظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشتها الأراضي الفلسطينية خلال الخمسين سنة الماضية. هناك 18.5% من القوى العاملة تعمل في محافظات غير محافظاتها، وذلك يعود للتقارب الجغرافي بين المحافظات الفلسطينية. أما الذين يعملون داخل إسرائيل فقد بلغت نسبتهم حوالي 18.0% وذلك لتوفر فرص العمل والدخل الأجرى. وقد حاولت إسرائيل منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 أن تستقطب الأيدي العاملة الفلسطينية وما زالت كذلك، إلا أن ظروف انتفاضة الأقصى حالت دون ذلك. يعمل 1.5% من القوى العاملة في المستوطنات وهي نسبة ضئيلة، وهذا يعود إلى مقاومة شعبنا للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. وأخيرا هناك 2.2% يعملون خارج الوطن كالأردن ودول الخليج العربي ودول المهجر الأجنبية المختلفة. كان يمكن أن تكون هذه النسبة أكبر من ذلك لولا عودة الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني من دول الخليج العربية على خلفية الأزمة العراقية الكويتية التي حدثت عام 1990.

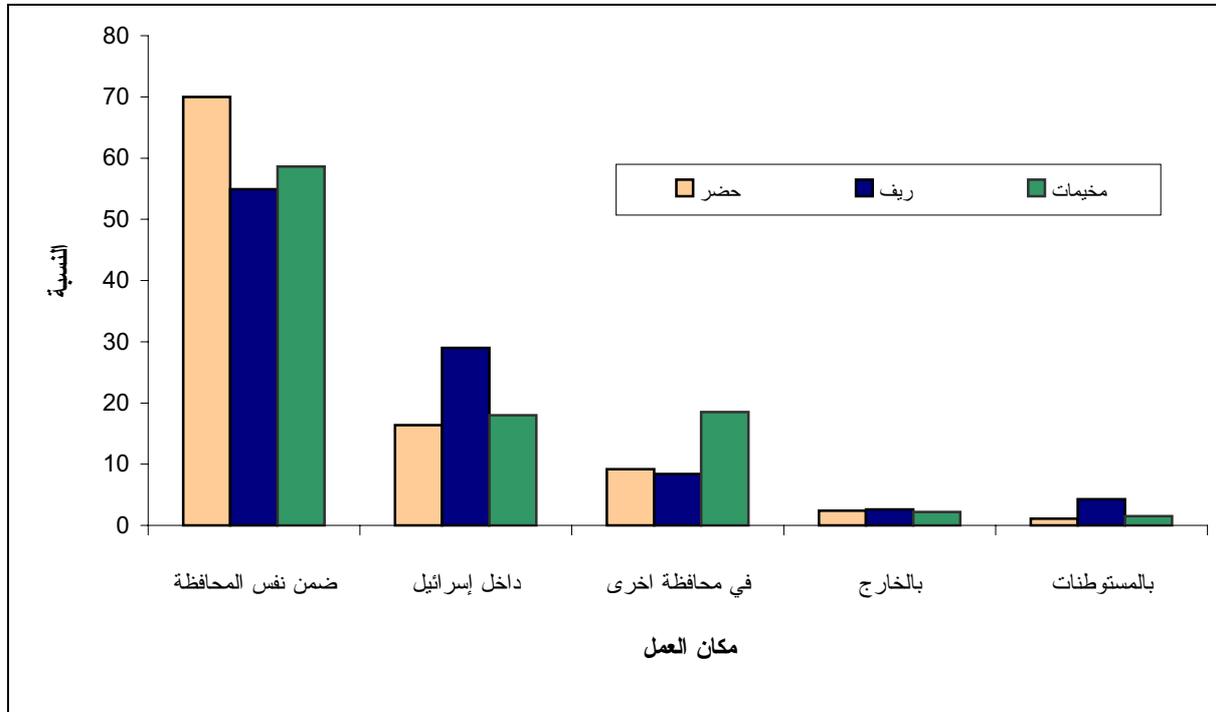
يعمل 70.0% من الأفراد المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل في التجمعات الحضرية في نفس محافظاتهم، وهذا يعود إلى أن مختلف الأعمال الصناعية والتجارية والخدماتية والحكومية تتوفر في التجمعات الحضرية وخاصة مراكز المحافظات. وفي واقع الحال فإن 53.9% من هذه القوى تتواجد في المراكز الحضرية.

يعمل حوالي 54.9% من الأفراد المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل في التجمعات الريفية في نفس محافظاتهم، وهذا يعني أن هناك 45.1% من هذه القوى تعمل في غير محافظاتهم وهي نسبة عالية. والسبب في ذلك يعود إلى أن بعض التجمعات الريفية قريبة من مراكز حضرية تتواجد في محافظات مجاورة. ولذلك فإن قوى الريف العاملة والمتعطلة تتجذب إلى تلك المراكز للعمل فيها. فعلى سبيل المثال لا يعمل الكثير من الأفراد المشتغلين والمتعطلين في التجمعات الريفية في منطقة سلفيت في مدينة سلفيت مركز هذه المنطقة لأنها تحتفظ بطابعها الريفي ويميل الناس لأن يعملوا وكما تعودوا في محافظة نابلس وهي المحافظة التقليدية لهم أيضا.

بالنسبة للعمل داخل إسرائيل فإن النسب تتراوح بشكل ملحوظ فهناك 29.0% من القوى العاملة الريفية تعمل داخل إسرائيل لتوفر فرص العمل ومجاورة الريف الفلسطيني لحدود إسرائيل مع الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967. مقابل 16.4% من القوى العاملة في الحضر تعمل في إسرائيل وهي أقل بكثير من نسبة الريف، ويعود السبب في ذلك إلى أن المخيمات الفلسطينية قريبة من المراكز الحضرية التي تتوفر فيها فرص العمل.

تتقارب نسب القوى العاملة الفلسطينية التي تعمل في الخارج على مستوى الأراضي الفلسطينية والتجمعات الحضرية والريفية والمخيمات وهذه النسب تتراوح بين (2.2% - 2.6%).

شكل 11: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب مكان العمل ونوع التجمع السكاني، 1997



5.4 الحالة العملية:

يوضح (الجدول 22) الحالة العملية للسكان الفلسطينيين 10 سنوات فأكثر المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب الجنس ونوع التجمع لعام 1997 في الأراضي الفلسطينية. ومن هذا الجدول يمكن ملاحظة هيمنة الذكور 89.3% على حالات العمل في المخيمات الفلسطينية دون الإناث 10.7%، وتتسع الفجوة للعاملين في قطاعات أصحاب العمل (97.6% للذكور و 2.4% للإناث)، والذين يعملون لحسابهم (95.6% للذكور و 4.4% للإناث)، والمستخدمين باجر (88.1% للذكور و 11.9% للإناث)، حيث يستفيد الذكور من عمل الإناث لدى الأسرة بدون أجر.

هناك حوالي 85% من القوى العاملة في المخيمات الفلسطينية تعمل باجر، أما أصحاب الأعمال والذين يعملون لحسابهم فتصل نسبتهم إلى حوالي 15% وهؤلاء أصحاب المصانع والمتاجر والزراعة والمؤسسات الخاصة.

تتقارب نسب الذكور للحالات العملية التالية: أصحاب عمل ومن يعملون لحسابهم والمستخدمين باجر في كل من الأراضي الفلسطينية والتجمعات الحضرية والريفية والمخيمات، وكذلك الحال بالنسبة للإناث. وهذا نتيجة للظروف المتشابهة التي عاشها الشعب الفلسطيني منذ خمسين عاما. ولكن هناك فروقات في النسب لمن يعملون لدى الأسرة بدون أجر وخاصة بين نسب الريف والمخيمات. فعلى سبيل المثال هناك 63% من الذكور الذين يعملون لدى الأسرة دون أجر، مقابل 37% للإناث في التجمعات الريفية. أما في المخيمات يشكل الذكور 92% والإناث 8% من الذين

يعملون لدى الأسرة دون أجر. ونفس الشيء ينطبق على نسب الذكور والإناث في التجمعات الحضرية حيث بلغت نسبتهم 88% للذكور و12% للإناث.

جدول 22: السكان الفلسطينيون (10 سنوات فأكثر) المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل حسب الجنس والحالة العملية ونوع التجمع، 1997

المجموع	الحالة العملية					الجنس ونوع التجمع السكاني
	أخرى	يعمل لدى الأسرة دون أجر	مستخدم بأجر	يعمل لحسابه	صاحب عمل	
						حضر
242,254	432	6,644	191,469	43,709	20,940	ذكور
30,564	116	925	27,646	1,877	661	إناث
272,818	548	7,569	219,115	45,586	21,601	كلا الجنسين
						ريف
160,504	164	5,168	121,293	26,997	6,882	ذكور
16,126	37	2,980	10,918	1,927	264	إناث
176,630	201	8,148	132,211	28,924	7,146	كلا الجنسين
						مخيمات
71,768	82	710	59,334	9,076	2,566	ذكور
8,601	25	61	8,036	416	63	إناث
80,369	107	771	67,370	9,492	2,629	كلا الجنسين
						الأراضي الفلسطينية
495,466	678	12,522	372,096	79,782	30,388	ذكور
55,952	178	3,966	46,600	4,220	988	إناث
551,418	856	16,488	418,696	84,002	31,376	كلا الجنسين

6.4 معدل الإعاقة الاقتصادية⁽¹⁾ :

يشير معدل الإعاقة إلى عدد الأفراد الذين لا تضمهم القوى العاملة لكل مائة من أفراد هذه القوة. ويتأثر عبء الإعاقة بسن التعليم، وسن الزواج للإناث، وعدد المتعلمين، ونسبة الزواج (سمحة، 1997). يشير أبو شكر (1996) إلى أن نصف المجتمع الفلسطيني تبلغ أعمارهم أقل من 15 عاماً (دون سن العمل) وبناء على هذا فإن نسبة الإعاقة في المخيمات الفلسطينية وصلت إلى 590 شخصاً لكل 100 فرد، ويعود هذا إلى أن عدد العاملين في المخيمات كان قليلاً، إضافة إلى أن الأسر التي تعيش في المخيمات تتميز بكثرة عدد أفرادها.

وتشير نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت -1997 إلى أن كل 100 فرد نشيط اقتصادياً يعيلون 530 فرداً غير نشيطين اقتصادياً في الأراضي الفلسطينية، (الجدول 23)، أي بزيادة قدرها ثلاثون فرداً خلال فترة زمنية قصيرة. إن هذا يعني استمرارية تأثير عوامل عبء الإعاقة في المجتمع الفلسطيني. يقل عبء الإعاقة في التجمعات الحضرية 520 وفي التجمعات الريفية 510 عن عبء الإعاقة في الأراضي الفلسطينية.

(1) معدل الإعاقة الاقتصادية احتسب بتقسيم عدد السكان بمن فيهم العاملين على عدد العاملين.

هناك فروق واضحة بين عبء الإعاقة للذكور في الأراضي الفلسطينية وتجمعات حضر والريف والمخيمات (تراوحت بين 290 - 340 فرداً) وبين عبء الإعاقة للإناث وهذه تراوحت ما بين (2370 - 2700 فرد). يعود هذا الفارق الشاسع إلى هيمنة الرجل على سوق العمل الفلسطيني وتهميش الإناث وهذا بحد ذاته بحاجة إلى حل جذري.

جدول 23: معدل الإعاقة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع السكاني والجنس، 1997

معدل الإعاقة الاقتصادية									نوع التجمع السكاني
النسبة*	عدد العاملين	المجموع	النسبة*	عدد العاملين	إناث	النسبة*	عدد العاملين	ذكور	
5.2	263667	1,381,879	23.7	28619	677,917	3.0	235048	703,962	حضر
5.1	157371	805,360	27.0	14657	396,220	2.9	142714	409,140	ريف
5.9	69965	414,430	25.7	7983	205,268	3.4	61982	209,162	مخيمات
5.3	491003	2,601,669	25.0	51259	1,279,405	3.0	439744	1,322,264	الأراضي الفلسطينية

7.4 قطاع العمل :

يوضح (الشكل 12) أن حوالي 34.7% من القوى العاملة الفلسطينية في المخيمات تعمل لدى القطاع الخاص الوطني. وللمقارنة يمكن ملاحظة أن القوى العاملة الفلسطينية تتراوح في توزيعها بين التجمعات الحضرية والريفية والمخيمات لمعظم قطاعات العمل. فعلى سبيل المثال نجد أن 46.6% من القوى العاملة الحضرية تعمل في القطاع الخاص الوطني مقابل 33.2% للتجمعات الريفية، حيث تتميز التجمعات الحضرية بتواجد معظم القطاع الخاص الوطني. ومن المعلوم أن معظم المخيمات الفلسطينية تقع بجوار المراكز الحضرية لذلك تركزت قواها العاملة في القطاع الخاص الوطني أكثر من نصيب التجمعات الريفية التي تفتقر كثيرا لتواجد مثل هذا القطاع. ويمكن تفسير ذلك بأنه خلال سني الاحتلال الطويلة اعتمد الشعب الفلسطيني في تسيير أموره على القطاع الخاص وكثيرا ما حاول الاعتماد على نفسه بعيدا عن هيمنة العدو. وقد كان غالبية هذا القطاع وما زال وطنيا في ممارساته، فذلك ليس من المفاجئ أن يكون قد تلقى مساعدات فلسطينية وعربية وصديقة لكي يظل صامدا على أرض الوطن. ومن ناحية أخرى شابت هذا القطاع بعض السلبيات ومنها الاستفراء بالعامل والنيل من أجوره وتعويضاته وتأميناته في غياب سلطة مراقبة على مدى 30 عاما.

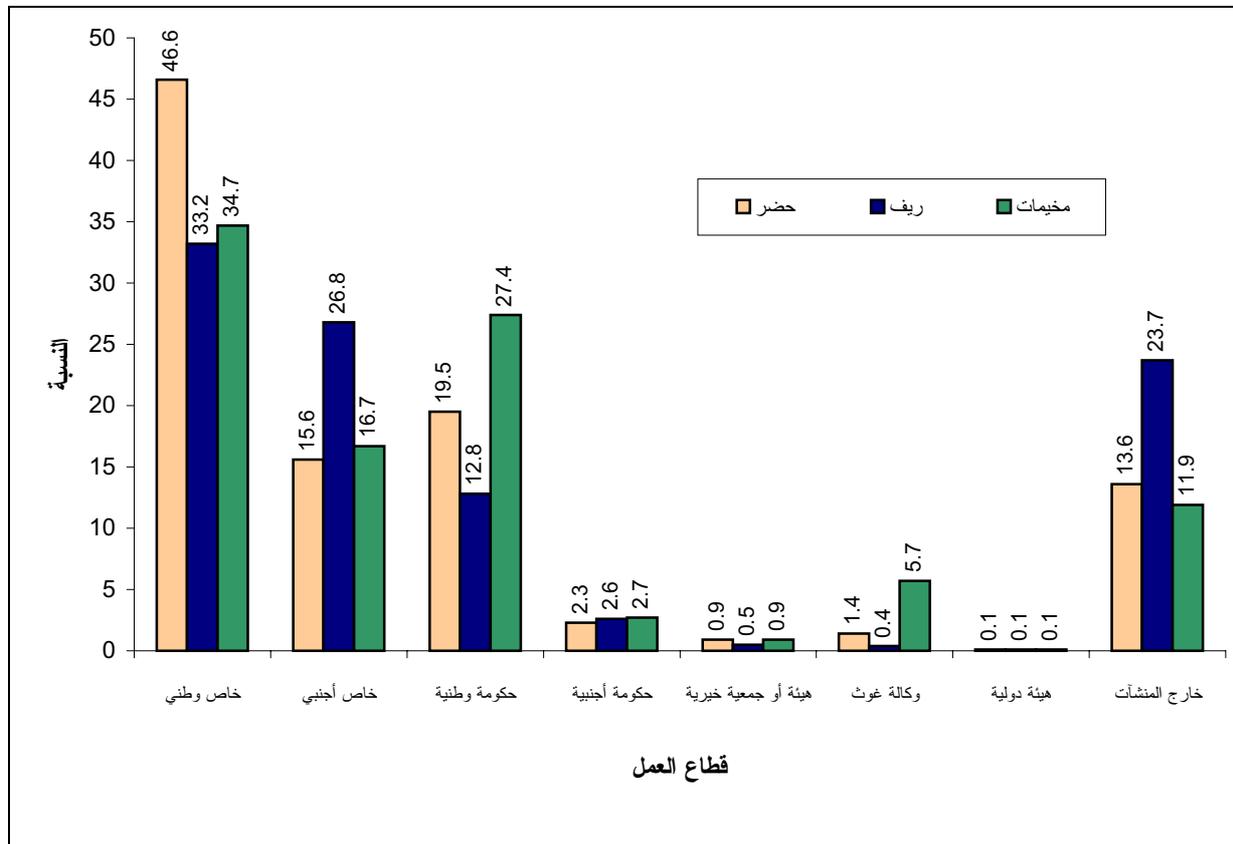
بلغ نصيب القطاع الخاص الأجنبي والحكومي الأجنبي والهيئات الدولية حوالي 19.5% من القوى العاملة في المخيمات الفلسطينية. ويمكن القول إن فلسطين كانت منذ منتصف القرن التاسع عشر وما زالت حتى الوقت الحاضر جاذبة للمصالح الأجنبية، لأسباب دينية واستثمارية ودبلوماسية ودولية واستعمارية، وذلك بسبب موقعها الاستراتيجي والديني والحضاري. ولذلك فإن هذه الهيئات بمختلف أنواعها تستوعب تقريبا ربع القوى العاملة الفلسطينية. في حين تمتاز القوى العاملة للمخيمات بأن لها نصيب الأسد من الوظائف التي توفرها وكالة الغوث، فهناك حوالي 5.7% من القوى العاملة في المخيمات تعمل في قطاع وكالة الغوث مقابل 1.4% للحضر و 0.4% للمناطق الريفية.

استوعب القطاع الحكومي الوطني 27.4% من القوى العاملة الفلسطينية في المخيمات، وهذه نسبة مرتفعة مقارنة بالقوى العاملة من التجمعات الحضرية والريفية في القطاع الحكومي الوطني حيث بلغت 19.5% و 12.8% على التوالي. عمل حوالي 12% من القوى العاملة الفلسطينية خارج المنشآت، وهذه ربما منشآت فردية يعمل بها أصحابها

من ذكور وإناث مثل بعض الحرف والأعمال الزراعية وتربية الحيوانات والطيور. وكما هو واضح فإن حوالي 24% من القوى العاملة الريفية تعمل في هذا القطاع، وذلك نظراً لتوفر الأراضي الزراعية وامكانية تربية الحيوانات. مقابل ذلك لا يعمل في خارج المنشآت سوى 13.6% من القوى العاملة الحضرية.

أما بالنسبة للقطاع الخاص الأجنبي فإننا نرى أن الحالة تختلف بعض الشيء. فعلى سبيل المثال هناك حوالي 17% من القوى العاملة في المخيمات تعمل في هذا القطاع، مقابل 15.6% في التجمعات الحضرية و26.3% في التجمعات الريفية. وربما يعود السبب في ارتفاع أعداد العاملين من القطاع الريفي لميل القطاع الخاص الأجنبي لتشغيل أبناء التجمعات الريفية الفقيرة، ووقوع الكثير من منشآت القطاع الخاص الأجنبي في الريف، الأمر الذي يؤدي إلى توفر فرص عمل لسكان الأرياف.

شكل 12: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع السكاني وقطاع العمل، 1997



الفصل الخامس

مستويات المعيشة وظروف السكن

1.5 مستويات المعيشة

الفقر

تشير البيانات إلى أن الفقراء في المخيمات الفلسطينية شكلوا 32.8% من مجموع سكان المخيمات، أو ما نسبته 26.5% من مجموع الفقراء في الأراضي الفلسطينية، وهي من أعلى النسب على مستوى الأراضي الفلسطينية رغم أن وكالة الغوث تأخذ على عاتقها تزويد سكان المخيمات بمواد غذائية شهرية وهذه تساعدهم في حياتهم اليومية. ومن جانب آخر شكل الفقراء في التجمعات الحضرية 17.3% من مجموع سكانها، والريفية 18.3% من مجموع سكانها، أو ما نسبته 33.1% و40.4% من مجموع الفقراء في الأراضي الفلسطينية على التوالي. وهذا يشير إلى أن الأوضاع المعيشية في التجمعات الحضرية والريفية أفضل من المخيمات (الجدول 24). يذكر أن خط الفقر في الأراضي الفلسطينية بلغ 1,640 شيكلا.

وشكلت نسبة الفقر المدقع بين سكان المخيمات الفلسطينية حوالي 21% وهي تقترب من ضعف نسبة الفقراء المدقعين في الأراضي الفلسطينية والتجمعات الحضرية والريفية. تشير هذه البيانات إلى تفاقم الوضع في المخيمات.

جدول 24: نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية لعام، 1998

نوع التجمع السكاني	الفقر		فجوة الفقر		الفقر المدقع	
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
حضر	33.1	17.3	34.3	4.8	34.5	11.2
ريف	40.4	18.3	37.7	4.6	38.1	10.7
مخيمات	26.5	32.8	38	9.3	27.4	20.9
الأراضي الفلسطينية	100	20.3	100	5.5	100	12.5

المصدر: دائرة للإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية التقرير النهائي (كاتون ثاني - كاتون أول، 1998). رام الله - فلسطين.

إنفاق واستهلاك الأسرة

يبين (الجدول 25) متوسط الإنفاق والاستهلاك الشهري بالدينار الأردني حسب مجموعات الاستهلاك ونوع التجمع السكاني وذلك في عام 1998. من هذا الجدول يتضح أن الإنفاق الأسري الشهري في المخيمات هو الأقل حيث بلغ 479.6 ديناراً. أما في التجمعات الحضرية فقد سجل أعلى إنفاق أسري شهري حيث بلغ 563.3 ديناراً، ومع ذلك فإنه قريب من الإنفاق الأسري الشهري للتجمعات الريفية 555.5 ديناراً. كذلك تشير البيانات إلى انخفاض الاستهلاك الشهري في المخيمات الفلسطينية، حيث بلغ 522.4 ديناراً. في حين سجلت أعلى قيمة للاستهلاك الشهري في التجمعات الحضرية حيث بلغت 621 ديناراً مقابل 608.7 ديناراً في التجمعات الريفية.

تتفق الأسر شهرياً في التجمعات الحضرية والريفية أكثر من إنفاق أسر المخيمات على الطعام وغير الطعام، حيث يقل إنفاق أسر المخيمات على الطعام عن إنفاق أسر الحضر والريف، ويرتبط الإنفاق بالدخل فإذا قل الدخل قل الإنفاق،

وتقدم وكالة الغوث حصصاً غذائية لسكان المخيمات مما يقلل فاتورة إنفاقهم الشهري على الطعام. ولكن يمكن ملاحظة إنفاق الأسرة الشهري على الطعام في مناطق الريف أكثر منه في مناطق الحضر. وهذا يعود إلى أن الأسرة الريفية أكبر حجماً من الأسرة الحضرية. ولكن نلاحظ أن الاستهلاك الكلي من غير الطعام أعلى في التجمعات الحضرية منه في التجمعات الريفية، وهذا يعود إلى توفر كثير من الكماليات ووسائل الترفيه التي لا تتوفر في الأرياف.

لدى الريف إنتاجاً ذاتياً من الطعام أكثر من مناطق الحضر والمخيمات وذلك لتوفر الأراضي الزراعية. أما الإنتاج من غير الطعام فإنه أكثر في التجمعات الحضرية والمخيمات منه في التجمعات الريفية، وهذا يعود إلى توفر هذا النوع من الإنتاج في التجمعات الحضرية وتستفيد المخيمات في هذا المجال بحكم جوارها الجغرافي.

جدول 25: متوسط استهلاك الأسرة الشهري بالدينار حسب مجموعات الاستهلاك ونوع التجمع السكاني، 1998

نوع التجمع السكاني			المؤشر
مخيمات	ريف	حضر	
465	1269	1102	عدد أسر العينة
7.5	6.9	7.0	متوسط حجم الأسرة
195.59	229.22	220.33	الإنفاق النقدي على مجموعات الطعام
197.30	242.20	224.74	الاستهلاك الكلي من الطعام
242.92	293.46	396.30	الإنفاق النقدي على غير الطعام
325.05	366.46	396.23	الاستهلاك الكلي من غير الطعام
522.35	608.66	620.97	الاستهلاك الكلي
479.57	555.46	563.25	الإنفاق النقدي الكلي

المصدر: دائرة للإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، التقرير النهائي (كانون ثاني - كانون أول، 1998). رام الله - فلسطين.

2.5 ظروف السكن والمساكن

نوع المسكن:

بلغ عدد المساكن المأهولة في المخيمات الفلسطينية حوالي 57 ألف مسكناً أي ما نسبته 14.7% من نسبة المساكن المأهولة في الأراضي الفلسطينية، في حين بلغت نسبة المساكن المأهولة في التجمعات السكانية الحضرية 53.4% و 31.9% في التجمعات الريفية.

وتشكل الدار النوع الأكثر شيوعاً في المخيمات حيث تشكل 61% من مجموع المساكن المأهولة في المخيمات الفلسطينية، ثم في المرتبة الثانية الشقة حيث تشكل 38% من مجموع المساكن المأهولة. وبتفاوت توزيع المساكن المأهولة حسب نوع المسكن ونوع التجمع حيث تشكل الدار 41% من مجموع المساكن في التجمعات الحضرية و 67% في التجمعات الريفية. في حين أن الشقة هي النوع الأكثر شيوعاً في التجمعات الحضرية عن غيرها من التجمعات، فقد بلغت النسبة 57% مقابل 28% في التجمعات الريفية (جدول 26).

جدول 26: التوزيع النسبي للمساكن المأهولة حسب نوع المسكن ونوع التجمع السكاني، 1997

الأراضي الفلسطينية	نوع التجمع السكاني			نوع المسكن
	مخيمات	ريف	حضر	
0.8	0.3	0.7	1.0	فيلا
52.1	61.4	67.1	40.5	دار
45.2	37.8	28.4	57.4	شقة
1.1	0.4	2.1	0.7	غرفة مستقلة
0.3	0.0	0.9	0.1	خيمة
0.4	0.1	0.7	0.3	براكية
0.0	0.0	0.1	0.0	أخرى
100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع

حيازة المسكن:

أما بالنسبة لحيازة المسكن في المخيمات (الجدول 27) فإن نسبة المساكن المملوكة للأسرة أو أحد أفرادها وصلت إلى 87.9% وهذه النسبة الأكبر في الأراضي الفلسطينية. وعندما طرد أبناء الشعب الفلسطيني من أرضه عام 1948 أسكنتهم وكالة الغوث الدولية في مخيمات لجوء وأنشأت لهم مساكن كانت عبارة عن خيم مؤقتة. طال الزمن ولم يعد اللاجئين إلى وطنهم. لذلك بدأت الأسر الفلسطينية تنشئ مساكن بسيطة في مكان خيمها، وبعد نصف قرن من اللجوء تطورت المخيمات الفلسطينية وأصبحت مدناً صغيرة مكنتة بالسكان. ولم تتوفر فيها عناصر الارتداد والتهوية العمرانية والشوارع. حاولت كل أسرة أن تستغل المساحة الأرضية المتاحة لها بالكامل، وبعد حين ظهرت المباني المتعددة الأدوار. نظراً للظروف الحياتية والبيئية الصعبة في المخيمات فإننا نلاحظ قلة المساكن المستأجرة حيث وصلت نسبتها إلى 3.6%. أما المساكن المسكونة بدون مقابل فقد بلغت نسبتها 7.9%.

أما بالنسبة للأراضي الفلسطينية فيتضح لنا أن 78.4% من المساكن الفلسطينية مملوكة لأصحابها وهذه نسبة عالية جداً. وفي واقع الحال يعمل الفرد الفلسطيني طيلة سني عمله واضعاً نصب عينيه ملكية منزلة. وهناك الآن 9.2% من أسر الشعب الفلسطيني تسكن بالأجرة. وشاعت هذه الظاهرة بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، حيث عاد إلى أرض الوطن ألوف الأسر الفلسطينية ولم تجد مسكناً لها أو أن مسكن العائلة القديم أصبح غير قابل للسكن. إضافة إلى ذلك فإن الكثير من الأسر الفلسطينية تضطر لاستئجار مسكن لأن عمل الزوج أو الزوجة أو الأولاد يقع في محافظة أخرى غير التي تقيم فيها تلك الأسرة. بعض الأسر تستأجر مسكناً لمدة قصيرة حتى ينتهي العمل في مسكنها الجديد. هناك 11.3% من الأسر الفلسطينية تسكن في مساكن دون مقابل وهي في غالبيتها أسر جديدة تعيش في مساكن الأهل أو الأقارب، وربما تسكن في مساكن تعود لأقارب لم يتواجدوا في عام التعداد على أرض الوطن. أما ظاهرة المساكن المفروشة فهي جديدة، وهي في غالبيتها سياحية وجاءت هذه الظاهرة بعد قدوم طواقم السلطة الوطنية وازدهار السياحة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لذلك فإن نسبة المنازل المستأجرة المفروشة لا تتعدى 0.5%.

وصلت نسبة مالكي مساكنهم في التجمعات الحضرية إلى 72.2% وهي أقل من النسبة العامة للأراضي الفلسطينية وأقل من مثيلاتها في التجمعات الريفية والمخيمات. هناك عدة أسباب منها ارتفاع أسعار الأراضي في التجمعات الحضرية ولا يتمكن قطاع كبير من الناس من شراء أرض هناك بهدف بناء مسكن. لذلك يلجأ هؤلاء للاستئجار في هذه

التجمعات لان أعمالهم العامة أو الخاصة تتواجد في التجمعات الحضرية. ونتيجة لما سبق فإن المساكن المستأجرة من غير فرش وصلت إلى حوالي 14%. وترتفع أيضا نسبة المساكن المسكونة من دون مقابل 12.9% وهذا يعود إلى ميل بعض الأسر لتمكين أولادها من العيش في مساكن أو شقق تملكها بهدف تلبية رغبة العيش بقربها، أو أن بعض الأسر تعيش في مساكن أقارب لا يتواجدون على أرض الوطن.

وصلت نسبة ملكية المساكن في التجمعات الريفية إلى 84.3% ويحرص الريفي على ملكية مسكنه لعدة أسباب منها أنه حاز على مسكنه عن طريق الإرث، أو أنه بنى هذا المسكن بالترديج على أرضه التي يملكها أيضا. وتعتبر ظاهرة السكن المستأجر في الريف قليلة، وهي هنا وصلت إلى 4.5%، إلا أنه بعد قدوم السلطة الوطنية لجأ كثير من المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مناطق الريف، حيث تتوفر الأراضي الرخيصة الثمن مقارنة بأسعار الأراضي في التجمعات الحضرية. ليس من الغريب أن يرى المشاهد بعض البنايات متعددة الأدوار وقد أنشئت على الأراضي الريفية، وأحيانا في أطراف القرى القريبة من المراكز الحضرية. يتكرر سكن الأسرة الفلسطينية الريفية في مساكن دون مقابل ووصلت نسبتها إلى حوالي 10.4%، ولنفس الأسباب التي ذكرت سابقا فيما يخص الأراضي الفلسطينية بشكل عام أو مناطق الحضر بشكل خاص.

جدول 27: الأسر الفلسطينية حسب حيازة المسكن ونوع التجمع السكاني، 1997

حيازة المسكن	حضر		ريف		مخيمات		الأراضي الفلسطينية	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
ملك	155,371	72.2	107,113	84.3	55,118	87.9	317,602	78.4
مستأجر غير مفروش	29,422	13.7	5,672	4.5	2,280	3.6	37,374	9.2
مستأجر مفروش	1,492	0.7	339	0.3	192	0.3	2,023	0.5
دون مقابل	27,670	12.9	13,200	10.4	4,949	7.9	45,819	11.3
مقابل عمل	568	0.3	529	0.4	60	0.1	1,157	0.3
أخرى	637	0.3	251	0.2	90	0.1	978	0.2
المجموع	215,160	100.0	127,104	100.0	62,689	100.0	404,953	100.0

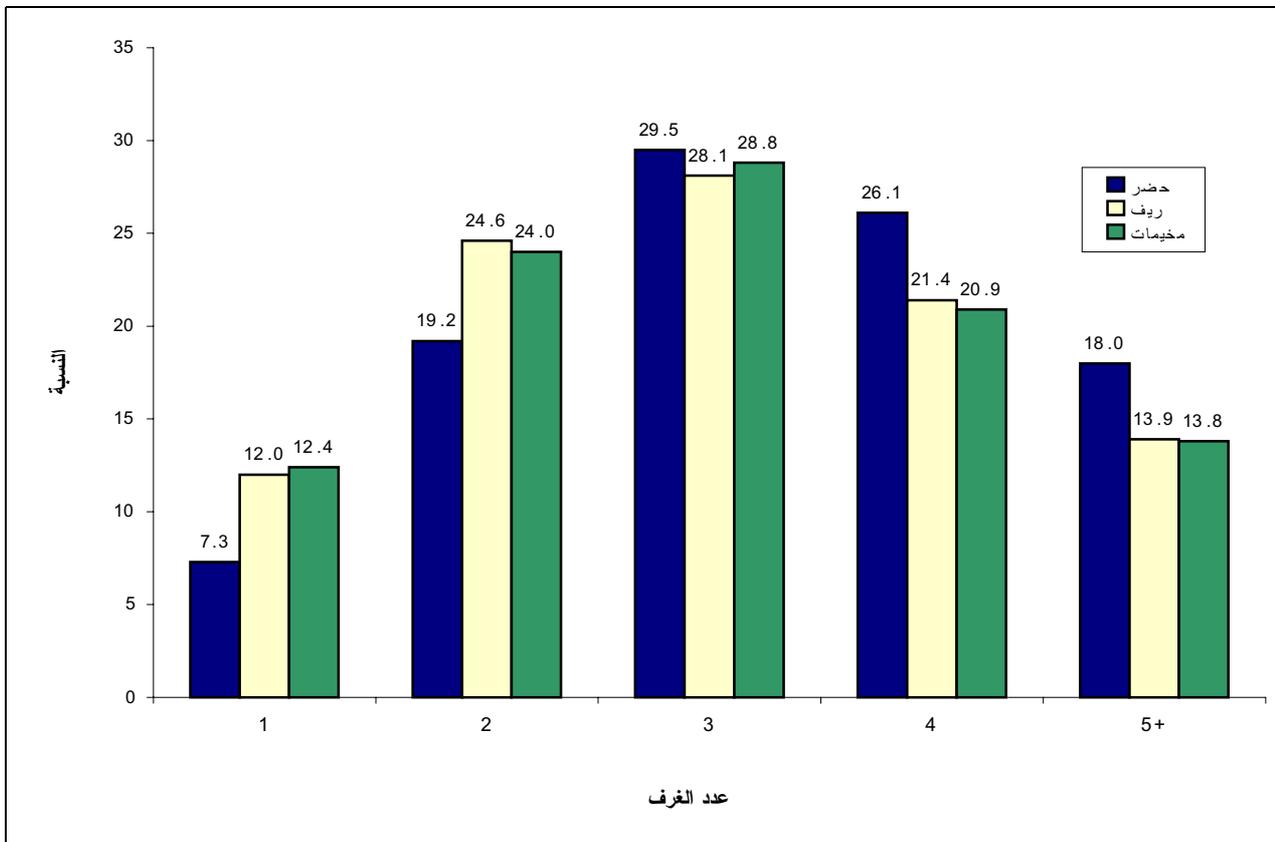
عدد الغرف

بالاستناد الى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت -1997 فقد بلغ متوسط عدد الغرف في المخيمات الفلسطينية 3.4 غرفة/مسكن، أما في التجمعات الحضرية فقد بلغ 3.2 غرفة/مسكن مقابل 3.5 غرفة/مسكن في التجمعات الريفية.

بالنسبة للغرف المتاحة لكل أسرة فان حوالي 50% من المساكن تتوفر فيها ثلاث أو أربع غرف سواء في التجمعات الحضرية والريفية والمخيمات. لقد اتضح أن أعلى نسب من المساكن التي تتوفر فيها 5 غرف أو أكثر هي من النوع المملوك وتصل تلك النسب إلى 13.8% في المخيمات و13.9% في الريف و 18.0% في التجمعات الحضرية (الشكل 13). تتراوح نسبة الأسر التي تقطن في مساكن ذات الغرفة الواحدة أو غرفتين حوالي 31.5% على مستوى الأراضي الفلسطينية. وتزيد نسب التجمعات الريفية والمخيمات عن هذه النسبة وتساوي 36.6%، أما التجمعات الحضرية فتقل عن المستوى العام للأراضي الفلسطينية وتساوي 26.5%. تعيش الأسر الفلسطينية الجديدة في مساكن ذات غرف

محدودة وذلك نظرا لقلّة عدد أفراد العائلة. في بعض الأحيان تعيش الأسرة المحدودة الدخل في هذا النوع من المساكن. في واقع الحال يمكن ملاحظة أن بعض الأسر الفلسطينية تعيش في مساكن ذات غرفة أو غرفتين، ولكن عند تفحص هذا السكن نجد أن لدى صاحبه رخصة بناء لمسكن متعدد الغرف إلا أن بناء هذا المسكن لم يكتمل بعد نظرا لظروف الأسرة المادية المحدودة. تقوم هذه الأسر ببناء مسكنها على عدة مراحل وأحيانا تتشكل المرحلة الواحدة من إضافة غرفة واحدة لهذا المسكن. وتنتظر الأسرة فرصة تحسن ظروفها المادية لتقوم باستكمال مرحلة جديدة. إضافة إلى ذلك فإن بعض الأسر الفلسطينية هي أسر ممتدة حيث يعيش الأبناء المتزوجون في نفس مسكن والدهم مما يتيح لهم اقتسام غرفه ولكنهم يتشاركون في المساحات الخدمانية في هذا المنزل مثل الصالون وغرفة المعيشة والمطبخ ودورات المياه وفناء المنزل.

شكل 13: التوزيع النسبي للأسر حسب عدد الغرف للأسرة ونوع التجمع السكاني، 1997



كثافة السكن

تبلغ كثافة السكن في كل غرفة بالمخيمات الفلسطينية حوالي 2.1 فرد (الجدول 28)، وهذه كثافة معتدلة وهي تتقارب إلى درجة كبيرة من كثافة السكن في التجمعات الحضرية والبالغة 1.9 فرد/غرفة وفي التجمعات الريفية 2.0 فرد/غرفة.

فسيما يتعلق بكثافة السكن القليلة جدا (أي أقل من فرد واحد للغرفة الواحدة) داخل المخيمات فهي نسبة قليلة وتصل إلى 7.4% فقط، أي أن هناك أسرة من كل 7 أسر فلسطينية لديها أقل من شخص واحد في الغرفة الواحدة. وهذه الأسر هي التي تتصف باليسر أو بقلّة عدد أفرادها. تتميز التجمعات الحضرية بأن لديها أعلى نسبة من الأسر التي تتصف

بكثافة سكانية قليلة جدا وتصل نسبتها إلى 11.6%، وتنخفض هذه النسبة لتصل في التجمعات الريفية إلى 8.8%، أما في الأراضي الفلسطينية فقد بلغت 10.1%. وتتصف التجمعات الريفية والمخيمات في الأراضي الفلسطينية بكبر حجم العائلة إضافة إلى محدودية المساحة المتوفرة لكل أسرة في المخيمات مما يستدعي زيادة الكثافة السكانية في الغرفة الواحدة، ونرى أن ترتيب الكثافة السكانية القليلة جدا في كل من الحضر والريف والمخيمات، يختلف عنه في نسب الكثافة السكانية العالية (3 أشخاص للغرفة الواحدة) وتبدو الصورة رأساً على عقب، فعلى سبيل المثال تتمتع 30.5% من مساكن المخيمات بكثافة سكانية عالية للغرفة الواحدة، تليها في ذلك التجمعات الريفية (27.6%) ثم التجمعات الحضرية (22.4%).

ينطبق حال توزيع نسب كثافة السكن القليلة (1.00-1.99 فرداً للغرفة الواحدة) مع حال نسب كثافة السكن القليلة جداً، وينطبق كذلك حال توزيع نسب الكثافة المتوسطة (2.00-2.99 فرداً للغرفة الواحدة) مع حال نسب الكثافة العالية. ويفسر ذلك الظروف المتشابهة التي عاشها الشعب الفلسطيني خلال الخمسين سنة الماضية.

جدول 28: التوزيع النسبي للأسر حسب نوع التجمع وكثافة السكن، 1997

متوسط كثافة السكن	كثافة السكن					نوع التجمع السكاني
	المجموع	+3	2.99 - 2.00	1.99 - 1.00	اقل من 1	
1.9	100	22.4	28.3	37.7	11.6	حضر
2.0	100	27.6	29.5	34.1	8.8	ريف
2.1	100	30.5	31.4	30.7	7.4	مخيمات
2.0	100	25.3	29.1	35.5	10.1	المجموع

5.2.5 توفر السلع المعمرة

يوضح (الجدول 29) توفر السلع المعمرة لدى الأسر الفلسطينية في المخيمات الفلسطينية، ويظهر أن بعض هذه السلع هي سلع أساسية، فهناك 81.7% يمتلكون ثلاجة و97.7% يمتلكون طباخ غاز و85.2% يمتلكون تلفاز و77.7% يمتلكون غسالة ملابس و68.0% يمتلكون سخاناً شمسياً، والأسر التي لا تتوفر هذه السلع في منازلها هي الأسر الفقيرة. أما بالنسبة لعدم توفر الثلاجة فهذا يعود إلى عدم توفر التيار الكهربائي في بعض المنازل.

ينخفض توفر بعض السلع التي لا زال الشعب الفلسطيني يعتقد بأنها كمالية أو هنالك بديلاً عنها. فعلى سبيل المثال يتوفر الفيديو بنسبة 9.9% وهذا يعود إلى أن الكثير من الفلسطينيين ينظرون إليه على أنه سلعة كمالية. أما توفر السيارة الخصوصية فقد كان بنسبة 11.8% لدى الأسر الفلسطينية فهي نسبة ضئيلة رغم أهمية السيارة في الوقت الحاضر يعود عدم توفرها لارتفاع ثمنها وارتفاع تكاليف تشغيلها وتأمينها، ولهذا كله ارتباط بارتفاع أسعار البنزين في فلسطين، وهذا كله يرتبط بالأسعار الإسرائيلية. لذلك اعتمد الشعب الفلسطيني في تحركه على مركبات النقل العمومي. إضافة إلى ذلك فإن المسافات التي تتحرك فيها المركبات في الأراضي الفلسطينية هي ليست مسافات كبيرة.

تتوفر المكتبة بنسبة 11.3% في المنزل الفلسطيني وخاصة أن الشعب الفلسطيني هو شعب قارئ، إلا أن المكتبة المنزلية بمعناها الكامل له ارتباط بذوي الكفاءات العليا. ولقد رأينا سابقاً أن 3.9% من أفراد الشعب الفلسطيني في المخيمات حاصلون على درجة البكالوريوس، و0.3% يحملون شهادة ماجستير أو دكتوراه. ويرتبط هذا الأمر بتوفر

الحاسوب في المنزل الفلسطيني ارتباطاً كبيراً إلا أن توفر الحاسوب لدى الأسر الفلسطينية لا يتجاوز 2.5% لأنه تقنية حديثة دخلت إلى الأراضي الفلسطينية. وتحتاج هذه التقنية إلى معرفة بطرق التشغيل والاستفادة، وفي الوقت الحاضر فإن توفر الحاسوب قد ازداد كثيراً على ما كان عليه الحال في العام 1997.

يتوفر الهاتف لدى حوالي 15.3% من الأسر الفلسطينية وهي نسبة ضئيلة رغم الأهمية القصوى للهاتف كوسيلة اتصال في عالم اليوم. إلا أنه كان للاحتلال الإسرائيلي الذي دام حوالي 30 سنة للأراضي الفلسطينية دور هام في عدم توصيل هذه الخدمة لأسباب أمنية. وقد قامت سلطات الاحتلال خلال فترة الانتفاضة الأولى (1987-1993) بإتلاف خطوط الهاتف الفلسطيني وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية استخدم أفراد الشعب الفلسطيني الهاتف الجوال لتغطية حاجاتهم الاتصالية. أخذت الإحصائيات التي لدينا عام 1997 وفي حالة إعادة العملية الإحصائية في هذه الأيام فإننا سنرى أن الهاتف في المنزل الفلسطيني قد أصبح متوفراً بكثرة لأن شركة الاتصالات الفلسطينية قامت بتوصيل هذه الخدمة للتجمعات الريفية والحضرية والمخيمات.

تعتبر التدفئة المركزية هي الأقل توفراً لدى الأسرة الفلسطينية حيث لا يتجاوز توفرها 0.5%. وهذا يعود إلى ارتفاع تكلفة تركيبها وتشغيلها وصيانتها بالإضافة إلى دخول هذه التقنية حديثاً إلى المنزل الفلسطيني. ويعود عدم توفرها إلى الظروف المناخية السائدة في فلسطين، حيث تنتمي هذه المنطقة إلى مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز باعتدال مناخه. ولا تتدنى درجات الحرارة كثيراً في فصل الشتاء، مما يجعل توفر البدائل الأخرى أكثر أهمية في المنزل الفلسطيني، مثل استخدام وسائل التدفئة التقليدية كالحطب ولب ثمار حب الزيتون بعد عصرها، وأحياناً يستخدم الكيروسين أو الكهرباء في تشغيل أجهزة التدفئة المستوردة. هناك تقارب كبير في نسب توفر السلع المعمرة في التجمعات الحضرية والريفية والمخيمات. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بتشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مر بها الشعب الفلسطيني منذ عام 1948 وحتى الوقت الحاضر.

جدول 29: الأسر حسب توفر السلع المعمرة ونوع التجمع السكاني، 1997

نوع التجمع السكاني								السلع المعمرة
الأراضي الفلسطينية		مخيمات		ريف		حضر		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
20.4	8,2843	11.8	7,441	18.8	24,096	23.7	51,306	سيارة خصوصية
80.4	327,338	81.7	51,478	72.2	92,299	84.9	183,561	ثلاجة كهربائية
61.2	249,258	68.0	42,846	52.1	66,592	64.7	139,820	سخان شمسي
1.5	6,051	0.5	326	0.7	851	2.3	4,874	تدفئة مركزية
13.9	56,395	11.3	7,095	12.4	15,878	15.5	33,422	مكتبة منزلية
96.9	394,595	97.7	61,526	95.5	122,109	97.6	210,960	طباخ غاز
73.2	297,895	77.7	48,950	61.3	78,431	78.9	170,514	غسالة ملابس
84.6	344,446	85.2	53,675	79.8	102,116	87.3	188,655	تلفاز
13.3	54,233	9.9	6,228	10.4	13,246	16.1	34,759	فيديو
4.0	16,096	2.5	1,568	2.5	3,196	5.2	11,332	حاسوب
19.5	79,483	15.3	9,609	8.9	11,364	27.1	5,8510	هاتف

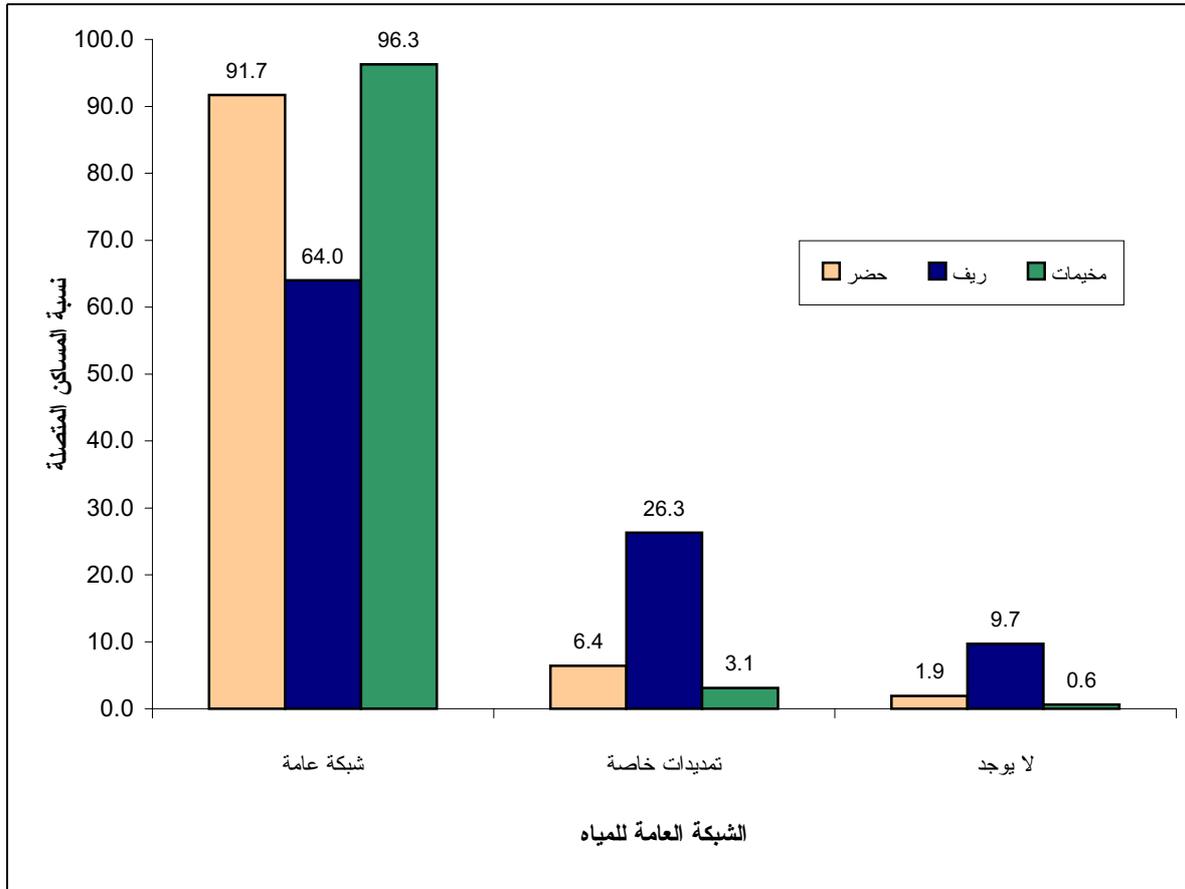
6.2.5 الاتصال بالشبكات العامة

الاتصال بالشبكة العامة للمياه:

يوضح (الشكل 14) المساكن المأهولة حسب الاتصال بالشبكات العامة للمياه ونوع التجمع. يتضح أن 96.3% من المخيمات الفلسطينية تتصل بالشبكة العامة للمياه، مقابل 91.7% من التجمعات الحضرية. ومن بين التجمعات الحضرية والريفية والمخيمات يتضح أن نصيب الريف هو الأقل على صعيد اتصاله بالشبكة العامة للمياه حيث يصل نصيبه إلى 64.0%، وذلك لأن هذه التجمعات تزود نفسها بالمياه من خلال حفر الآبار الجوفية التي تستخدم أيضا في عمليات الري من جهة، ونظرا للتكلفة المرتفعة نسبيا لتوصيل مياه الشبكة العامة من الجهة الأخرى.

وعند المقارنة حسب نوع التجمع نجد أن أعلى نسبة للمساكن المأهولة المتصلة بشبكة تمديدات خاصة كانت في التجمعات الريفية، حيث بلغت 26.3% مقابل 6.4% في التجمعات الحضرية و3.1% فقط في المخيمات، وذلك من المساكن المأهولة. في حين بلغت أقل نسبة للمساكن غير المتصلة بالشبكة العامة للمياه في المخيمات الفلسطينية 0.6%، ويعود السبب إلى أن وكالة الغوث تأخذ على عاتقها توفير هذه الخدمة للمخيمات الفلسطينية، أما التي لم تتصل بالشبكة العامة للمياه فربما تكون مساكن في مخيمات لم تعترف بها وكالة الغوث، أما في التجمعات الحضرية والريفية فقد بلغت 1.9% و9.7% على التوالي، حيث يعتمد الريف الفلسطيني الذي لم يتصل بالشبكة العامة للمياه على نفسه في توفير الماء من العيون والينابيع القريبة من القرى. وتمكنت بعض القرى من تمديد شبكة مياه خاصة بها حيث استفادت من مياه الينابيع القريبة. ومما يجدر ذكره أن سلطات الاحتلال تمكنت من وضع يدها على غالبية الينابيع الجارية في التجمعات الريفية، بل إن اشتداد استخدامها للمياه الجوفية أدى إلى جفاف الكثير من الينابيع. إضافة إلى ذلك قامت سلطات الاحتلال بمنع المزارعين الفلسطينيين من استخدام آبارهم الجوفية في عمليات الزراعة المختلفة. وفي احسن الأحوال لجأت سلطات الاحتلال إلى تقنين سحب المياه الجوفية لساعات محدودة يوميا أو أسبوعيا وهذا لم يكن مجديا اقتصاديا للمزارع الفلسطيني. وقد اثر هذا على زراعة الحمضيات والخضراوات الفلسطينية وأدى في النهاية إلى ترويح المنتج الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية.

شكل 14: التوزيع النسبي للمساكن المأهولة حسب الاتصال بالشبكة العامة للمياه ونوع التجمع السكاني، 1997



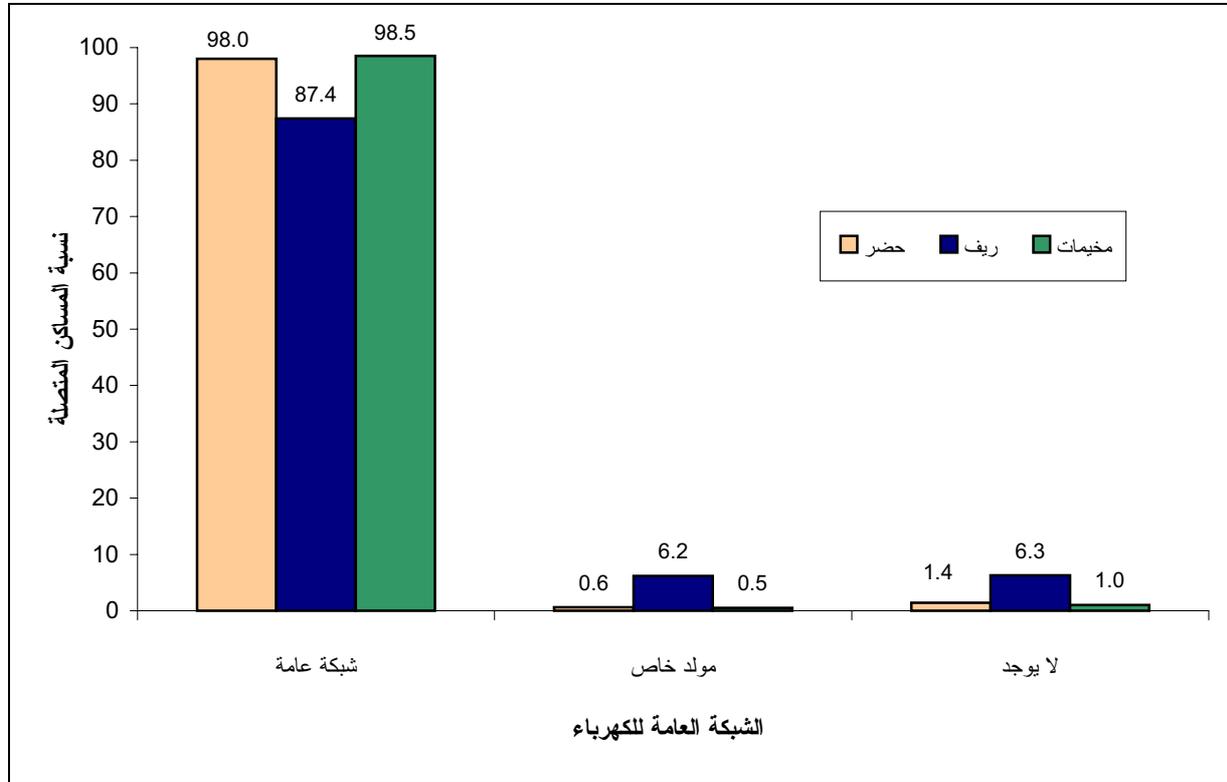
الاتصال بالشبكة العامة للكهرباء:

يوضح (الشكل 15) اتصال المساكن الفلسطينية بشبكة الكهرباء العامة. ومن هذا الجدول يظهر أن حوالي 98.5% من مساكن المخيمات الفلسطينية تتصل بالشبكة العامة للكهرباء. وقد لجأ أصحاب 0.5% من المساكن إلى تشغيل مولدات خاصة بها، إلا أن هناك 1.0% من المساكن الفلسطينية التي لا زالت بدون اتصال بالشبكة العامة للكهرباء. وهذا يعود إلى محاذاة المخيمات للتجمعات الحضرية وقد أصبح الكثير منها جزءاً من المدن. بالإضافة إلى ذلك فإن وكالة الغوث تقوم بتقديم مثل هذه الخدمات للمخيمات الفلسطينية..

يمكن ملاحظة أن نسبة المساكن في التجمعات الحضرية التي تتصل بالشبكة العامة للكهرباء بلغت 98.0%. ومن الطبيعي أن تكون التجمعات الحضرية تتمتع بالشبكة العامة للكهرباء، أما في التجمعات الريفية فقد بلغت نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للكهرباء حوالي 87.4%. وخلال الثلاثين سنة الماضية استطاعت الكثير من القرى الفلسطينية الاتصال بالشبكة العامة للكهرباء، وذلك بفضل المساعدات التي تلقتها تلك القرى من الخارج، وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية نشطت حركة توصيل خدمات الشبكة العامة للكهرباء إلى التجمعات الريفية، في حين قامت التجمعات الريفية والتي لا تتصل بالشبكة العامة للكهرباء وبجهودها الذاتية بتشغيل مولدات كهربائية خاصة، حيث يشترك الأهالي بتركيب وصيانة وتكاليف الاستهلاك. ومع ذلك ما زال حوالي 6.3% من مساكن التجمعات الريفية لا تتصل بالكهرباء. ومما يجدر ذكره أن هناك قرى بكاملها لا تصلها مثل هذه الخدمات. يلاحظ أن عدد المساكن المتصلة

بالشبكة العامة للكهرباء في التجمعات الحضرية يبلغ تقريبا ضعف عدد مساكن الريف التي تتمتع بنفس الخدمة، إلا أن المساكن التي لم تصلها هذه الخدمة في التجمعات الريفية تبلغ تقريبا ثلاثة أضعاف مثلثاتها في التجمعات الحضرية.

شكل 15: التوزيع النسبي للمساكن المأهولة حسب الاتصال بالشبكة العامة للكهرباء ونوع التجمع السكاني، 1997



الاتصال بالصرف الصحي

فيما يتعلق بالصرف الصحي (شكل 16) فالصورة تختلف كثيرا وتبدو قاتمة، تتميز المخيمات الفلسطينية بأفضلية على هذا الصعيد حيث تصل نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي حوالي 59.6%، وهذا يعود للخدمات التي تقدمها وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين. ولكن يتضح أن وكالة الغوث لم تستطع تقديم هذه الخدمة خلال الخمسين سنة الماضية لحوالي 40% من المخيمات الفلسطينية وهذه نسبة عالية. وربما يرفع من هذه النسبة المخيمات الفلسطينية غير المعترف بها من قبل وكالة الغوث، أو أنها مخيمات صغيرة قليلة السكان تقع في الريف الفلسطيني بعيدة عن تجمعات المخيمات الكبيرة والقريبة من المدن.

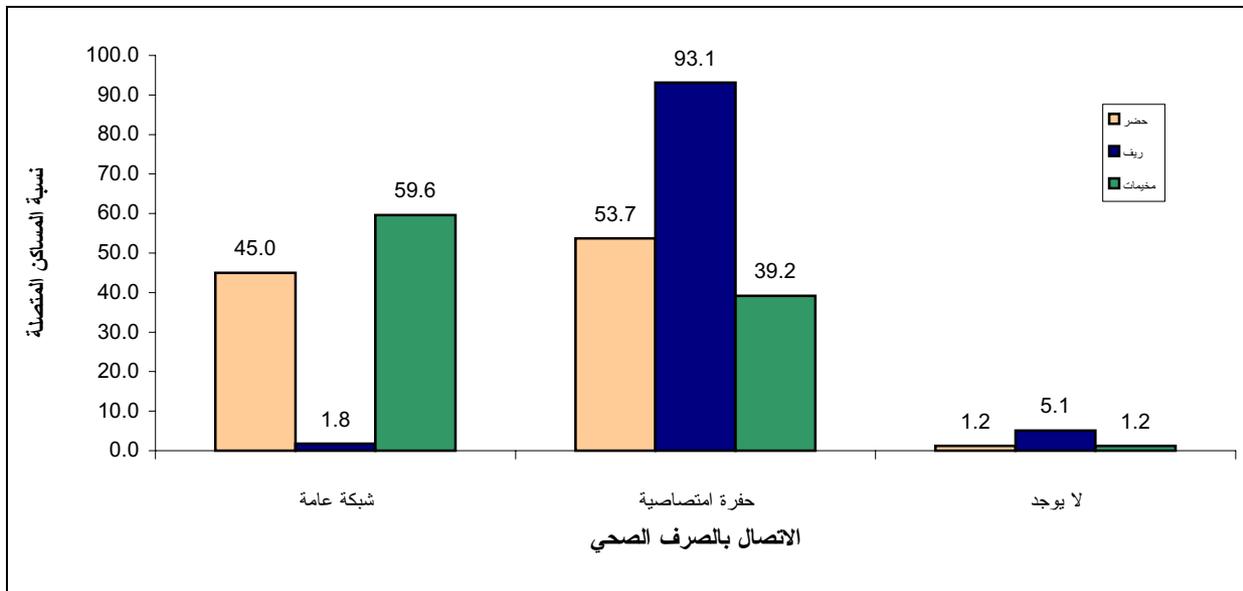
من جانب آخر تصل نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي في التجمعات الحضرية الى 45.0%. ويمكن القول إن مراكز المدن الفلسطينية الكبيرة تتصل بالصرف الصحي، لكن أطرافها وخاصة الجديدة منها فلم تتصل بعد بهذه الخدمة. أما نصيب المساكن المتصلة بشبكات الصرف الصحي في التجمعات الريفية فإنه لا يتجاوز ما نسبته 1.8% فقط.

وتقوم التجمعات الحضرية والريفية والمخيمات والتي لم تتصل بشبكة الصرف الصحي بجمع الفضلات في حفر امتصاصية، حيث يتسرب جزء من المواد السائلة إلى باطن الأرض وهذا يؤثر على المياه الجوفية. وفي أحيان كثيرة

يتم نضح هذه الآبار بواسطة صهاريج خاصة لهذا الغرض، وقد يلجأ سائقو تلك الصهاريج إلى التخلص من حمولتهم بتفريغها على جوانب طرق الأرياف، وفي الأودية، التي يتم الوصول إليها بواسطة الطرق الترابية، أو إلى القائها في البحر. وهذا له نتائج بيئية سيئة جداً، سواء على تلوث مياه البحر أو على الأحياء البحرية، أو تلوث الشواطئ مما يجعلها غير صالحة للاستجمام أو التنزه والسياحة. حيث لا توجد محطات لمعالجة هذا النوع من النفايات. ولكن بعد عام 1993 بدأت البلديات وبالتعاون مع السلطة الوطنية الفلسطينية والدول المانحة والمنظمات الأهلية بالعمل على توفير محطات لمعالجة النفايات السائلة.

تساوت نسبة المساكن غير المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي في المخيمات الفلسطينية والتجمعات الحضرية حيث بلغت 1.2%، في حين بلغت نسبة المساكن غير المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي في التجمعات الريفية 5.1%.

شكل 16: التوزيع النسبي للمساكن المأهولة حسب الاتصال بالصرف الصحي ونوع التجمع السكاني، 1997



النتائج والتوصيات

من خلال استعراض الدراسة نستنتج ما يلي:

1. ما زالت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عالقة وبحاجة إلى إيجاد حل جذري رغم صدور العديد من القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي تضمن حقهم في العودة إلى وطنهم، الأمر الذي يدعو إلى إيجاد حل جذري للمشكلة على الصعيدين الدولي والعربي. وقد اجبر حوالي مليون فلسطيني على ترك وطنهم كنتيجة لحرب عام 1948 بين العرب والصهاينة. إضافة إلى ذلك فقد تم تدمير أجزاء كبيرة من المراكز الحضرية وتدمير 539 قرية، وما زال اللاجئين الفلسطينيون مصممون على العودة إلى ديارهم وإن أية تسوية للقضية الفلسطينية يجب أن لا تهمل حق هؤلاء في العودة إلى وطنهم.
2. هناك حوالي 250,000 لاجئ فلسطيني يعيشون على أرض فلسطين داخل الخط الأخضر، وقد أجبرتهم السلطات الصهيونية على ترك بيوتهم ولكنهم بقوا هناك، وما زالوا ينتظرون العودة إلى بيوتهم بعد رفض طلبهم. ويجب أن تحل قضيتهم مع أي تسوية للقضية الفلسطينية العادلة.
3. المخيمات هي تجمعات سكانية خاصة بالفلسطينيين أقيمت على مساحات محدودة من الأرض خصصت للفلسطينيين الذين هجروا ونزحوا من وطنهم فلسطين (سواء أقيمت في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو الدول العربية المجاورة كالأردن ولبنان وسوريا) فهي ليست المكان الشرعي للاجئين من وجهة نظر حقوقية. ونظرا لمحدودية المساحة والزيادة السكانية داخل المخيمات فإنه ينتظر تفاقم الأوضاع المعيشية داخل المخيمات، سواء من حيث التوسع في البناء وظروف السكن والمسكن والأوضاع الصحية والتعليمية والاقتصادية والمعيشية، الأمر الذي يدعو إلى إيجاد حل لمشكلة الزيادة السكانية في المخيمات، وهذا يعني إمكانية عودة اللاجئين إلى ديارهم خاصة وأن غالبية قراهم ما زالت شاهدة للعيان.
4. التباينات في معظم الخصائص الديمغرافية لسكان المخيمات لا تختلف كثيرا عن الخصائص الديمغرافية لسكان الحضر والريف في الأراضي الفلسطينية. ويعود السبب في ذلك إلى أن الشعب الفلسطيني يتميز بنسيج اجتماعي واحد، إضافة إلى ذلك، فإن العديد من اللاجئين تركوا المخيمات وسكنوا في المناطق الحضرية أو الريفية.
5. يعود تحسن الأوضاع الصحية والتعليمية ونوعية الخدمات العامة المقدمة لسكان المخيمات لإشراف وكالة الغوث عليها. ومع ذلك، فإن هذه الخدمات تتناقص نتيجة للنقص المتزايد في الموارد المالية لوكالة الغوث.
6. تعود الظروف الاقتصادية المتدهورة في المخيمات إلى المعدلات المرتفعة في كل من البطالة (حيث وصل المعدل إلى 21.5%)، وغير النشيطين اقتصاديا (58.2%)، ومعدلات الإعالة (590 شخصا لكل 100 فرد).
7. ارتفاع نسبة الفقراء في المخيمات 32.8% أي ما نسبته 26.5% من مجموع الفقراء في الأراضي الفلسطينية وهي من أعلى النسب على مستوى الأراضي الفلسطينية رغم أن وكالة الغوث تأخذ على عاتقها تزويد سكان المخيمات بمواد غذائية شهرية وهذه تساعدهم في حياتهم اليومية.

8. الدار هي النوع الأكثر شيوعاً من المساكن المأهولة في المخيمات حيث تشكل 61% ، في حين بلغت نسبة المساكن المملوكة للأسرة أو أحد أفرادها 87.9% وهذه النسبة الأكبر في الأراضي الفلسطينية، من جانب آخر بلغ متوسط عدد الغرف في المخيمات الفلسطينية 3.4 غرفة/مسكن، بكثافة سكن 2.1 فرد/غرفة.

9. ارتفاع نسبة المساكن المتصلة بالشبكات العامة (مياه، كهرباء، صرف صحي) في المخيمات الفلسطينية يعود للخدمات التي تقدمها وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين، حيث أن 96.3% من المساكن تتصل بالشبكة العامة للمياه، و98.5% من المساكن تتصل بالشبكة العامة للكهرباء، حوالي 59.6% من المساكن المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي.

قائمة المراجع

1. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997، النتائج النهائية للتعداد-ملخص: (السكان، المساكن، المباني والمنشآت). رام الله-فلسطين.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997: النتائج النهائية. تقرير السكان-الأراضي الفلسطينية، (الجزء الأول). رام الله - فلسطين.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997: النتائج النهائية. تقرير السكان-الأراضي الفلسطينية، (الجزء الثاني). رام الله - فلسطين.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997: الخصائص الزوجية في الأراضي الفلسطينية. رام الله - فلسطين.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997: الخصائص التعليمية في الأراضي الفلسطينية. رام الله - فلسطين.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997، القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية. رام الله - فلسطين.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت -1997. الأشخاص المعاقون في الأراضي الفلسطينية. رام الله - فلسطين.
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997: النتائج النهائية. تقرير المساكن-الأراضي الفلسطينية، (الجزء الأول). رام الله - فلسطين.
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997: النتائج النهائية. تقرير المساكن-الأراضي الفلسطينية، (الجزء الثاني). رام الله - فلسطين.
10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي - 2000، النتائج الأساسية. رام الله - فلسطين.
11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025. رام الله - فلسطين.
12. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية التقرير النهائي (كانون ثاني - كانون أول، 1998). رام الله - فلسطين.
13. أبو شكر، ع. الموارد البشرية الفلسطينية: الواقع والمستقبل، مؤتمر الاقتصاد الفلسطيني: نظرة مستقبلية، جامعة بيرزيت، 9-12 حزيران.

14. بديل: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين، 2000، *اللاجئون الفلسطينيون في الشتات: تقارير الدول*. بيت لحم، 2000.

15. أبو ستة، سلمان حسين. سجل النكبة: 1949. سجل القرى والمدن التي احتلت وطرد أهلها أثناء الغزو الإسرائيلي 1948 في الذكرى الخمسين للنكبة. مركز العودة الفلسطيني، لندن، 1998.

16. سمحة، موسى. *جغرافية السكان*، جامعة القدس المفتوحة، عمان، 1997.

17. الطرزي، عبد الله. مبادئ في علم السكان. دار الفرقان، اربد، 1991.

18. منظمة التحرير الفلسطينية: دائرة شؤون اللاجئين. *اللاجئون الفلسطينيون: حقائق وإحصائيات*. رام الله، 2001.

19. والتز، فيكتوريا وشيشا، يواخيم. *لقد اغتصبتمونا أرضنا: سياسات الاستيطان الصهيوني في فلسطين في مئة عام*. ترجمة م. نصار منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة- ايسيكو. 1993.

20. ويكس، جون. *مقدمة في علم السكان*، ترجمة فوزي مهاونة، منشورات الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، 1999.

21. أبو شريف، بسام. حرب شارون ضد المخيمات... لا أخلاقية وتكرس الحروب وسفك الدماء.

22. Heibeerg, Mavianne & Qvensen, Geir. 1993. *Palestine Society In Gaza, West Bank and Arab Jerusalem*. Falch Hurtigtrykk, Oslo, 1993.

23. Gaza National Committee for Rehabilitation, 1993, *Disability and Rehabilitation Needs in Gaza Strip : A Surrey Report on Raveij & Al-shati Refugee Camps*. Gaza City. Gaza National Committee For Rehabilitation & Diakonia.

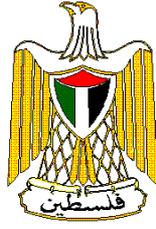
24. Heibeerg, Mavianne & Qvensen, Geir. 1993. *Palestine Society In Gaza, West Bank and Arab Jerusalem*. Falch Hurtigtrykk, Oslo, 1993.

25. Giacommon, Rita. *Toworda The Formulation of a Rehabilitation Policy: Disability in the West Bank*. Birzeit, Birzeit Community Health Unit, 1989.

26. Zureiq, Elia. *Palestinian Refugees and Peace Process Instituted for Palestinian Studies*. Washington, 1996.

27. WWW.ICDI.WWW.EDU/DISABILITY/USTAB17.HTML.

28. WWW.UN.ORG/UNRWA.



Palestinian Central Bureau of Statistics

**Dissemination and Analysis of Census Findings
Analytical Report Series**

Population Characteristics of the Palestinian Refugee Camps

By:

Dr. Hussein Al-Rimmawi

Hana Bukhari

December, 2002

“Cover Price 3 US\$”

Important Notes:

- The ideas presented in this document do not necessarily express PCBS' official position.
- Calculation of rates and percentages from different sources is the responsibility of the researchers.
- Data presented in the first chapter is basically based on administrative sources. Therefore, quality of these data depends on the methodology of each data source.
- Data presented in the next chapters are related to the final results of the population actually enumerated in 10-24/12/1997 . However, they do not cover the Palestinian population living in Jerusalem governorate, which were annexed by Israel in 1967. Likewise, the results do not include the estimates of not enumerated population based on the findings of the post enumeration study.

© December, 2002
All rights reserved.

Suggested Citation:

Palestinian Central Bureau of Statistics, 2002. *Dissemination and Analysis of Census Findings. Analytical Report Series (03), Population Characteristics of the Palestinian Refugee Camps. Ramallah-Palestine.*

All correspondence should be directed to:
Dissemination and Documentation Department\ Users Services Division
Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647.
Ramallah-Palestine

Tel: (970/972-2) 240 6340
E-mail: diwan@pcbs.pna.org

Fax: (970/972-2) 240 6343
Web-site: <http://www.pcbs.org>

Acknowledgement

Financial and technical support for the Dissemination, Analysis and Training for Effective Utilization of Census Findings project have been provided by the Palestine National Authority (PNA) through the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), the British Government through the Department for International Development (DFID) and the United Nations Population Fund (UNFPA).

PCBS extends special thanks to the British Government, DFID and UNFPA for their support.

Preface

The Population, Housing and Establishment Census-1997 is the cornerstone of the efforts of developing reliable up-to-date and comprehensive socioeconomic database.

PCBS is conducting Dissemination, Analysis, and Training for Effective Utilization of Census Findings to enhance awareness among PNA, NGOs, and the private sector of available statistical data in general, and Census findings in particular, as well as their potential utilization and inter linkages with various socioeconomic conditions.

The outputs of the project, cover the areas of dissemination, training and analysis of the Census findings. This includes producing a series of user-oriented reports at different levels of concern, including analytical, in-depth analysis, and summary reports, of which this report comes as one of the products in this regard.

We hope that this project will contribute to improving the living standards of the Palestinian society through strengthening the development planning process at various levels.

December, 2002

Hasan Abu Libdeh, Ph.D
National Director of the Census
President of PCBS

SUMMARY

- United Nations General Assembly Resolutions regarding the right of return of Palestinian Refugees to their homeland has no statutory time limitation.
- According to the United Nations estimates, the number of Palestinian refugees expelled from their homeland between 1948 and 1950 was 957,000.
- The 1998 estimated number of Palestinian refugees is approximately 5,118,552, according to the United Nations.
- The number of Palestinian refugees living in refugee camps in the Palestinian Territory in 1997 totaled 414,430, including 209,162 males and 205,268 females.
- 15.9% of Palestinians living in the Palestinian Territory reside in refugee camps, 53.1% of them live in urban areas, and 31.0% of them reside in rural areas.
- According to the Population, Housing, and Establishment Census 1997, the sex ratio is 101.9 at refugee camps whereas, the sex ratio for the Palestinian Territory is 103.3.
- The fertility rate of the refugee camps is 6.06 compared to 5.93 for the Palestinian Territory.
- Results show that the rate of children born to ever-married Palestinian women aged (12 years and over) in refugee camps reached 5.3.
- The average number of ever born live births for ever-married Palestinian women aged (15-49) in refugee camps reached 4.35.
- According to results, the mortality rate among the newly born at refugee camps reached 20.1% compared with 15.3% for the Palestinian Territory.
- Marriage rates of refugee camps (38.8%), urban and rural areas (39.8%) of the Palestinian Territory are similar, which may be due to the fact that Palestinians have similar social fabrics and are living in a small area.
- The Palestinian society has high marriage rates and low divorce rates.
- The average of household size in refugee camps is 6.6 persons, compared with 6.4 persons in the Palestinian Territory.
- Results show that 1.9% of Palestinians living in refugee camps have disabilities mostly physical disabilities.
- Urban centers enjoy better public educational services than rural areas or refugee camps. United Nations Relief and Works Agency (UNRWA) is in charge of refugees' education. Results indicate that 86.5% of refugee camps' residents (15 years old and over) are literate.

- 4.3% of refugee camps' residents have graduate degrees.
- 5.4% of the males' population at refugee camps is uneducated compared with 20.1% of the females' population of the same category.
- Drop out rates among schoolchildren increase with age. 98.5% of Palestinian children aged (6-11) are enrolled at schools; however, the rate decreases as age increases.
- Palestinian males constitute 88.6% of the Palestinian labor force whereas Palestinian females constitute 11.4% of the same labor force.
- The percentage of economic participation in refugee camps for those aged (15 years and over) reached approximately 41.8%.
- The unemployment rate of refugee camps reached 21.5% compared with 17.5% in the Palestinian Territory.
- Elementary Occupations aged (10 years and over) constitute the majority of the refugee camps' employed and unemployed ever worked at 27.1%, legislators and managers and general employees constitute 1.8% of the same employed and unemployed ever worked.
- 58.6% of refugee camps' population work within their Governorates.
- 83.8% of the refugee camps' employed and unemployed ever worked of (10 years of age and over) are wage earners.
- The final results show that for every 100 economically active persons there are dependent of 590 non economically active persons in the refugee camps, compared with 530 for the Palestinian Territory.
- The national government employs 27.4% of the labor force of the refugee camps. On the other hand, 34.7% of the same work force occupies jobs at the private national, and 19.5% of them work for international organizations, private foreign, and foreign government.
- In 1998, the monthly income rates at refugee camps, urban and rural areas of the Palestinian Territory at 1998 totaled 479.6 JD, 563.3 JD, 555.5 JD, respectively.
- 32.8% of Palestinians living in refugee camps are poor, who constitute 26.5% from the poorer in the Palestinian Territory in 1998. The poverty line 1460 NIS monthly.
- There are 57,227 occupied residential housing units in the refugee camps, of which 61.4% the type of the housing is house..
- Most families own durable goods such as refrigerators, gas cookers, television sets, washing machine, and central heating. 11.8% of families own private car.

- 98.5% of the residential units at refugee camps are connected to electricity, 96.3% of them are connected to public water networks, and 59.6% are connected to sewage networks.